جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 12/6036545

اثر المؤسسة العسكرية على الانظمة السياسية العربية" نموذج مصر 2013-1981 "

مذكرة مكملة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص ادارة الجماعات المحلية

اعداد الطالبة: اشراف الدكتور

– بوقفي صبيحة د. اسماعيل بوقنور

تشكيل لجنة المناقشة:

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	أ. نصر الدين لبال	8 ماي 1945– قالمة	أستاذ محاضر	رئيسا
2	د. اسماعيل بوقنور	8 ماي 1945– قالمة	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
3	أ. فوزية فتيسي	8 ماي 1945– قالمة	أستاذة محاضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكـر وعـرفـان

الشكر أولا لله عز وجل، إذ منَّ علينا بطريق العلم

وله الحمد في إتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر، للمشرف على المذكرة، الأستاذ الدكتور

"....."، لما قدمه لنا من توجيهات وكان مرافقا ومرشدا لنا

في جميع خطوات هذا البحث بتقديم النصائح

التي أفادتنا كثيرا في انجاز بحثنا

كما نتقدم بخالص الشكر إلى "**أعضاء اللجنة**"

لموافقتهم مناقشة هذه المذكرة المتواضعة

إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

دون استثناء

كما نتقدم بالشكر إلى جميع موظفي الكلية

إهـداء

بدأنا بأكثر من يد، وقاسينا كثر من هم، وعانينا الكثير من الصعوبات

وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام

وخلاصة مشوارنا الدراسي بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى منارة العلم والإمام المصطفى، إلى أشرف وأطهر الخلق

رسولنا وحبيبنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى من سهرت على راحتي وابتسامتي إلى رفيقة الدرب وحبيبة الروح

"أمي الغالية الجميلة والحنونة والطيبة"

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي

إلى طريق النجاح إلى "**أبي العزيز**"

إلى من حبهم يجري في عروقي، ويلهج بذكراهم فؤادي،

إلى أخي ..... وأختي .....،.....،.....،

إلى كامل عائلتي وأقاربي وأحبتي دون استثناء

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع

إلى من تكاتفنا يدا بيد في السراء والضراء، في الفرح والقرح، في الضحكة والدمعة إلى كل صديقة ما

زالت تسكن في حياتي: "... وكل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي".

صبيحة

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التطور السيسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

المبحث الأول: التطور الفكري لعلم الاجتماع العسكري

المطلب الأول: تطور مفهوم علم الاجتماع العسكري

المطلب الثاني: ميادين دراسة علم الاجتماع العسكري

المطلب الثالث: الفكر السوسيولوجي العسكري للقرن 20

المبحث الثاني: بروز المؤسسة العسكرية كنسق البناء الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية كنسق في التفاعلات الداخلية للنظام السياسي

المطلب الثالث: أبرز حالات التداخل بين الجيش و السياسة

المبحث الثالث: ظاهرة المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث

المطلب الأول: بروز المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للظاهرة العسكرية في العالم الثالث

المطلب الثالث: العلاقات المدنية – العسكرية في العالم الثالث

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

المبحث الأول: النظم السياسية العربية: دراسة في التطور والمأسسة

المطلب الأول: مفهوم النظم السياسية العربية

المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية

المطلب الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية

المبحث الثاني: بيئة النظم السياسية العربية

المطلب الأول: البيئة الاجتماعية

المطلب الثاني: البيئة القانونية الدستورية

المطلب الثالث: ممارسة العملية السياسية

المبحث الثالث: تأثير المؤسسة العسكرية على بعض الأنظمة السياسية العربية

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على الأنظمة الملكية نموذج "المغرب"

المطلب الثاني: أثر المؤسسة العسكرية على الأنظمة الجمهورية "نموذج موريتانيا"

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك 2011/1981

المطلب الأول: تطور المؤسسة العسكرية في فترة حكم محمد حسني مبارك

المطلب الثاني: سياسة حسني مبارك تجاه المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صنع القرار السياسي في عهد مبارك

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها تجاه ثورة 25 يناير 2011

المطلب الثالث: المؤثرات الداخلية الخارجية إنعكاسها على دور المؤسسة العسكرية تجاه الثورة

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وادائها السياسي خلال المرحلة الإنتقالية

المطلب الأول: المجلس العسكري في إدارة المرحلة الإنتقالية

المطلب الثاني: سقوط مرسي وتدخل المؤسسة العسكرية في توجيه الثورة

المطلب الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ما بعد ثورة 30 يونيو 2013

خاتمة الفصل

خاتمة

المقدمة

مقـــدمـــة

تعتبـر المؤسســة العسـكرية وفقـا لتحليـل السوسـيولوجي إحـدى المؤسسـات الهامـة بالدولــة التــي تخضــع لســلطة الــرئيس، حيــث أثــارت طبيعــة العلاقــة بــين المؤسســة العســكرية والســلطة التنفيذيــة إهتمــام البــاحثين المختصــين، وإزداد هــذا الإهتمــام بعــد التــدخلات العســكرية فــي الشــؤون السياســية وإضــطلعها فــي عمليــة صــنع القــرار الرئاسي.

ومـع نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة بـرز دور المؤسسـة العسـكرية بشـكل واضـح علــى الســاحة السياســية، وإنتشــرت ظــاهرة الجــيش المســيس فــي دول العــالم الثالــث نتيجــة لــدور الفعــال الــذي تمارســه المؤسســة العســكرية فــي تســيير الحيــاة السياســية والحفـاظ علـى بقـاء وإسـتمرار الأنظمـة الحاكمـة، فـالجيش هـو العمـود الفقـري لدولـة حـامي امنهـا القـومي مـن التهديـدات الداخليـة والخارجيـة والمسـيطر علـى الأزمـات التـي قد تعصف بالبلاد.

وخيـر دليـل علـى ذلـك مـا تشـهده المنطقـة العربيـة مـن حـراك شـعبي سـمى بثـورات الربيـع العربـي، هـذه الثـورة التـي أطاحـت بالعديـد مـن الحكـام العـرب، نتيجـة لتغيـر موقـف العسـكريين مـن دعـم الـنظم الديكتاتوريـة، إلـى مسـاندة الثـورة فـي تحقيـق مطالبهـا وإرسـاء مبـادئ الديمقراطيـة، غيـر أن الواقـع يظهـر عكـس ذلـك تمامـا فقـد تغيـر دور المؤسســة العســكرية مــن حمايــة أمــن الدولــة إلــى التــدخل فــي تســيير شــؤونها السياســية وإدارة المرحلــة الإنتقاليــة وفــق مــا يتناســب ومصــالحها، وهنــا تكشــف لنــا التجربــة المصــرية عــن طبيعــة المؤسســة العســكرية وتكوينهــا وعلاقتهــا بالسياســة، كونهــا تختلــف عــن غيرهــا مــن المؤسســات فــي الــوطن العربــي، لأن العســكريين فــي مصــر

كانـت إتصـالاتهم بالسـلطة السياسـية تمتـد إلـى ثـورة الضـباط الأحـرار خاصـة أن جميـع الرؤسـاء الـذين تولـوا رئاسـة مصـر ينتمـون إلـى المؤسسـة العسـكرية، وكانـت المؤسسـة العسـكرية مسـاندة لبقـاء إسـتمرار النظـام الحـاكم فـي السـلطة عقـب توليـه سـدة الحكـم، إلا أن ثـورة **25 ينـــاير 2011** قلبـت المـوازين، وظهـر جليـا الفجـوة بـين القيـادة السياسية والجيش.

أهمية الدراسة:

تمكن اهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين هما:

*** الأهمية العلمية:**

حاولـت هـذه الدراسـة تسـليط الضـوء علـى الـدور الـذي تلعبـه المؤسسـة العسـكرية فـي الـنظم السياسـية العربيـة، ونتيجـة لزيـادة إهتمـام البـاحثين والدارسـين فـي هـذا الموضـوع فـي الآونـة الأخيـرة، تزامنـا مـع التطـورات التـي تشـهدها المنطقـة العربيـة، حـاولوا إبـراز مكانـة الجـيش والـدور الـذي تمارسـه فـي إسـتمرار الأنظمـة الحاكمـة بهـدف اثراء الساحة الأكاديمية بهكذا أنواع من الدراسات.

*** الأهمية العلمية:**

تـم تنـاول هـذه الدراسـة محـل البحـث بسـبب الأوضـاع التـي تعيشـها المنطقـة العربيـة وتـوالي سـقوط الأنظمـة الحاكمـة، بعـد تخلـي الجـيش عـن مسـاندة السـلطة والوقـوف بجانـب الثـورة، كمـا جـاءت هـذه الدراسـة لتبـين الـدور الـذي تمارسـه المؤسسـة العسـكرية علـى أرض الواقـع وتأثرهـا بمـا يجـري مـن حولهـا فـي محاولـة منهـا الحفـاظ على مكانتها ومصالحها بغض النظر عن طبيعة الممارس للحكم.

*** مبررات إختيار الموضوع**

من أهم الأسباب الدافعة وراء إختيار هذه الدراسة نجد:

*** الأسباب الذاتية:**

- **1/** ميـول الباحـث إلـى هكـذا نـوع مـن المواضـيع فـي إطـار تخصـص تنظـيم سياســي وإداري، ومحاولتــه فــي توظيــف معارفــه النظريــة والعلميــة علــى تحليــل طبيعــة الــدور الــذي تلعبــه المؤسســة العســكرية علــى الســاحة السياســية، ومــدى إســتجابتها لمطالــب الشــعب او لمطالــب الــنظم السياســية العربيــة الممارســة للسلطة.
- **2/** رغبــة الباحــث فــي الإطــلاع علــى طبيعــة الــنظم السياســية العربيــة ومحاولــة معرفة طبيعة العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى.
- **3/** الرغبــة فــي الإطــلاع عــن مكانــة الجــيش فــي الــنظم السياســية العربيــة خاصــة بعد ثورات الربيع العربي ومعرفة موقف الجيش من هذه الثورات.

*** الأسباب الموضوعية:**

- ✓ **1/** إهمــال دراســة الــدور الــذي تلعبــه المؤسســة العســكرية فــي تــدخلها فــي الحيــاة السياسية خاصة فيما يتعلق الأمر بالنظم السياسية العربية.
- ✓ **2/** أهميــة الجــيش فــي إدارة شــؤون الــبلاد وتوجيــه الســلطة مــن أجــل الحفــاظ على إستمرارها.
- ✓ **3/** الربيــع العربــي ومــا فرضــه مــن تــدخل الجــيش لإدارة المرحلــة الإنتقاليــة بالسنبة للأنظمة السياسية العربية التي تمت إطاحتها.

✓ **4/** الحالـة المصـرية ومـا تشـهده مـن تجاذبـات بـين السـلطة والجـيش والشـعب مـع إنـدلاع ثـورة **25 ينـــاير 2011** إلـى غايـة تنحـي "**مبـــارك**" وتـولي إدارة المرحلة الإنتقالية.

*** أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- محاولـة إسـتعراض نشـأة علـم الإجتمـاع العسـكري وبـروز مفهـوم المؤسسـة العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- التعـرف علـى الأنظمـة السياسـية العربيـة مـن حيـث النشـأة والتطـور إلـى غايـة بروز المؤسسة العسكرية كظاهرة في العالم الثالث.
- تسـليط الضـوء علـى طبيعـة العلاقـة بـين المؤسسـة العسـكرية والمؤسسـة السياسـية فـي عهـد "**مبـــارك**"، ومحاولـة توضـيح الـدور الـذي لعبتـه المؤسسـة العسكرية في ثورة **25 يناير 2011**.
- إبـراز مـدى تمسـك الجـيش بضـرورة إدارة شـؤون الـبلاد لبسـط نفـوذه وقوتـه وحماية مصالحه خلال المراحل القادمة.

*** مجال الدراسة:**

تم التركيز في دراستنا على **(03)** مجالات أساسية هي:

*** المجال المعرفي:**

حاولنـا مـن خـلال هـذه الدراسـة تقـديم عمـل يختلـف عـن غيـره مـن الاعمـال ويحـاول دراسـة الموضـوع مـن شـق مختلـف ينحصـر ضـمن إطـار التخصـص السياسـي

الإداري فموضـــوع الدراســـة يتمحـــور حـــول: "أثـــر المؤسســـة العســـكرية علـــى النظـــام السياســـي العربـــي أنمـــوذج مصـــر **1981-2014**" الـــذي يســـعى إلـــى معرفـــة طبيعـــة الدور الذي تمارسه هذه المؤسسة على النظام السياسي.

*** المجال المكاني:**

تم تحديد الجمهورية المصرية كأنموذج مكاني تتم فيه دراسة الموضوع.

*** المجال الزمني:**

حـددت المـدة الزمنيـة للدراسـة مـن فتـرة تـولي "**محمـد حسـني مبـارك**" سـدة الحكـم **1981** إلى غاية سقوطه والإنتقال إلى المرحلة الانتقالية **2013**.

*** إشكالية الدراسة:**

تســـعى إشـــكالية الدراســـة إلـــى تبيـــان مكانـــة المؤسســـة العســـكرية فـــي الـــنظم السياســـية العربيـــة، ومحاولـــة إبـــراز الـــدور الـــذي يمارســـه الجـــيش فـــي إدارة الشـــؤون السياســـية للـــبلاد، خاصـــة مـــع الأزمـــات التـــي عصـــفت بالمنطقـــة العربيـــة وأدت إلـــى الإطاحـــة بحكـــم العديـــد مـــن الرؤســـاء العـــرب، كـــان أبرزهـــا الحالـــة المصـــرية، التـــي جـــاء تـــدخل الجـــيش فـــي توجيـــه الثـــورة خوفـــا مـــن أي خطـــر قـــد يهـــدد الامـــن القـــومي المصـــري، مع حماية مصالحها خلال المرحلة الإنتقالية.

بناءا على ما سبق **الإشكالية** التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها هي:

كيـــف أثـــرت طبيعـــة العلاقـــة القائمـــة بـــين المؤسســـة العســـكرية والنظـــام السياسي المصري على التحولات السياسية؟؟.

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من **الأسئلة الفرعية** أهمها:

- **1/** هـل التحليـل السوسـيولوجي للمؤسسـة العسـكرية أبـرز أهميـة ومكانـة الجـيش في الدراسات والبحوث على مر الزمن؟.
- **2/** كيـف تطـورت الـنظم السياسـية العربيـة عبـر العصـور؟ ومـا طبيعـة الـدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية داخل بنية هذه الأنظمة السياسية؟.
- **3/** مـا هـي طبيعـة العلاقـة بـين المؤسسـة العسـكرية والسـلطة السياسـية فـي مصر في فترة حكم مبارك؟.
- **4/** كيـف تعاملـت المؤسسـة العسـكرية المصـرية مـع ثـورتي **25 ينـــاير** و **30 يونيو**؟.

*** فرضيات الدراسة:**

- ✓ **1/** كلمـا كانـت المؤسسـة العسـكرية أكثـر قـوة وتماسـك أصـبحت أكثـر قـدرة علـى التأثير في النظام السياسي.
- ✓ **2/** كلمـا زادت سـيطرة المؤسسـة العسـكرية علـى تسـيير شـؤون الدولـة أصـبح من المتعذر تحقيق نظام ديمقراطي والعكس صحيح.
- ✓ **3/** يـرتبط نجـاح تحقيـق الـنظم السياسـية العربيـة نظمـا ديمقراطيـة بحسـم إشـكالية الثنائيـات: السـلطتين التنفيذيـة والتشـريعية، النخبـة العسـكرية والمدنيـة، علاقـة الدين بالديمقراطية.
- ✓ **4/** قـد تـؤثر علاقـة الـرئيس المصـري مـع قائـد القـوات المسـلحة، علـى موقـف المؤسسة العسكرية تجاه ثورة **25 يناير 2011**.

✓ **5/** وقـوف المؤسســة العســكرية إلــى جانــب الثــورة المصــرية، إنعكــس إيجابيــا لصالح الثورة.

*** مناهج الدراسة:**

إن كـل دراســة تســتند إلــى جملــة مــن المنــاهج التــي تســاعدها فــي دراســة الموضوع ومن بين أهم المناهج المتعددة في هذه الدراسة هي:

*** المنهج التاريخي:**

وهـو المـنهج الأكثـر إسـتعمالا لإبـراز نشـأة ظـاهرة المؤسسـة العسـكرية والـدور الـذي تؤديـه علـى السـاحة السياسـية فـي دول العـالم الثالـث، إضـافة إلـى أنـه الأكثـر ملائمــة للموضــوع الــذي يصــف ويســجل مــا معنــى مــن وقــائع وأحــداث الماضــي ويدرســها ويفســرها ويحللهــا علــى أســس علميــة منهجيــة دقيقــة، بقصــد التوصــل إلــى حقائق قد تساعدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

*** المنهج الوصفي التحليلي:**

يقــوم علــى تقــديم مجموعــة مــن الإجــراءات البحثيــة التــي تتكامــل لوصــف الظــاهرة محــل الدراســة بالإعتمــاد علــى جميــع المعلومــات والحقــائق ثــم تصــنيفها ومعالجتهـا وتحليلهـا تحلـيلا دقيقـا مـن أجـل الوصـول إلـى نتـائج وتعميمـات عـن الظـاهرة ووصــف واقــع الــدور الــذي تمارســه المؤسســة العســكرية، وإســتخراج العلاقــات بــين المؤسســة العســكرية والسياســية وتوضــيحه كونــه يعتمــد علــى الأحــداث والوثــائق والخطابات للوصول إلى الحقيقة.

*** منهج تحليل النظم:**

هـو مجموعـة مـن العناصـر المتداخلـة والمتفاعلـة التـي تعتمـد علـى النظـام كأسـاس فـي وحـدة التحليـل والمحـيط الخـارجي، إعتمـادا علـى مجموعـة مـن العناصـر أو الأجـزاء المترابطـة وظيفيـا فيمـا بينهـا بشـكل مـنظم، تقـوم علـى الإعتمـاد المتبـادل فـي التفاعـل، ذات طـابع دينـاميكي نبـدأ بالمـدخلات **(مطالـب – دعـم)** وتنتهـي بالمخرجـات **(قرارات وإجراءات)** مع قيام عملية التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

*** منهج دراسة حالة:**

يـرتبط هـذا المـنهج أساسـا بالموضـوع كونـه يعبـر عـن أثـر المؤسسـة العسـكرية في النظام السياسي العربي ودوره في إدارة الحياة السياسية المصرية.

كما تم الإستعانة بعدة **مقتربات** لفهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة هي:

*** الإقتراب القانوني المؤسساتي:**

إذ يوضـح هـذا الإقتـراب مـدى قانونيـة ودسـتورية المؤسسـات والأنظمـة السياسـية، ومحاولـة إبـراز طبيعـة العلاقـة القائمـة بـين الحـاكم والمحكـوم التـي تكـون مبنية على قيم وأسس قانونية، وكذا العلاقة بين المؤسسات والأنظمة السياسية.

*** إقتراب النخبة:**

أي وجـود نخبـة حاكمـة معنيـة تسـيطر علـى مقاليـد الحكـم وتسـيير النظـام السياسـي وكيـف تحكـم وهـل تـؤدي دورهـا المنـوط بهـا بالفعـل، وعليـه فهـذا الإقتـراب ملائـم لدراسـة طبيعـة النخـب السياسـية الحاكمـة ومحاولـة إبـراز دور المؤسسـة

العسكرية وحدود تدخلها في الحياة السياسية في النظام السياسي المصري قبل وبعد ثورة **25 يناير**.

*** الإقتراب الإتصالي:**

هذا الإقتراب يحاول توضيح لنا كيفية نقل المعلومة من البيئة المحيطة بالنظام إلى داخل النظام وفي دراستنا حاولنا من خلال هذا الإقتراب توضيح حالة الأنظمة السياسية العربية، وكيف تعاملت مع المطالب الشعبية أثناء وبعد الثورة إضافة إلى إبراز العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة في إدارة الأزمة.

*** أدبيات الدراسة:**

نال موضوع المؤسسة العسكرية ودورها في تأثير على النظم السياسية العربية حيزا هاما من الدراسة بالنسبة للأكاديميين والباحثين العرب من بينها:

1/ فؤاد الآغا، ألف كتاب بعنوان علم الإجتماع العسكري والمؤسسة العسكرية غبر تحليل سوسيولوجي لتطور علم الإجتماع العسكري والمؤسسة العسكرية عبر العصور ومتضمن لـ 239 صفحة.

2/ على الدين هلال، مؤلف كتاب: "تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005"، المتضمن ل 336 صفحة، تناول هذا الكتاب تطور النظام السياسي المصري ومدخل تكوينية موضحا أهم المؤسسات القائمة على تسيير هذا النظام وطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية وهذه المؤسسات.

3/ على الدين هلال، نيفين مسعد ألفا كتاب بعنوان: "النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير" والذي يتضمن 219 صفحة، ويتناول هذا الكتاب دراسة

الأنظمة السياسية العربية وما يميزها من خصائص، وموضحا في ذلك أهم المعايير التي يتم تضيف النظم السياسية على أساسها.

4/ محمود شريف بسيوني، محمد هلال، ألفا كتاب بعنوان: "الجمهورية الثانية في مصر" ويتناول هذا الكتاب أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط النظام السياسي المصري، وكذلك يبين التطور الدستوري في مصر خلال الجمهورية الأولى والثانية والمتضمن 475 صفحة".

5/ هاني سليمان، ألف كتاب بعنوان: "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، حاول توضيح العلاقة بين المؤسسة والسلطة السياسية قبل وبعد الثورة وإكتشاف ديناميكيات السياسة والتحول الديمقراطي في مصر ضوء العلاقات المدنية – العسكرية التي رصد جذورها وتحولات التاريخية.

5* صعوبات الدراسة:

اعترف الباحث أثناء قيامها بالدراسة مجموعة من الصعوبات منها:

1/ حداثة الموضوع خاصة بالنسبة للحالة المصرية حيث ركزت على بداية حكم مبارك إلى نهاية سدة حكمه، وما بعدها التي لم تمضى على الثورة سوى حوالي 03 سنوات فقط.

3/ أثرت حداثة الموضوع على قلة المراجع نوعا ما، خصوصا فيما يتعلق بالكتب الأكاديمية، حول النظم السياسية العربية، ودور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي في فترة ما قبل وما بعد الربيع العربي.

*** تفصيل الدراسة:**

تـم تفصـيل الدراسـة إلـى **03 فصــول** أساسـية يتضـمن كـل فصـل **03 مباحــث** و **03 مطالب.**

1/ الفصـــل الأول: جـاء بعنـوان التطـور السوسـيولوجي للمؤسسـة العسـكرية: دراسـة مفاهيميـة ونظريـة وتقسـيم الفصـل إلـى **03 مباحـــث،** المبحـث الأول تنـاول التطـور الفكـري لمفهـوم علـم الإجتمـاع العسـكري، وأهـم ميـادين دراسـة علـم الإجتمـاع العسـكري، كمـا تنـاول الفكـر السوسـيولوجي العسـكري فـي القـرن **20** للعديـد مـن المفكـرين، أمـا المبحـث الثـاني فجـاء بعنـوان بـروز المؤسسـة العسـكرية كنسـق فـي البنـاء الإجتمـاعي وتنـاول هـذا المبحـث بالتحليـل مفهـوم المؤسسـة العسـكرية ودورهـا كنسـق فـي التفـاعلات الداخليـة للـنظم السياسـية وأبـرز حـالات التـداخل بـين الجـيش والسياسـة، فـي حـين جـاء المبحـث الثالـث بعنـوان ظـاهرة المؤسسـة العسـكرية فـي دول العـالم الثالـث تنـاول ظـاهرة بـروز المؤسسـة العسـكرية فـي دول العـالم الثالـث وأهـم الإتجاهـات النظريـة المفسـرة للظـاهرة العسـكرية فـي دول العـالم الثالـث وطبيعـة العلاقـات **المدنيـة- العسـكرية** فـي دول العالم الثالث.

2/ الفصـــل الثـــاني: جـاء بعنـوان التأصـيل النظـري لتطـور مفهـوم الـنظم السياسـية العربيـة وقـد فصـل إلـى **03 مباحـــث** بـدوره، المبحـث الأول تنـاول الـنظم السياسـية العربيـة مـن حيـث التطـور والمأسسـة امـا المبحـث الثـاني ركـز علـى طبيعـة بيئـة الـنظم السياسـية العربيـة والمبحـث الثالـث تنـاول بالتحليـل أثـر المؤسسـة العسـكرية علـى بعـض الانظمة السياسية العربية وأهم مؤشرات قوتها.

3/ الفصـــل الثالـــث: جـاء بعنـوان المؤسســة العسـكرية وتأثيرهـا علـى النظـام السياسـي المصـري مـن **1981-2013** حـاول هـذا الفصـل مـن الفصـل مـن خـلال **03 مباحـــث** تحليـل الدراسـة مـن جوانـب عـدة فقـد تنـاول المبحـث الاول المؤسسـة العسـكرية فـي عهـد مبـــارك وطبيعـــة العلاقـــة بـــين الطـــرفين أمـــا المبحـــث الثـــاني تنـــاول دور المؤسســـة العسـكرية فـي ثـورة **25 ينـاير 2011** وكيـف تعاملـت مـع الوضـع فـي حـين ركـز المبحـث الثالـث دراسـته علـى الأداء السياسـي للمؤسسـة العسـكرية خـلال المرحلـة الإنتقاليـة بعـد الإطاحة بحكم مبارك.

الفصل الأول

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

تقديم الفصل:

إن التركيبة النفسية لبناء المؤسسة العسكرية هي مجموعة من المتناقضات التي يعجز علم النفس على جعلها في بوتقة واحدة أو في وصف واحد لتعدد واختلاف السلوكيات والتصرفات التي تنتج عن هذه الفئات من المجتمعات العربية والأجنبية على حد سواء إضافة إلى طبيعة البيئة الموجودة فيها المؤسسة العسكرية والتي تمارس فيها نشاطها بصفة شرعية أو غير شرعية.

هذا ما جعلنا نتطرق إلى التحليل السوسيولوجي للفكر العسكري باختلاف قواعده الثابتة المرتبطة بالمذاهب العسكرية المختلفة للقرن العشرين في تركيزها على تطور الفكري لعلم الاجتماع العسكري اعتمادا على عدة معايير كالطبيعة الجغرافية والقدرة البشرية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ثم التطرق إلى بروز المؤسسة العسكرية كأداة فاعلة في النسق الاجتماعي للنظام السياسي ثم دراسة ظاهرة المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث باختلاف نظمتها السياسية سواء كانت ديمقراطية أو شمولية.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

المبحث الأول: التطور الفكري لعلم الاجتماع العسكري

قبل التطرق إلى دراسة التطور الفكري لعلم الاجتماع العسكري لابد من إظهار مفهوم علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسي باعتبارهما نواة أساسية لظهور علم الاجتماع العسكري، ثم دراسة ميادين علم الاجتماع العسكري وصولا إلى الفكر السوسيولوجي العسكري في القرن العشرين لدى العديد من الباحثين والسياسيين.

المطلب الأول: تطور مفهوم علم الاجتماع العسكري

إن نظرية علم الاجتماع **sociological heory** مستمد أصلا من نتائج دراسات علمية أجريت فعلا في الواقع الاجتماعي، وربما كان غموض النظرية في أذهان البعض يرجع إلى أنها مرتبطة في أذهانهم بكل ما هو بعيد عن الواقع والحقيقة.[1]

ولهذا يجب علينا في دراسات علم الاجتماع أن نفرق بين النظرية الواقعية التي تستند مقوماتها الأساسية على نتائج أبحاث منظمة أجريت وطبقت في مواقف متعددة، وبين النظرية التي لا تقبل التطبيق لا تعد نظرية على الإطلاق فنظرية علم الاجتماع العام التي تطبق على علم الاجتماع الخاص هي عبارة عن مجموعة من القضايا مستندة إلى أفكار محددة تماما وهذه القضايا منسقة الواحدة مع الأخرى

(1)-أشرف سليمان غبريل، علم الاجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، 60.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

ولا بد أن تكون القضايا المكونة للنظرية منتجة وذات فائدة بحيث يمكن أن تقود إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة.[1]

ويعد علم الاجتماع السياسي من الفروع الهامة التي تفرعت من شجرة علم الاجتماع العام وهو علم الاجتماع العسكري وهو من الأفرع المعاصرة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين في العديد من الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لتطور النظم العسكرية واتصالها بجوانب عديدة من العلوم والمفاهيم المستحدثة كالاستراتيجية القومية، والأمن القومي والدفاع الوطني... مما يجعل من هذه المستحدثات مجالا خصبا لقيام علم جديد يجمع شتات هذه المفاهيم ويربطها بحركة المجتمع المحلي والدولي، فكان من الصعب أن يدمج اهتمامات علم الاجتماع العسكري في نطاق داخلي لعلم الاجتماع السياسي الذي يهتم بالتنشئة السياسية، المشاركة السياسية، الوعي السياسي ...إلخ[2].

علم الاجتماع السياسي يعد حلقة وصل بين اهتمامات كل من علم الاجتماع العام وعلم السياسة وذلك لتناوله ظواهر السياسة داخل الإطار الإجتماعي، كون علم السياسة يبحث في طبيعة النظام السياسي والقوة السياسية، وعلم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع من حيث طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه نظم إجتماعية.

(1)- إسماعيل علي سعد، مبادئ العلوم السياسية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978)، 10.

(2)- أشرف سلميان، علم الاجتماع العسكري، 30.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

ويعرف علماء السياسة "علم الاجتماع السياسي على أنه: "ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول العلاقة المشتركة بين النسق* السياسي والانساق الأخرى للمجتمع ولكنه يتناولها بصفة خصه من حيث تأشيرها على النسق السياسي".[1]

وبالحديث عن تطور مفهوم علم الاجتماع العسكري فقد كانت بدايات ظهور في الأربعينيات وخمسينيات القرن العشرين في عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة ومما لا شك فيه أن هذه البدايات لم نتخذ تقسيما تنظيميا بالمقدار الذي يجب أن تحويه والسير على ثوابت لتحقيق تسلسلا منظما يمنح الباحثين مقدارا من الفطنة أو الجرأة الفكرية للخوض في تعددية مجالات واتجاهات علم الاجتماع العسكري[2].

وتعتبر الحرب العالمية الثانية هي الانطلاقة الأولى لظهور بحوث إجتماعية عسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى "**كيرت لانج**" أن علم الاجتماع العسكري كانت بداية ظهوره منذ عام **1960**، وقد كان الباحثون السوسيولوجيون الأمريكيون في الحرب العالمية الثانية يجرون بحوثهم على الكتائب العسكرية دون تركيز على النسق العسكري كموضوع البحث السوسيولوجي المنظم وقد نشرت النتائج الاساسية لهذه البحوث في مجلات الجندي الامريكي **the American soldier** والتي تعتبر الحجز الاساسي في تطور علم الاجتماع العسكري[3].

---

* النسق systems، تنظيم ينطوي على أجزاء مترابطة وتشكل وحدة واحدة على أنها نموذجا تصوريا يستخدم لتسيير فحص الظواهر المعقدة وتحديدها.

(1)- اسماعيل على سعد، مبادئ العلوم السياسية، 10.

(2)- أشرف سليمان ، علم الاجتماع العسكري، 64.

(3)- فؤاد الآغا، علم الاجتماع العسكري (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، 20.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

واستطاعت خبرات السيكولوجيين العسكريين خلال هذه الفترة أن تقدم أسسا أمكن بموجبها تحقيق تطور سريع ومتلاحق في الاختبارات الشخصية في ميدان الصناعة وغيرها.

ورغم أن بحوث الإتجاهات والروح المعنوية قد استطاعت أن تعطى معلومات مفيدة في مواجهة مشاكل معينة لكنها في الحقيقة قد فشلت في تقديم وصف دقيق للنسق الإجتماعي وحقيقة التنظيم البيروقراطي للقوات المسلحة.[1]

إن تطور علم الاجتماع العسكري في الدول الصناعية المتقدمة الليبرالية، قد ظهر أيضا في الدول الشيوعية أين نشأ في يوغسلافيا منذ أكثر من **30 عام** إلا أن هناك تحليلات سوسيولوجية للقوات المسلحة موجودة في أعمال العديد من الباحثين اليوغسلافيين مثل "**جورج كيريزانيك krizanic juraj**" **وفاك ستيفانوفيك stezonovric vuc وبيتر بوجودنيك pojovic peter** وآخرين ... فقد كانت اهتمامات الأكاديميين اليوغسلافيين به غير محدودة وكان هناك إهمال واضح في مداخل الكتب والبحوث الخاصة به، كما أن هناك بعض الأكاديميين المدنيين الذين تعرضوا لبعض الموضوعات ذات العلاقة بأنشطة القوات المسلحة اليوغسلافية لكن ذلك كان راجع في معظم الأحوال إلى دعوة القوات المسلحة نفسها.

وهناك الكثير من المفكرين العسكريين ممن تناولوا بالتحليل المظاهر الإجتماعية والسياسية للتنظيم العسكري مثل "**دوسان كفيدر وبوجران**

(1)-الاغا، علم الاجتماع العسكري، 22-23.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

أورســكونين..." فتحتـوي مؤلفـات الكتـاب السـابقين علـى مصـادر أوليـة وقانونيـة عـن علم الاجتماع اليوغسلافي في القوات المسلحة.

وعلـى الـرغم مـن هـذا الإفـراط فـي المؤلفـات السياسـية والاجتماعيـة فـي القضـايا العسـكرية فـإن تطـور علـم الاجتمـاع المهنـي للقـوات المسـلحة فـي يوغسـلافيا ظـل بطيئـا، ويمكـن افتقـاد أثـار بـدايات هـذا العلـم الأول فـي أنشـطة المـدارس السياسـية العسـكرية لجـيش التحريـر اليوغسـلافي، حيـث أن موضـوع السوسـيولوجيا العسـكرية موجـودة فـي منـاهج هـذه المـدارس وفـي عـدة محاضـرات بعنـوان "التربيـة الأخلاقيـة والسياسية، المادية التاريخية، الماركسية والشؤون العسكرية".[1]

لقد تم وضع عدت تعاريف **لعلم الاجتماع العسكري**، ونذكر من أهمها:

"ذلـك الفـرع مـن فـروع علـم الاجتمـاع الـذي يعتمـد علـى البحـوث النظريـة والأمبيريقيـة فـي دراسـة القـوات المسـلحة كتنظـيم إجتمـاعي والعلاقـات الاجتماعيـة، داخلهـا وعلاقتهـا بـالمجتمع، والحـرب كإحـدى وسـائل حـل الصـراعات بـين الجماعـات والطبقات والأمم وداخل الدولة ذاتها"[2].

كمـا يعـرف علـى أنـه: "العلـم الـذي يبحـث فـي طبيعـة النظـام العسـكري كنظـام إجتمـاعي مـن حيـث عناصـره البشـرية التـي تتمثـل فـي الجـيش النظـامي ثـم تحديـد

(1)- أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية(القاهرة: دار المعارف، 1980)، 35.

(2)- الأغا، علم الاجتماع العسكري، 16.

علاقة هذا النظام بالمجتمع من زاوية خاصة يسميها العلاقات العسكرية المدنية ودراسة الحرب كظاهرة إجتماعية".[1]

ويركز "**كيرت لانج**" على العنف المنظم **violance organized** كعنصر أساسي في تعريف علم الاجتماع العسكري من حيث أنه وسيلة أساسية وشرعية يمكن استخدامها لتحقيق بعض الأهداف الإجتماعية وقد يمكن القول بأن أنشطة القوات غير النظامية والدفاع المدني وقوات البوليس وعصابات اللصوص تستخدم العنف المنظم للحصول على أهداف معينة.[2]

المطلب الثاني: ميادين دراسة علم الاجتماع العسكري

حدد علماء الاجتماع العسكري خمسة **(05)** ميادين أساسية في دراسة علم الاجتماع العسكري:

1/ المهنية العسكرية profession of armés:

يهتم هذا الجانب بدراسة القوات المسلحة كمهنة شأنها شأن المهن الأخرى تتميز بأن أفرادها يشكلون جماعة قد تخصص أفرادها في الفنون العسكرية واتخذوا هذا التخصص كمحور لحياتهم كلها، وتمثل الخدمة في القوات المسلحة لديهم سياقا مهنيا كاملا وليس لبعض الوقت أو على سبيل التعاقد.

(1)- أشرف سليمان ، علم الاجتماع العسكري، 71-72.

(2)- الأغا، علم الاجتماع العسكري، 16.

وأعضاء المهنة العسكرية فقط هم الذين تطبق عليهم أنظمة التجنيد العسكري ويمرون بتنشئة مهنية معينة وبحراك مهني معين، والمهنيون العسكريون ليسوا مجرد متخصصين في الشؤون العسكرية بل هم أفراد ومعايير سلوكية معينة وتمثل محتويات أيديولوجيتهم العسكرية ثقافة فرعية لا سيما وأن مساهمتهم فيها أدت إلى تكوين منظور مميز وسلسلة من الإتجاهات تعرف "بالعقلية العسكرية **military mind**" وترتبط العناصر المختلفة بهذا المنظور بطبيعة الخدمة والخبرة العسكرية والوسط الإجتماعي الذين يؤدون فيه واجباتهم.

2/ التنظيم العسكري military organisation:

تعني القوات المسلحة لمصطلح سوسيولوجي قبول العنف المنظم كوسيلة شرعية لتحقيق أهداف إجتماعية، وعلى هذا فإن التنظيمات العسكرية هي أبنية تعمل على تنسيق أنشطتها لتضمن النصر في ميدان القتال، وتأخذ هذه الأبنية شكل مؤسسات دائمة يحافظ عليها في وقت السلم لطوارئ الصراع المسلح ويديرها عسكريون محترفون وتعتبر القوات المسلحة ولاسيما الحديثة منها تنظيمات معقدة لها حدود واضحة ويمكن أن تدرس كوحدة داخل النسق الإجتماعي الكلي ويختلف داخليا طبقا لنوع الأسلحة فهناك الأسلحة البحرية والأسلحة الجوية وغيرها وكل من هذه الأسلحة له بنائه المميز على الرغم من أنه ينسق مع النمط العام الذي يعرف

بالقوات المسلحة ولهذه الأسلحة أيضا وظائف واتجاهات ومشكلات مميزة تدخل بضمن ميادين دراسة علم الاجتماع العسكري.[1]

3/ الأنشطة العسكرية وعلاقاتها بالمجتمع:

يهتم هذا الجانب من جوانب علم الاجتماع العسكري بدراسة الأنشطة العسكرية في علاقتها بالمجتمع، وبناء على هذا تعتبر الأنشطة العسكرية في كلياتها نسقا متكاملا وظيفيا مع المجتمع الأكبر يحصل على متطلباته من القوة البشرية والمصادر الأخرى للمجتمع.

وتعتمد فاعلية هذه الأنشطة على طبيعة وحجم الحاجات العسكرية وعلى سهولة الحصول على المصادر وإمكانية الاستفادة منها وعلى الحصول على المهارات المختلفة من قطاع أو آخرون أن يترتب على ذلك أي خلل في التوازن في أي منهما، ويتركز الاهتمام في هذا المنظور السوسيولوجي للقوات المسلحة على مصادر القوة البشرية وتدبيرها والحراك والتدرج العسكري وتوزيع الوظائف بين الأفراد المدنيين والعسكريين وتأثير ذلك على المجتمع ككل.[2]

4/ العلاقات المدنية – العسكرية cvic –military relations :

يؤدي الاعتماد المتبادل في علاقة القوات المسلحة بالمجتمع إلى الصراعات المحتملة بينها كون علم الاجتماع العسكري يهتم بدراسة هذه الصراعات ومن أمثلة

(1)–الاغا، علم الاجتماع العسكري، 17–18.

(2)–أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، 10.

هـذه الصـراعات مـا يـنجم عـن محـاولات العسـكريين ممارسـة تـأثير أكبـر علـى كـل مظـاهر الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة فـي المجتمـع وذلـك بفعـل سـيادة الحالـة العسـكرية فـي المجتمـع وتعظـيم الطـرق العسـكرية علـى إعتبـار أنهـا الأفضـل واقتنـاع قطاعـات كبيرة من السكان بأيديولوجية مؤيدة لذلك.

ومـن أمثلـة هـذه الصـراعات أيضـا الصـراع النـاتج عـن علاقـة القـادة العسـكرين بالحكومـة فـي المجـالات القانونيـة والإدارة والسياسـة وهنـاك أيضـا الصـراعات الأخـرى المحتملـة والمتمثلـة فـي أثـار التعـاون بـين الأفـراد العسـكريين والمـدنيين فـي تنفيـد السياسة العامة للدولة.[1]

5/ سوسيولوجيا الحرب: sociology of war:

تمثـل الحـرب بالنسـبة للسوسـيولوجين شـكلا أساسـيا مـن الصـراع بـين الجماعـات قـد تـؤدي إلـى تغيـرات متعـددة وقـد أضـطلع **malionwski** بتحليـل وظـائف الحـرب وعلاقاتهـا بنـوع الوحـدة الاجتماعيـة مـن وجهـة نظـر أنتربولوجيـة، ثمـا تناولهـا **فيلـد feld** مـن مـنهج تـاريخي مقـارن، أمـا بـارك **park** فقـد تناولهـا مـن منظـور سوسـيولوجي وتـدرس السوسـيولوجيا الحـرب أنمـاط العنـف وضـبطه وأشـكال الحـرب

(1)- أحمد إبراهيم، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، 42.

وعلاقة الولاء القومي بتأييد الحرب، كما يدخل في نطاقها أيضا الحرب النفسية وأثارها.[1]

6/ قوات حفظ السلام الدولية كميدان جديد لعلم الاجتماع العسكري:

أوضح "**كيرت لانج**" أن تطور القوات المتعددة القوميات لحفظ السلام قد فتحت مجالا جديدا تماما لعلم الاجتماع العسكري، وقد عقد مؤتمر في الدانمارك في الفترة من **24 – 28 ماي 1976** ضم السوسيولوجيين من مختلف دول العالم لمناقشة الموضوعات المتعلقة بقوات حفظ السلام، بالإضافة إلى الضباط الذين اشتركوا فيها بحكم خبرتهم الشخصية وما يمكن أن يقدموه من معلومات ذات قيمة تقوم على أساس مشاركتهم في عمليات حفظ السلام.

وظهر من خلال مناقشات المؤتمرين أن هناك نقاط معينة يجب التركيز عليها وتتمثل في مهام القوات وتشكيلها وتنظيمها والجهة التي تقوم بتكاليفها ورواتبها والإمداد والإدارة وكيفية تشكيل كوادرها وعملية تجنيد ضباطها وضباط الصف الجنود.

بالإضافة إلى إتجاهات القوات وفترتها الزمنية وتدريبها قبل وخلال وبعد الخدمة وأنماط السياق المهني للضباط وعمليات اختيارهم وفرق المسرحين منهم.[2]

---

(1)–الآغا، علم الاجتماع العسكري، 18– 19.

* بازل ليدل هارت basil liddell hart مفكر عسكري واستراتيجي إنجليزي، من رواد القرن العشرين ولد في باريس في 31 أكتوبر عام 1845 وتوفي في يناير 1970 ، المصدر دار رانية، التنظيم الحديث، تعريب علاء زردان (عمان: الشروق للنشر، 1990)، 17.

المطلب الثالث: الفكر السوسيولوجي العسكري للقرن 20

1/ الفكر الإستراتيجي عند بازل ليدل هارت:

وضع **ليدل هارت*basil liddell hart** "تعريفا خاصا للاستراتيجية" بأنها توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة، ويعتقد **ليدل هارت** أن الهدف من الإستراتيجية ليس البحث عن المعركة بل البحث عن وضع ملائم لتحقيق النصر [1].

وتعتبر نظرية "**ليدل هارت**" الطريق المباشر وغير المباشر من أبرز النظريات التي أظهر فيها فكره، المبنى على أسس إستراتيجية وتكتيكية بعد دراسته المستفيضة لنتائج الحروب فإن إتباع الطريق المباشر إلى الهدف كثيرا ما يؤدي لنتائج سلبية حيث يتوقع العدو إتباع هذا الطريق بينما يؤدي الطريق غير مباشر إلى نتائج حاسمة ومن أساليب الطرق غير مباشرة الدعاية الهامة ومواجهة تجمع القوات الاحتياطية وتركيز الجهود ضد عقول الخصم للقضاء على رغبته في مواصلة القتال.

من الواضح أن الفكر السوسيولوجي العسكري "**لبازل ليدل هارت**" قد ركز على الجانب الاستراتيجي بهدف تحقيق الأمن القومي الذي يعتمد على الإستراتيجية العسكرية المرتبطة بالبعد الإجتماعي السياسي لأنواع المخابرات العامة بالمجتمع

(2)–الاغا، علم الاجتماع العسكري، 19.

(1)– الموسوعة العسكرية، الإستراتيجية (بيروت: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، 1981)، 66.

الدولي والتي ترتبط بالجانب الاستراتيجي فقد أظهر "**ليدل هارت**" أن الطريق غير المباشر في الحروب يؤدي إلى نتائج حاسمة ومن أهم الطرق غير المباشرة المرتبطة بعمل المخابرات الإجتماعية السياسية هي الدعاية الهدامة وتحطيم معنويات عقول الخصم للقضاء على رغبة الخصم في مواصلة القتال وهي إحدى الوسائل التي يتحقق من خلالها مفهوم الأمن القومي للمجتمع.

2/ علاقة الدفاع الوطني بالتطور العلمي العسكري لشارل ديغول:

تعتبر النظرة الإصلاحية التي وجهها "**شارل ديغول**"chrarl degaulle * بالنسبة لمواكبة التطور في العلوم العسكرية المستحدثة هي هدف دائم للتجديد القومي لكيان الدولة حيث ربط بين مفهوم الدفاع الوطني[1]، وتحديث العلم العسكري والأمني وأشار إلى أن الدفاع الوطني هو الخطط الكاملة التي تصل إلى حدود النضوج والتي تتبع من عدة قرارات هدفها الوصول بالسياسة الدفاعية للدولة إلى حالة تشبه الكمال الأمني ويعني بذلك ارتباط كيانات الدولة بالسياسة العسكرية التي هدفها تحقيق الأمن القومي ابتداء من القيادة العليا حتى كبار المسؤولين بالوسط العسكري والسياسي، فلا بد من إعداد القائمين على وضع السياسة العسكرية المرتبطة بمفهوم الدفاع الوطني إعدادا يتوافق مع المتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية وعلاقتها بالتطور العلمي.

---

* شارل ديغول chrarl degaulle: قائد عسكري ورئيس جمهورية فرنسا الأسبق، ولد في مدينة ليل الفرنسية في 1890/11/22، وتوفي في 1970/11/09 المصدر: المؤسسة العسكرية شارل ديغول (بيروت: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، ج 2، 1990)، 675.

(1)- أشرف سليمان ، علم الاجتماع العسكري، 47.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

فقد ارتكز الفكر السوسيولوجي عند "**شارل ديغول**" على أهمية دورات الدفاع الوطني التي تؤهل العسكريين والمدنيين في شتى أصول المعرفة المرتبطة بالتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية على مستوى نطاقات الأمن القومي للدولة ليكون لديهم الحس الإستراتيجي في وضع الحفظ الراهنة والمستقبلية المرتبطة بالدفاع الوطني من خلال التخطيط السياسي العسكري للدولة.

الفكر الإجتماعي العسكري لدى الرؤساء العرب:

1/ جمال عبد الناصر*: ينظر الراحل "**جمال عبد الناصر**" إلى الحروب نظرة نقدية على أن الحرب ليست مجرد سلاح ضد سلاح، وإنما الحرب إرادة ضد إرادة وهذا الرأي النقدي نبع من نظرية "عدم الاستسلام التي تقوم على مبدأ أن النصر يحققه ذلك الإنسان الذي يستطيع فرض إرادته على عدوه وليس الذي يحطم كمية من سلاح العدو أو يحتمل رقعة كبيرة من أرضه العبرة ليست بالسلاح وحده لكن العبرة بالإرادة فالحرب، ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي مبدأ الإرادات شعب لتحرير أرضه ولاستعادة الحقوق الضائعة".

ومن هنا تظهر رؤية **عبد الناصر** أن الحرب هي وسيلة[2]، من وسائل تحقيق مبدأ الحرية وكما أشار **عبد الناصر** إلى نظرية "**عدم توازن القوى**" والتي

---

* جمال عبد الناصر، قائد عسكري ورئيس الجمهورية العربية المتحدة السابق، ولد في 1918/01/15، من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر في الصعيد ونشأ وتعلم بالإسكندرية القاهرة، وكأن أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 23 أكتوبر 1952 وتولى جمال عبد الناصر: رئاسة الجمهورية في 1956/06/23 إلى ان توفي 1970/09/28، **المصدر** .الموسوعة السياسية جمال عبد الناصر، بيروت المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، الجزء الثاني، 1985، 75-7

(2)- الموسوعة العسكرية (بيروت: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، 1981)، 67.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

تظهر من خلال قوله عقب النكسة في **1967** أن الرجال من قواتنا المسلحة قاموا بأعمال خارقة وقدموا تضحيات لا مثيل لها، حاربوا بدون طيران والعدو متفوق في الطيران وإذا كانت ظروف النكسة لم تسمع ببطولات رجالنا بأن تظهر بالقدر الكافي فإنني أعلم علم اليقين أن الكثير منهم كتبوا بدمائهم صفحات مشرقة في تاريخ هذا الوطن ومجده.

2/ أنور السادات*:

إن التحليل السوسيولوجي للخطابات السياسية التي ألقاها الرئيس الراحل **محمد أنور السادات** تشير إلى أهمية الترابط بين الفكر الإجتماعي العسكري والفكر الحربي العسكري ففي **04 يناير 1971** أظهر الرئيس الراحل إرتباط عنصرين أساسين من سياسة التوجيه المعنوي في القوات المسلحة وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الشعبي بطنطا فقد ربط "**السادات**" القيم الدينية والقومية ببناء شخصية الجندي المصري لتحقيق النصر فقال "سنخوض الحرب مهما كانت التكاليف لأن المعركة معركة أرضنا يعني شرفنا وعرضنا ونحن نعرف قيمة العرض والشرف ونعرف كيف ندافع عنهما وكيف نواجه المعركة بالسلاح الذي لا ينهزم أبدا وهو الإيمان بالله، وبالأرض وبشعبنا وبقدسية كل حبة تراب في بلادنا والإيمان بأننا لن نسلم في حقوقنا وأشرف لنا أن نموت ونحن نحارب ورؤوسنا عالية".[1]

* محمد أنور السادات: قائد عسكري ورئيس جمهورية مصر العربية السابق خلفا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولد السادات في 1918/12/25 بقرية ميت أبو الكوم مركز تلا محافظة المنوفية انتخب رئيسا للجمهورية في أكتوبر 1980

ولـذلك كـان مفهـوم الحـرب فـي فكـر الـزعيم أنـور السـادات مـرتبط بمـوازين محسـوبة وليسـت بمـوازين عشـوائية، فوجهـة نظـره عـن تحقيـق انتصـار فـي الحـرب لـيس عـن طريـق الثقـة بـالنفس وأيضـا لـيس عـن طريـق الصـدفة الزمنيـة أو القدريـة، إنمـا الحـرب هـي أمـور مدروسـة بجميـع مراحلهـا مـن بـدئها وحتـى الانتهـاء منهـا لأن الحـرب مرتبطـة بالموازنـات الماليـة والإقتصـادية والسياسـية والعسـكرية والاجتماعيـة للدولـة ومعنـى ذلـك أن الحـرب هـي تضـامن جميـع أجهـزة الدولـة تخطيطـا فـي الظـروف الراهنة أو المستقبلية.

وبـذلك يتضـح لنـا أن الـرئيس أنـور السـادات كـان دائمـا يهـتم بتمجيـد شـهداء الحـروب وقـد ظهـر ذلـك عنـد إطـلاق بعـض أسـماء هـؤلاء الشـهداء المعـروفين لـدينا علـى الشـوارع الهامـة والميـادين وكـذلك غيـر المعـروفين بإقامـة نصـب تـذكاري لهـم غـرف باسـم "**النصـب التـذكاري للجنـدي المجهـول**" ليكـون رمـزا لجميـع شـهداء القـوات المسـلحة الـذين بـذلوا أرواحهـم فـي سـبيل الـوطن وأن ذلـك تشـييدا للجوانـب المعنويـة والاجتماعية والنفسية عند أسرهم وسائر أفراد المجتمع.[1]

3/حسـني مبـارك: يعتبـر الفكـر السوسـيولوجي للـرئيس "**حسـني مبـارك**" مـن أبـرز سـمات التخصصـية فـي مجـال بحـث سوسـيولوجيا العلاقـات المدنيـة العسـكرية ويسـتند

بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وقد خطط لحرب أكتوبر لعبور الجيش المصري وفي عام 1977 ذهب إلى كامب ديفيد لتوقيع إتفاقية السلام وقد أغتيل السادات في حادث المنصة في 1981/10/06، المصدر محمود فوزي، حكام مصر جزء السادات، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام 1997، 8،9.

(1)- الموسوعة العسكرية، الاستراتيجية، 67-68.

هذا الفكر على المنهج العقلاني واقترانه بالمنهج الديمقراطي، وأن هذين المنهجين هما خير أداة لتحرير الإدارة المصرية من أثقال عديدة عرقلت نمو مفهوم الأمن القومي الشامل وحرمت مصر من طاقات كان يمكن استثمارها إلى أعلى المستويات المنشودة في العصور القديمة، فمنهجية الفكر العقلاني العلمي والديمقراطي لمبارك أدت إلى تكوين مهارات الإنسان المصري وقدراته من خلال التبادل الحر لآراء والأفكار والمناهج والأساليب المتطورة، فقد تناول الرئيس حسني مبارك في خطبه وبياناته وتصريحاته الأسلوب العلمي للإيجابيات والسلبيات على أساس من الفهم الموضوعي للواقع والحقائق، فهو يثق بأن مواجهة الشعب بالحقائق من منطلق المسؤولية القومية تخلق الوعي الوطني للمواطنين بعيدا عن رفع الشعارات واجتناب المشاعر وذلك لترسيخ القيم الإيجابية المثمرة في الحياة المجتمعية[1].

ملاحظة: وقد تم الإشارة إلى نظرة رؤساء مصر حول علم الاجتماع العسكري كونهم الرؤساء العرب الوحدين الذين تناولوا بالدراسة علم الاجتماع العسكري وتطوره في المنطقة العربية على ما شهدته الدول الغربية على غرار ما قدمته من تفسيرات في هذا المجال.

(1)- أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري، 70.

المبحث الثاني: بروز المؤسسة العسكرية كنسق البناء الاجتماعي

دراسة المؤسسة العسكرية كنسق في علاقتها بالبناء، الاجتماعي تعد محور اهتمام علم الاجتماع العسكري بالتركيز على ماهية المؤسسة العسكرية وأنماط التفاعل الإجتماعي داخلها باعتبارها من التنظيمات الرسمية*، مرورا إلى أبرز حالات التداخل بين الجيش والسياسة في الأنظمة السياسة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

إن مفهوم المؤسسة العسكرية كشف في علاقتها بالبناء الاجتماعي يتم عن طريق تفاعل الأدوار أو البناءات الفرعية المرتبطة بعضها ببعض بطريقة منظمة داخل المؤسسة العسكرية التي هي أساسا جزء رئيسي في المجتمع الكبير المنظم، وتكامل أدوار الوظيفة داخل المؤسسة العسكرية التي تتميز بالتماسك إلى درجة عالية أين اعتبرت جزءا من أجزاء المجتمع الكبير أو جزءا من البناء الإجتماعي وعليه فقد وضع تعريف للمؤسسة العسكرية وبعض المفاهيم المتصلة بها [1].

تعرف **المؤسسة العسكرية** على "أنها واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية، نظرا لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الدفاع عن أرض الوطن ضد أي خطر قد يهدد أمنه واستقراره واستمراره، هي مؤسسة إدارية بحتة ينحصر

1- أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري، 77.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

دورها في إدارة الحرب دون إتخاذ قرار الحرب ذاته، ذلك أن قرار الحرب يعد عملا سياسيا من اختصاص المؤسسات السياسية ولاسيما التشريعية منها، بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين.

لذلك يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إدارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه"[1] .

ومن جهة أخرى فإن عبارة "**عسكري**" تبدو من ناحية واسعة الشمولية ومن ناحية أخرى شديدة المحدودية، تبدو شاملة عندما توحي بالخلط بين العسكريين كأطراف فاعلين إفراديين أو جماعيين والجيش كمؤسسة معقدة، فرع من فروع الدولة وأيضا منظومة مستقلة تجد تقريبا كل كواردها في داخلها نفسها، وهي بالمقابل محدودة عندما لا تشير إلا إلى جنود جيش نظامي[2] .

أما فيما يتعلق **بالأنظمة العسكرية** "ينطبق التعبير على أنماط حكم تتخذ فيها القرارات الكبرى حصريا أو بصورة غالبة من قبل أفراد القوى المسلحة، مرتبطين بضباط من صفوف الاحتياط، أنه يشير إذا إلى أنواع من الأنظمة الاستبدادية تستبعد كليا أو على نطاق واسع القادة المدنيين إما بحكم إرادة العسكريين أو إرادة المدنيين، غير أن هناك ترددا في استعمال صفة استبدادية في

(1)– حمادة محمد عطية عبد الرحمن، المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات 4(2006)، 10.

(2)– عمر فرحاني، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر(مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014)، 27.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

ظروف عديدة، ونضيف إلى هذه الحالات الخاصة واقع أن عددا كبيرا من الانظمة العسكرية تستهدف الوصول إلى السلطة لمعالجة الديمقراطية"[1] .

إذا كان "**دافيد إستون**"**david estoun** أول من درس النسق السياسي وبين وظائف هذا النسق من خلال المدخلات والمخرجات والتغذية العسكرية، فإن هناك العديد من العلماء الذين درسوا بدورهم الأنساق بصفتها مجموعة من العناصر ذات العلاقة فيما بينها ولها وظيفة محددة تؤديها في بيئة معينة من بينهم "**هوارد بيكر Biker Howard**" الذي تعابر أن النسق الاجتماعي هو الأداة العقلية الأساسية في علم الاجتماع الحديث وهو نفس الاتجاه الدي ذهب إليه العديد من الباحثين من بينهم "**فرناند وكورتبيس Firnand kortpeace** و "**آدم فريزوزك**" **adem fizizouk** و "**جون سبارجو joun separgou**"، لكن الملاحظ أن كل من "**هارولد لازوال haroulled lazwale** " و "**هانز سبير hanez sepir** " قد أبديا اهتماما مستمرا ومنظما بالتنظيمات العسكرية كأحد عوامل التغيير الاجتماعي، وتعتبر تحليلات "**مارشال Marshall**" أعمق التحليلات في دراسة السلوك العسكري.[2]

لقد زاد الاهتمام بالنسق العسكري منذ عدة قرون لما له من خصوصية وتمايز بحيث أن "**سان سيمون Simon Saint**" كان يرى ان التنظيم العسكري هو العائق الأساسي للتقدم، أما "**هربرت سنابسر harebert senapser**" فقد

(2)– فؤاد الآغا، علم الاجتماع العسكري، 4.

كان يؤيد إحلال التنافس الصناعي محل الصراع العتيق في حين كان "**ماكس فيبر macx viber**" مهتما بدراسة العلاقة بين الطبيعة المتغيرة للتنظيمات العسكرية مثل البيروقراطية والمجتمع.[1]

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية كنسق في التفاعلات الداخلية للنظام السياسي

إن المؤسسة العسكرية وحدة متماسكة بالمجتمع ولكي نحاول معرفة وفهم العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية بالمجتمع، يجب أن نضع في الإعتبار الأول أن المؤسسة العسكرية هي نظام اجتماعي **Social Institution** تربطه علاقة قوية بالنظم الأخرى السائدة في المجتمع المحلي بالذات، فقبل أن نحدد علاقة المؤسسة العسكرية ببقية النظم الأخرى في المجتمع يجب أن نتعرف على الاتجاه الوظيفي **Functionalism** الذي يرشدنا إلى مدى التشابك والتفاعل القائمين بأعمال المؤسسة العسكرية باعتبارها تنظيم اجتماعي بيروقراطي داخل البناء الإجتماعي ويتجسد ذلك في:

السلطة العسكرية Authority Military: "تعتبر السلطة العسكرية على أنها النفوذ الراسخ في المؤسسة العسكرية لإصدار الأوامر واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، وتحديد الثواب والعقاب، وحقيقة أن مفهوم النفوذ الراسخ الذي يميز السلطة العسكرية ينطبق من عدة مفاهيم مرتبطة بهذا المعنى وهي القوة، التحكم، السيطرة

(1)- نفس المرجع، 10.

التي لا بد وأن ترتبط بالإقناع العقلاني الذي يحقق النفوذ الراسخ المرغوب داخل المؤسسة العسكرية يوصف بأنه نفوذ إيجابي ويشار إليه أحيانا بوصفه تحكم غير سلبي يؤدي إلى نتائج منشودة".[1]

تخضع السلطة العسكرية لاعتبارات خاصة تفرضها طبيعة الدور العسكري، بالإضافة إلى الاعتبارات العامة التي تخضع لها أشكال باقي السلطة المثالية وأبرز هذه الاعتبارات نجد:

1/ الاعتبارات الأساسية في السلطة العسكرية

***الرتبة العسكرية:** هي الصفة أو المنصب أو اللقب الذي يميز الوضع التنظيمي لكل فرد من فراد القوات المسلحة، ويتم على أساسه تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والامتيازات والواجبات الخاصة بذلك الفرد وتشكل الرتبة العامل الرئيسي في التنظيم الهرمي للقوات المسلحة والتسلسل تركيبها وسلم رتبها، وتحديد العلاقات المتبادلة فيها بين الرؤساء والمرؤوسين.[2]

* **المنصب:** يتضمن المنصب نفوذ القائد الذي يحوز على كل السلطات المتصلة بذلك المنصب والتي يفترض أن تتناسب مع قدراته الشخصية وإن كان هذا التناسب

(1)- أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري، 96-97.

(2)- الآغا، علم الاجتماع العسكري، 49.

غير مضمون دائما، وتترابط المناصب عبر بناء هرمي تنظيمي مفصل، وتدار في السلم والحرب بمساعدة قواعد وأسس تنظيمية محددة بدقة".[1]

* **مسؤولية القائد عن مرؤوسيه:** القائد في النسق العسكري مسؤول عن سلوك مرؤوسيه وهذا يعكس الثقة التي تمنح لضباط القوات المسلحة، كما تعني السلطة الممنوحة له عليهم أن يكون قادرا على ضمان الانضباط داخل وحدته، لأنه إذا تصرفت الوحدة ككل أو تصرف أفرادها بطريقة مناسبة لهذا الانضباط فإن قائدها سيدان على الفور، ولهذه الأسباب نجد أن قادة الوحدات العسكرية يراعون الحذر الشديد في إعطاء الحريات لرجالهم لأنهم يعلمون أن الإفراط في منح هذه الحريات سيكون دليلا على ضعف قدراتهم القيادية.

* **الانضباط والمعنويات:** هما شرطان أساسيان لاستمرارية فاعلية السلطة العسكرية، حيث أن نظام الانضباط في الجيوش التقليدية يقوم على تنفيذ الأوامر دون تردد أو تذمر ولا يحق لمرؤوس أن يحتج قبل أن ينفذها ما أمر به، فالقوات المسلحة تدرب أفرادها على وجوب الطاعة للأوامر حتى تصبح عملية التنفيذ آلية في معظم الأحيان، ويتم فرض القرارات عبر دافع إيجابي **(الاقناع، الترقية، الأوسمة ... أو عبر دافع سلبي الخوف من السجن، تخفيض الرتبة، المحكمة العسكرية...)**[2].

(1)- سامي عازر جبران، مفهوم القيادة المسلحة (باريس: المكتب العربي اللبناني للدراسات، الجزء الرابع 1980)، 68.
(2)- أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري، 77.

وينعكس انهيار الانضباط والمعنويات بشكل مباشر على السلطة العسكرية، وعلى فاعلية القوات وقدراتها، وتتعدد أسباب انهيار الانضباط والمعنويات، وما ينتج عنه من آثار مدمرة بالنسبة إلى فاعلية المؤسسة العسكرية والسلطة فيها.

ومن تلك الأسباب الهزيمة وعدم الايمان بعدالة الحرب، والممارسات المهنية بحق الجنود والتمييز العنصري أو العقائدي أو المذهبي بحق الجنود والضباط.[1]

2/ تقسيم العمل في التدرج الهرمي العسكري: هناك ثلاث مستويات من الرتب وثلاثة مستويات من الأعمال يظهر فيها التفاعل بين القانون والتقاليد، هناك الضباط الذين يوجهون الأنشطة العسكرية على الورق ويضعون السياسة العامة للوحدة ويتحملون كل المسؤولية عن رجالهم، وهم على هذا الأساس لا يقومون بأي عمل بدني أيا كان ماعدا ذلك الذي يخص تدريبهم كفاءة ويكون هناك اتصال محدود بينهم وبين الجنود، وهناك ضباط الصف الذين يوجهون الجنود ويراقبونهم ويدربونهم تحت إشراف الضباط الذين يتلقون منهم التعليمات الرسمية، وهم ذوو مسؤولية محدودة تجاه هؤلاء الضباط تتركز في تنفيذ الأوامر وإنجاز العمل المطلوب، وعلى هذا الأساس هم لا يقومون بأي عمل يحتاج إلى جهد بدني وإن كانت ظروف الحرب قد تؤدي إلى الإخلال بهذه القاعدة.

(1)–نفس المرجع، 100.

وهنـــاك أخيـــرا الجنـــود الـــذين يـــؤدون الأعمـــال الـــدنيا والتـــي تتطلـــب مجهـــودا بـــدنيا... وليســـت لهـــم أي رتـــب ويتمتعـــون بامتيـــازات محـــدودة... ولهـــذا لا تقـــع علـــيهم أي مسؤوليات ذات طابع عام.[1]

إن تسلسـل السـلطة هـو الـذي يضـمن أن تصـل الأوامـر إلـى أدنـى مسـتوى فـي أقـل وقـت ممكـن والسـيطرة التامـة علـى القـوات بواسـطة قيـادة واحـدة مركزيـة والتـي تضمن سير العمل في الاتجاه المخطط السليم.

إن القـوات المسـلحة فـي تنظيمهـا تمثـل الهـرم فالقاعـدة فـي الأسـاس كبيـرة وتصـغر كـل المسـتويات الأعلـى حتـى تصـل إلـى القيـادة العامـة علـى رأس التنظـيم فالتركيـب التنظيمـي للقـوات المسـلحة فـي أي دولـة فـي المجتمـع الـدولي يتخـذ لنفسـه تسلسلا شبه تقليدي يمكن أن نتناولها كما يلي:

- الوحدة العضوية في القوات المسلحة تتكون من: الفرد– المعدات– القائد.
- الجماعة تتكون من عشرة أفراد ويقودها قائد الجماعة.
- الفصـيلة تتكـون مـن **03** جماعـات وهـي أصـغر وحـدة فرعيـة فـي القـوات المسلحة.
- السرية تتكون من ثلاث فصائل.
- الكتيبة تتكون من عدة سرايا.
- اللواء يتكون من عدة كتائب.

(1)–الآغا، علم الاجتماع العسكري، 48.

- الفرقة تتكون من عدة لواءات.
- ثم الجيش يتكون من عدة فرق.[1]

المطلب الثالث: أبرز حالات التداخل بين الجيش و السياسة

لقد شكل تدخل الجيش في الحياة السياسية ظاهرة شدت انتباه الباحثين، وفي هذا الإطار اعتبر **سنغاس senghass** عملية العسكرة أو التجييش جزءا من إعادة إنتاج التشكيلات الاجتماعية المحيطة.[2]

و يعتبر "**أموس برلموتر amosperlmutter**"من أبرز الباحثين الذين درسوا ظاهرة العسكرة، حيث تعتبر الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي و الشرعية[3].

من جهة أخرى فإن المختصين قد أهتموا بدراسة الجيش والمؤسسة العسكرية بناءا على الوظيفة التي تؤدي بها داخل المجتمع حيث تم تصنيف أربع وظائف أساسية في هذا الإطار وهي:

1/الجيش كحكم بين المؤسسات arbiter: وتنحصر وظيفته وفق هذا النموذج في الحفاظ على النظام السياسي وصيانة وضمان الاستقرار السياسي، ويلاحظ ضمن هذا النمط غياب أي تنظيم سياسي داخل صفوف العسكريين مما يعني عدم

(1)- أشرف سليمان، علم الاجتماع العسكري، 101.

(2)- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، 226-227.

(3)- فرحاني، أزمة القيادة في الوطن العربي، 30.

تفكيرهم في البقاء في الحكم، و بالتالي منحهم المجال لمن يختارونه من الجماعات السياسية وهذا يدفعهم لتفضيل العمل خلف الستار كجماعة ضغط، وهو ما يفسر أيضا اهتمامهم بتحسين عملية الاحتراف.

2/ نمط الحارس لا الممارس guardian: في هذا النموذج ينظر العسكريون إلى أنفسهم باعتبارهم أصحاب المهام السامية، وهنا يتدخل العسكريون لتفادي بعض الأزمات الاقتصادية والطبيعية، وقد يضطرون إلى ممارسة بعض الوظائف الدستورية.

3/ نمط الرقيب صاحب قوة الاعتراض veto: وينتشر هذا النمط حيث تكثر الانقلابات العسكرية ويشيع عدم الاستقرار السياسي ويتحول دورهم إلى دور محافظ لحماية النظام القائم، وبشكل عام فإن هذا النمط هو نمط انتقالي فإن عودت العسكر إلى الثكنات طبقا للنموذج الحارس كما يمكن أن يتحول إلى نمط الحاكم.[1]

4/النمط الحاكم Ruler: وهو يمثل الموقف الذي يرفض تحديد العسكريين ومن أهم القائلين بهذا الموقف "**لينين**" **lininne**" الذي يرفض اعتبار القوات المسلحة محايدة.[2]

(1)–فرحاني، ازمة القيادة في الوطن العربي، 30.

(2)– نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية ، 278–270.

وعلى قلة الدراسات التي تناولت النسق العسكري في علاقته بالمجتمع فإن النسق العسكري ينفرد كما أسلفنا بعدة خصائص تجعله فوق باقي الأنساق من ذلك التنظيم واحتكار القوة **(وسائل الإكراه)** والدعم المالي، وعند دراسة هذه العلاقة بين النسق العسكري والمجتمع فإن ظاهرة الانقلابات تبرز بقوة لا سيما في الدول المتخلفة ومنها البلدان العربية، وإن كان الانقلاب هو تغيير غير شرعي في هرم السلطة فإن الاعتبارات التي تحكم المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية والسياسية يمكن أن نوجزها في:

- المؤسسة العسكرية الأداة الوحيدة القوية والمنظمة والمعبرة عن روح التضامن والتجانس والانتماء العصري.
- اختفاء الأحزاب الحقيقية والقوي السياسية غير العسكرية.

✓ عدم فعالية الطبقة المثقفة، واختفاء تأثير الرأي العام.[1]

هذا التدخل يأخذ الانقلاب العسكري كآلية علما أن الانقلاب في حد ذاته له أنواع وليس وليد العصر الحالي بل عرفته الأمم والحضارات السابقة، وازداد عدد الانقلاب في العصر الحالي بشكل ملفت في دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية.

ومن أهم النماذج التي تمثل العلاقة بين الجيش والسياسية والسلطة نجد عدة حالات لعل أهمها ما يلي:

(1)- الأغا، علم الاجتماع العسكري، 201.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

الحالـــة الأولـــى: جـــيش الســـلطة الحاكمـــة: يكـون الجـيش فـي هـذه الحالـة أداة بيـد السـلطة الحاكمـة المسـتبدة باعتبارهـا السـلطة المهيمنـة علـى كافـة المؤسسـات السـيادية وفـي مقـدمتها مؤسسـة الجـيش، مـن خـلال تسيسـه وتخريبـه سياسـات الحـزب الحـاكم أو ايديولوجيـة الحاكمـة وإدخـال الأفكـار السياسـية إليـه، وإحكـام السـيطرة عليـه بواسـطة مـا يسـمى بمكتـب التنظـيم العسـكري للحـزب الـذي يترأسـه مـدني، وتخليـق مـا يسـمى بالجيش العقائدي المؤلدج.

المـدعي مهمـة الحـرب والإعمـار معـا، والمعتمـد علـى الـولاء الحزبـي للفـرد العسـكري أكثـر مـن اعتمـاده الكفـاءة العسـكرية **(الـــولاء أولا والكفـــاءة ثانيـــا)** وتتصـب مهـام الجـيش فـي هـذه الحالـة علـى الحفـاظ علـى السـلطة، إرهـاب المجتمـع، قمـع المعارضـة وقـد سـادت حالـة سـيطرة السياسـي علـى الشـأن العسـكري لـدى كافـة الأنظمـة السياسـية المتسـربة بالإيديولوجيـة الشـمولية كمـا هـو الحـال فـي منظومـة الـدول الاشتراكية السابقة تحت دعاوي أيديولوجية طبقية[1].

الحالـة الثانيـة: سـلطة الجـيش الحـاكم: فـي هـذه الحالـة تصـبح مؤسسـة الجـيش نفسـها سـلطة مـن خـلال مصـادرتها والسـطو عليهـا بتواصـل الانقـلاب العسـكري، ويحـول قياداتـه العسـكرية إلـى نخـب حاكمـة ترتـدي الـزي المـدني وتتجسـد بـذلك سـيطرة العسـكري علـى الشـأن السياسـي وانقـلاب الوظيفـة الأصـلية للجـيش والتـي هـي صـون السيادة الوطنية إلى وظيفة سياسية تنتقص فيها هذه السيادة.

([1])- عبد المعطي ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية: رؤية تحليلية، مصر، " المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية " 07 (2016)، 03.

ويكون الهدف الأساسي من الاستيلاء على السلطة في هذه الحالة هو الحفاظ على بقاء الحكم العسكري تحت واجهات شتى وديكورات سياسة متنوعة، انتخابات، أحزاب، وزارة الداخلية، جبهة وطنية صورية يقودها حزب السلطة، تقييد الحريات والإعلام، قانون الطوارئ، المحاكم الاستثنائية، عدم الفصل بين السلطات، أمنّة المجتمع....إلخ.

ويمكن ان تدار هذه السلطة بطريقتين: الإدارة المباشرة السلطة من خلال حكم عسكري بالزي المدني او العسكري، أو الإدارة غير المباشرة للسلطة من وراء الستار، ووضع شخصيات صورية في الواجهة، والحالة الثانية من الإدارة هذه تتمثل في سلطة الجيش غير المباشرة وهي غلبت على المشهد السياسي العربي، والتي سادت خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين كما انتشرت هذه الحالة في بعض الدول الأوروبية الإفريقية والأسيوية وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية.[1]

حالة الجيش العصبوي: وهي الحالة المنتشرة في دول المجتمعات التعددية غير المندمجة من حيث الاعراق والأديان والطوائف والقبائل، لمجتمع ما قبل إقامة الدولة الحديثة والتي تنعكس سلبا على المؤسسة الجيش في ظل نظام سياسي استبدادي مهيمن على السلطة، ويفرض أراءه الأيديولوجية والسياسية الأحادية على الجميع والذي يعمل جاهدا على إعاقة تحقيق الانصهار المجتمعي من خلال إتباعه لسياسة فرق تسد بين المكونات المجتمعية والقوي السياسية المتعددة.

(1)- ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية، 04.

فـي هـذه الحالـة يتكـون الجـيش ذاتيـا مـع المجتمـع الرخـو الانـدماج والـذي تميـل صـراعاته إلـى التعبيـر عـن نفسـها مـن خـلال الاقتتـال الأهلـي ويغـدو الجـيش العـرق أو جـيش المـذهب، أو جـيش الطائفـة، ويتجـه للتشـظي علـى مقـاس المجتمـع الأهلـي وانعكاسـا لـه، أي لـه علـى مقـاس عصـبنيته المتدافعـة، ويتحـول إلـى مليشـيا بقـوام عصـبوي، وهنـا يـتم الانتقـال مـن احتكـار الدولـة للعنـف تجـاه الخـارج إلـى خصخصـة العنف اتجاه الداخل.

وعنـدما تنفلـت أمـور الـوطن وتـدهور، يكـون الجـيش منحـازا وأداة بيـد فريـق سياسـي أو عرقـي أو مـذهبي أو طـائفي أحـادي، ضـد فريـق آخـر نتيجـة لانفـراط عقـد الـوطن، وتتفـاقم الأزمـة عنـدما تتسـلح البنـى العصـبوية المتعـددة وتأخـذ شـكل جيـوش ميليشـوية خاصـة، حينهـا تتعـرض الوحـدة الوطنيـة والترابيـة للتقسـيم، ويبـدأ القتـل علـى الهويـة، عنـدها يكـون الـولاء الـوطني فـي أضـعف حـالات، إن لـم يكـن قـد تـم تـدميره بالفعل.[1]

(1)- ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية، 05.

المبحث الثالث: ظاهرة المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث

اهتمت الدراسات بالدور الاجتماعي للجيش، أما دوره السياسي، فلم يحتل مكانة مهمة لأن الجيش في الدول الغربية لم يكن له دور سياسي بعد الحرب العالمية الثانية، بعكس ما هو الحال في الدول النامية وبخاصة في سبعينيات القرن الماضي، ما دفعنا هذا إلى دراسة بروز ظاهرة المؤسسة العسكرية في العالم الثالث وأهم الاتجاهات المتحكمة في بروز هذه الظاهرة، ثم التطرف إلى طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في العالم الثالث.

المطلب الأول: بروز المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث

لعبت الجيوش في مجتمعات العالم الثالث دورا سياسيا واجتماعيا مس في الصميم سلبا أو ايجابيا اتجاهات الفعل السياسي الاقتصادي الاجتماعي، فما أن نالت معظم بلدان العالم الثالث، استقلالها السياسي بغض النظر عن الفارق الزمني بين استقلال كل من مجتمعات أمريكيا اللاتينية ومجتمعات أسيا أين شهدت هذه البلدان موجات من الانقلابات العسكرية **the military coups** بالإضافة إلى أشكال مختلفة من التدخلات العسكرية **the military inter ventions**[1].

بدأت في أمريكا اللاتينية منذ الربع الاول من القرن 19، وامتدت إلى أسيا وإفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية **1939 – 1945** لتشكل تتابعها ما عرف

(1)– محسن خصروف، "المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والانظمة الشمولية" أطلع عليه بتاريخ 15 أفريل، 2017،

http// olwdon yomen.net/file/ kosrooje

فيها بعد بالظاهرة العسكريةmilitary phenamenon لتسود في تلك المجتمعات النزعة العسكرية **militarism** اتجهت بقوة نجو السيطرة على الحكم بصور مختلفة.

ويرجع الإختلاف في اتجاهات الدور العسكري إلى أن الجيوش في العالم الثالث قد لعبت دور المؤسسة الرسمية أحيانا ومثلت دور المؤسسة ذات النوعية الخاصة أحيانا وأدت الدورين معا أحيانا أخرى.

فالمؤسسة العسكرية هي جزء لا يتجرأ من جهاز الدولة أولا، وتعتبر بمثابة التنظيم السياسي المتميز عن الأحزاب والتشكيلات التقليدية ثانيا، كما أنها في معظم المجتمعات قد اشتركت في سمة عامة تتلخص في تحقيق التغيير السياسي، الاجتماعي الإيجابي أحيانا وإعاقته أحيانا أخرى.

لقد اتسعت دائرة التدخلات العسكرية في العالم الثالث حتى صارت المؤسسة العسكرية هي الحكم النهائي في معظم العمليات الاجتماعية السياسية **(الدستورية)** وكثيرا ما قادت المهنة العسكرية إلى السلطة السياسية.[1]

في إفريقيا ودول النامية اتخذ التدخل العسكري بعدا مجاليا شمل معظم أقطار القارة على وجه التقريب، حتى انه خلال العشر سنوات الأولى من الاستقلال **(1960 – 1970)** لم يبق في الحكم من رجال الدولة الأفارقة السبعة عشر الذين قادوا بلدانهم قبل سنة **1960** سوى سبعة زعماء بينما أسقط الباقون بواسطة

(1)– محسن خصروف، "المؤسسة العسكرية ، 03.

انقلابات عسكرية تمكن من خلالها ثمانية من القادة العسكريين من التربع على قمة السلطة في ثمانية بلدان منها أيضا بينما أضطلع الجيش بدور كبير في البلدين الأخري

لقد تحولت القارة الإفريقية وخاصة الجزء الاستوائي منها إلى ميدان صداع بين العسكريين على السلطة، وقد تشعب ذلك الصراع حتى صار العرف والجنرالات أطرافا فيه.[1]

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص، فإنها تتميز بـ " قدم الظاهرة العسكرية التي ترجع جذورها إلى ظهور الدعوى الإسلامية والمحاولات الأولى لنشرها في أقطار المحيط بالجزيرة العربية ثم فتح تلك الأقطار والسيطرة عليها لتشكل فيما بعد قاعدة انطلاق الجيوش الإسلامية التي تمكنت خلال مائة عام على وجه التقريب من الوصول إلى أبواب اوروبا بعد أن تم لها السيطرة على شمال إفريقيا ومناطق واسعة من آسيا".

وبصورة إجمالية فإن الظاهرة العسكرية قد انتشرت في العالم الثالث إلى الدرجة التي أصبح معها التدخل العسكري شبه الدائم هو السمة الغالبة على التفاعل السياسي الاجتماعي.

وصارت السيطرة المدنية هي الاستثناء، وبرزت في هذا الشأن **(03) ثلاث** مؤشرات تبين مدى الدور العسكري في القارات الثلاث وتمثلت في.[1]

(1)-خصروف، المؤسسة العسكرية، 5.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

- **1/** كثرة الانقلابات العسكرية التي وصلت في امريكا اللاتينية إلى ما يقرب إلى خمسمائة انقلاب منذ الاستقلال في الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى بداية السبعينيات من هذا القرن، فذكر الانقلاب الذي حدث عام **1964** باعتباره الانقلاب الثمانين **(80)** بعد المئة خلال **139** عام من تاريخ الدولة البوليفية.
- **2/** حدث في أفريقيا **32** انقلابا بين عام **1963 – 1968** ووصلت الانقلابات في قارة آسيا إلى **42** انقلاب بين عامي **1945 – 1972**، اما في المنطقة العربية فقد شهدت **41** انقلابا عسكريا بين عامي **1936 و 1970**.
- **3/** حجم الميزانية العسكرية التي تراوحت بين **2 و 25** % من الميزانية العامة للدولة والتي إن كان يمكن اعتبارها مؤشرا لخطر خارجي بالنسبة لبعض المجتمعات كدول العربية المواجهة مع إسرائيل، إلا انها في كل الاحوال تعكس فعالية ومدى الدور العسكري.
- **4/** وضع القوات المسلحة كحكم أساسي في العمليات الاجتماعية، السياسية وما يرتبط بذلك من مظاهر الحكم العسكري في بعض مجتمعات العالم الثالث حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد غالبا ما يكون من العسكريين.[2]

(1)– لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة الحربية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1981)، 126.

(2)– لطيفة محمد ، القوى الاجتماعية في الثورة العربية، 126.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للظاهرة العسكرية في العالم الثالث

في خضم الاهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية برز العامل الأيديولوجي في تفسيرات التدخل العسكري في الشؤون السياسية، وتراوحت التفسيرات بين القبول الهادف إلى توظيفها في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة. والرفض القائم على تعارض تفشي هذه الظاهرة مع مصالح اقتصادية وسياسية أخرى ولاشك كما يقول "**مجدى حماد**": "أن الاختلافات حول تفسير التدخل العسكري يعتبر أمرا طبيعيا، لأن التفسير هنا ينصب على ظاهرة سياسية واجتماعية من الطراز الأول، لها تأثيراتها الكاسحة على المستويين الداخلي والخارجي بالنسبة لأي مجتمع تقع فيه، ليس ذلك وحسب، بل أن التفسير في هذه الحالة يتركز حول جوهرة الظاهرة السياسية – الاجتماعية حيث يتناول ظاهرة الصراع على السلطة في أكثر تعبيراتها عنفا".[1]

ويبدو في هذا الصدد، وعلى المستوى النظري، أن التفسيرات قد تأثرت عموما بفكرتين أساسيتين، **الفكرة الليبرالية** التقليدية المعادية للنزعة العسكرية، أو بفكرة الدفاع عنها كقوة محفزة للتنمية الاقتصادية التي تأثرت بدورها **بالاتجاه الاشتراكي** الذي تطور من ازدراء التدخل العسكري إلى القبول بإدماج القوات المسلحة في تكوين المجتمع الاقتصادي الاجتماعي كقوة منتجة ومشاركة في الحكم والمحاربة في وقت واحد خاصة وان منتسبي القوات المسلحة في الدولة الاشتراكية ينحدرون في الأساس كما يقول بعض الباحثين من كادحي الشعب العامل الذين لا

(1)– خصروف، المؤسسة العسكرية ، 08.

تتعارض مصالحهم مع مصالح المجتمع، إلا أن خبرات العالم الثالث الذي ظل وما يزال رهنا للاستقطاب الدولي، قد أثبتت غلبة العامل الأيديولوجي في تفسير الظاهرة العسكرية فعلى مستوى المعسكر الرأسمالي برز التناقض والازدواجية في النظر إلى الظاهرة العسكرية والتعامل معها، ففي حين تتباهي النظم السياسية الرأسمالية بأنها قد أحدثت ثورات في مجال الاحتراف العسكري، ووضعت المؤسسة العسكرية تحت السيطرة الفعلية للحكومات المدنية، ونظرا إلى تدخل العسكريين في السياسية كما يشير **أنور عبد المالك**، باعتباره شذوذا بالنسبة للحالة السوية التي تعطي المكانة الاولى في هذا الشأن للمجتمع المدني الذي يوصف بأنه ذو وجهة ديمقراطية علمانية تعددية سلمية[1]، في نفس الوقت الذي تتباهى فيه النظم الرأسمالية بذلك على مستوى بلدانها، فإن مواقفها، كذلك مواقفها ومواقف بعض منظر بها، قد اتسمت بالازدواجية إزاء الدور السياسي العسكري في مجتمعات العالم الثالث، والاتجاه الرئيسي للازدواجية الرأسمالية من خلال- أراء بعض مفكريها-، يقوم على اعتبار القوات المسلحة في العالم الثالث قوة ثورية ساهمت في عدم تفكك النظام السياسي، وتعمل على التحديث والدفاع عن المطالب الشعبية وتوفير فرص العمل والتأهيل المهني.[2]

وقد اتجهت بعض الدراسات الغربية إلى معرفة خصائص العسكريين الذين ينتزعون السلطة السياسية من المدنيين، وكذلك معرفة مهاراتهم التنظيمية والادارية،

(1)-خصروف، المؤسسة العسكرية، 09.

(2)- بسام طيبي وعوض سعد جمعة، الجيش والاشتراكية (القاهرة: دار المعارف، 1980)، 327.

والاسباب التي توصلت بموجبها الحكومات العسكرية إلى تعزيز التطور الوطني في بعض البلدان، في حين مارست دورا مؤخرا في البعض الآخر.[1]

من الواضح في ضوء ما سبق، ان المقصود بتلك الصفات الثورية التحديثية، هي الجيوش التي اتجه الضباب الانقلابين فيها إلى الارتباط بالمعسكر الرأسمالي الذي برعت أجهزته الاستخباراتية في تدبير الانقلابات العسكرية، التي عادة ما استهدفت الأنظمة الوطنية التي نهجت نهجا معاديا للاستعمار العالمي وركائزه في العالم الثالث وكذلك حركات التحرر الوطني بمختلف أشكالها التنظيمية والأيديولوجية بما فيها التنظيمات البرجوازية ذات التوجه الوطني الاستقلالي الجاد، وذلك بهدف جر مجتمعات العالم الثالث إلى التبعية المطلقة للاحتكارات العالمية.

أما الجيوش والحكومات العسكرية التي تمارس دورا مؤخرا وقفا الاتجاه الرأسمالي فإنها تلك الحكومات التي اتجها قادتها إلى محاولة تحرير بلدانهم من التبعية من خلال نهج استقلالي في العلاقات الدولية، كما اتجهوا نحو السيطرة على الثورات الطبيعية، والعمل بشكل أو بآخر على إرساء أسس العمل الاجتماعي، بغض النظر عن حجم وفعالية تلك المحاولات التي تعني بالنسبة للقوى الاحتكارية العالمية اقتطاع جزء من ثورات تعودت على نهبها حقبا طويلة من الزمن.

في حين تمثل موقف المعسكر الاشتراكي منذ بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين من الدور السياسي لجيوش العالم الثالث بقدر من

(1)-خصروف، المؤسسة العسكرية ، 08.

الاتساق مع موقف الدول الاشتراكية ذاتها من مؤسساتها العسكرية، بعد أن كانت دول وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي قبل انهياره تعادي التدخل العسكري في الشؤون السياسية فقد اتجهت الحكومات الاشتراكية في ظل نظام الحزب الواحد إلى تسييس المؤسسة العسكرية ذات الطابع التقدمي المعادية للاستعمار في الوقت الذي أوقفت فيه موقفا محاذيا من الحكومات العسكرية الرجعية الموالية للغرب الرأسمالي.

ويرجع موقف حكومات الدول الاشتراكية من التدخلات العسكرية ذات الطابع التقدمي إلى أنها –الحكومات الاشتراكية–، تعتبر أن الجيش في بعض البلدان النامية يلعب، كما يشير "**ديتميتري فولكو جونوف**" دورا تقدميا، ويبادر باتخاذ إصلاحات اجتماعية، اقتصادية وثقافية، ويشجع تأسيس الديمقراطية ويعلي من شأنها.[1]

المطلب الثالث: العلاقات المدنية – العسكرية في العالم الثالث

لقد ركزت معظم الدراسات على العلاقات المدنية العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية، ثما امتد الاهتمام بهذا المجال البحثي، وقد ركزت معظم الدراسات على العلاقات المدنية، العسكرية في الدول النامية وأسباب تدخل العسكريين ونتائج هذا التدخل، حيث أن ظاهرة التدخل في الحياة السياسية من جانب هؤلاء الذين يضطلعون بمهمة الحفاظ عن حدود الدولة ضد أي مصدر لتهديد ليست بالظاهرة الحديثة وإنما تضرب بجدورها في اعماق التاريخ ومع انتهاء

(1)– خصروف ، المؤسسة العسكرية،12.

التطور السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية

الحرب الباردة وازدياد موجة التحول نحو الديمقراطية التي اجتاحت كثير من الدول وازدهرت الدراسات.[1]

كما اتجه بعض الباحثين إلى القول بأن العلاقات المدنية العسكرية **relations civilisons-military** هي إطار اوسع يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة أكثر موضوعية، ذلك أن طبيعة تلك العلاقات لابد وأن تفصح عن الظروف التي يتحدد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشؤون السياسية لاسيما وانها العلاقات المدنية، العسكرية المحدد الرئيسي، وفق هذا الاتجاه لدور كل من المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية.

وبناء على ما سبق فقد تم تنازل العلاقات المدنية، العسكرية من اتجاهين مختلفتين ولكنهما متدخلان هما:

أولا: نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة: خبرات المجتمعات الانسانية -وفق بعض الآراء- منذ عصر الاقطاع وسيطرة الكنيسة في أوروبا وحتى العصر الراهن **ثلاث (03)** نماذج للسيطرة هي.[2]

أ- **الأنموذج التقليدي:** ظهر الأنموذج خلال القرنين السبع والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السائدة في أوروبا كما كانت الأرستقراطية بشقيها المدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه

(1)- محمد عطية، "الأحزاب السيارية والقومية وثورة يناير" اطلع عليه بتاريخ 15 ماي، 2017،
http :fekr-online.com/؟ reap=1&reqr=nzcd ya evlae 5pv5kod==

(2)-خصروف، المؤسسة العسكرية ، 08.

المصلحة المشتركة، وتدافع عن قيم متشابهة، وتقوى صلاتها بالروابط الأسرية وتوزع أبناءها ما بين الجيش والكنيسة، وثم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون أرستقراطيون أولا وعسكريون ثانيا، الأمر الذي جعل خلافات أبناء تلك لطبقة خلافات ثانوية ونادرة يسهل حلها في إطار الخط العام المحدد للدفاع عن المصالح الاقطاعية للكنيسة.

وقد ساد هذا النموذج في الملكيات **monarchies** الأوروبية وأصبح من الصعب تطبيقه الأن بسبب تباين الانتماءات الإجتماعية واختلاف خبرات، وتدريبات واهتمامات العسكريين في الوقت الحاضر، وكذلك بفعل حرص العسكريين على حماية اهتماماتهم في مواجهة الاهتمامات المدنية[1].

ب- الأنموذج الليبرالي: يعتمد هذا الأنموذج الذي ظهر في البلدان الرأسمالية على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفا لكل من المدنيين والعسكريين، استنادا إلى الفروق في الخبرات التي تهيء كلا منهما لأداء عمله، فقد تم في ضوء ذلك تحديد مهام المدنيين وتمثلت تلك المهام في تولي المناصب الحكومية، معينين ومنتخبين وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين والتحكيم في الصراعات والاختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة.

(1)-خصروف ، المؤسسة العسكرية، 22.

أما العسكريون فقد انحصرت مهامهم في التدريب على إستخدام أدوات القوة والدفاع عن النظام، وحماية الأمن القومي، داخليا وخارجيا، وتقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع، وتقبل توجهات السلطات المدنية في حالة إختلاف وجهات النظر، الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة التي تحول دون اشتغال العسكريين بالسياسة الخاصة وأن هناك أساسا أخد مقابل، في هذا الأنموذج وهو التزام المدنيين بإحترام شرف الجندية، وتقدير خبراتهم وعدم التطرف السياسي، وخاصة في التصريحات السياسية التي تتعلق بالأمور العسكرية.

ج- الأنموذج التداخلي أو الاختراقي: يحظى الحكام المدنيون في هذا الأنموذج بولاء القوات المسلحة عن طريق تبنيها بواسطة المفوضين السياسيين اذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، وتكون لهم الكلمة العليا في أمور كثيرة، تتركز المناقشات في الندوات الفكرية والمحاضرات السياسية التي تقيمها الأكاديميات والمعاهد العسكرية، حول تشكيل معتقدات إفراد القوات المسلحة بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين وذلك سعيا نحو القضاء على عناصر الصراع بين الطرفين.

إن جهودا كبيرة تبذلها القيادات المدنية في النظام السياسي التي يتم فيها اختراق القوات المسلحة، تهدف في مجالها إلى اقتناع العسكريين من خلال برامج التوعية السياسية المكتفة بأهمية العمل السياسي الذي يقوم على الوعي والإقناع، وفي الشأن استشهد احد المفكرين[1]، بمولة شهيرة للزعيم الصيني "**ماوتسي تونغ**"

1 –s h antington. The soldier and the state. new York random house 1957. P 83-84.

وردت في كلمته التي ألقاها في مؤتمر المفوضين السياسيين في وحدات عمال الصيانة في القوات الجوية الصينية حيث وصف فيها العمل السياسي بانه "رفع صيانة الطائرات" **soul of Planc maintenance** [1].

2/ نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية: في إطار توجه نظري وأيديولوجي محدد، قدم بعض العلماء تصنيفات مختلفة لضباط القوات المسلحة في العالم الثالث، ويرجع إختلاف التصنيف إلى الأسس التي تم الاستناد إليها.

حينما أعتمد كل من "**راموس برلموثر**" و"**تورد لينجز**" على طبيعة التدخل الذي يقوم به ضباط الجيش كما استند، "**موريس جانوتيز**" في تفسيره للظروف السياسية التي أنشأ في ظلها الجيش وأثر تلك الظروف في حجم وطبيعة التدخل العسكري في الشؤون السياسية وفي هذا الصدد ليس هناك إختلافات جوهرية بين تصنيفي كل من "**تـوردلينجر**" و"**بيرتموثر**" سوى في عدد النماذج، فقد ذهب الأول إلى تصنيف الضباط إلى ثلاث نماذج هي: [2]

- ✓ **1/** وسطاء **moderators**
- ✓ **2/** حراس **guqrdions**
- ✓ **3/** حكام **rulers**

أما "**بيرلمور**" فقد إنتفي بتصنيفهم إلى نموذجين فقط:

(1)- محسن حضروف، المؤسسة العسكرية، 23.

(2)-خصروف، المؤسسة العسكرية ، 48-47.

- ✓ **1/** الأنموذج الوسيط **the arbitator type**
- ✓ **2/** الأنموذج الحاكم **the ruler type**

وقد جمع "**بيرلموتر**" في نموذجه الوسيط خصائص الأنموذجين الأول والثاني عند "**نوردلينجر**" والحقيقة أنه ليس هناك خلافات أساسية بين خصائص الأنموذجيين، ذلك أن كلا منهما يكرس بهدف واحد هو "**الحفاظ على النظام**" والحيلولة دون تغيير وقمع القوى الإجتماعية التي تتطلع إليه، الوسائل لتحقيق ذلك الهدف وبالنظر ما سبق فسوف يتم تناول أنموذجي "**الضباط**" "**الوسيط**" "**والحاكم**" فقط وذلك على النحو التالي:

1/ الانموذج الوسيط: يتسم ضباط هذا النموذج وفق الرؤية السابقة سمات أساسية هي:

- ✓ قبول النظام الإجتماعي القائم، ومقاومة أية محاولة لإحداث تغييرات جوهري في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية.
- ✓ يميز ضباط هذا الأنموذج بأنهم مدينو التوجيه لأن من اختصاصاتهم حماية الحكومة الدستورية، والحفاظ عليها.
- ✓ ليس لضباط الأنموذج الوسيط تنظيم سياسي مستقل كما أنهم لا يبذلون جهودا للوصول بحكم الجيش إلى أقصى حد.
- ✓ يفرض الجيش الوسيط زمنا محددا لحكم الجيش وينتظر أن يسلمه إلى نظام مدني مقبول، ذلك أنه ينظر إلى الحكم العسكري الممتد على أنه "مفسدة لكمال الجيش الحرفي".

- ✓ ولأن هذا النوع من الضباط يخشون الانغماس في العمل السياسي المباشر فإنهم يعملون من خلف الكواليس، كجماعات الضغط، في اتجاه تحقيق المطالب الشعبية.

2/ الأنموذج الحاكم: يتسم هذا الأنموذج في شكله المجرد كما يرى "**بيرلموتر**"، بخصائص تكون على نقيض مباشر من خصائص الأنموذج الحاكم.[1]

- يفرض النظام القائم ويتحدى شرعيته.
- يفتقد الثقة بالحكم المدني، وليس لديه توقعات بالعودة إلى الثكنات.
- يمتلك تنظيما سياسيا، وينزع إلى أن يصل بحكم الجيش إلى أقصى حد.
- مقتنع بأن الجيش هو البديل الوحيد للفوضى السياسية.
- يضفي على الحرفانية **professionnalismes** صيغة سياسية.
- يعمل علانية.

(1)- نفس المرجع، 52.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه وتحليله في هذا الفصل يتضح أن علم الإجتماع العسكري يعد أحد أهم الأفرع المعاصرة لعلم الاجتماع العام، ونظر الاختلاف طبيعة البحث فيه وارتباطه بموضوعات ذات شق سياسي عسكري وأمني، كون هذه العناصر مرتبطة بنمو وبقاء المجتمع، فقد اعتبرت المؤسسة العسكرية على جميع الأصعدة، خاصة فيما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث، وفي ظل ما تم تقديمه من طرف العديد من الباحثين والمفكرين وحتى الرؤساء المصريين حول نظرتهم لعلم الاجتماع العسكري عموما والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص ناهيك عن أهمية ما تم تفسيره من قبل هؤلاء حول الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فهي الحامي لاستمرارية الأنظمة السياسية فهي تفرض قوتها ونفوذها على مؤسسات الدولة وتتدخل في الحياة السياسية، فمعظم أنظمة دول العالم الثالث وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وتسيطر على شعوبها باستخدام القوة والنفوذ، هذا ما جعل المؤسسة العسكرية كجزء من علم الاجتماع العسكري تحظى بأهمية وبدراسة عميقة شملت جل الجوانب بمختلف أجزائها أو عناصرها.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

تقديم الفصل

أثرث جملة من العوامل على تطور حقل السياسة العربية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت هذه التطورات بموجة التحول الديمقراطي الثالثة والتحولات الاقتصادية السياسية الاجتماعية والثقافية، التي أحدت تغييرات ملموسة على الصعيد الداخلي للنظم السياسية العربية، أين شهدت هذه الأخيرة منذ ثمانينات القرن الماضي تحولات على الصعيد الإقتصادي وذلك بالتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي الرأسمالي، بما اتخذت النظم السياسية العربية خطوة مهمة في الاتجاه نحو الديمقراطية بعد ان عجز نظام الحزب الواحد في مواجهة التحديات الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

فأي نظام سياسي لا يوجد في فراغ وإنما يوجد ضمن بيئة يؤثر فيها ويتأثر بها ويتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية الإقليمية والعالمية.

وعليه سوف نحاول من خلال هذه الفصل البحث في مدلول النظام السياسي ومفهوم النظم السياسية العربية وخصائصها، وأهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تصنيف النظم السياسية العربية، ثم التطرق إلى طبيعة البيئة التي يمارس فيها النظام السياسي، وصولا إلى التطرق إلى عدة نماذج سياسية عربية وكيفية تأثير المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية لهذه الأنظمة.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

المبحث الأول: النظم السياسية العربية: دراسة في التطور والمأسسة

نحاول في هذه الدراسة تقديم مفهوم للنظم السياسية العربية ومعرفة خصائصها ومعايير تصنيفها سيساعدنا هذا من دون شك في معرفة الموضوعات التي يجب الإحاطة بها في مجال النظم السياسية.

المطلب الأول: مفهوم النظم السياسية العربية

برر مصطلح "**النظام**" في العلوم الطبيعية، غير أنه سرعان ما انتشر وشاع استخدامه في مختلف فروع المعرفة أين تم التعامل مع مختلف وحدات التحليل في العلوم مثل الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس، بوصفها تعبر عن نظم وأنساق قائمة بذاتها.[1]

أما بالحديث عن مصطلح "**النظام السياسي**" فيعتبر "**أرسطو**" من بين واضعي أسس علم السياسة، وتحديدا تحليل النظم السياسية وقد استمد هذه الصفة في التحليل السياسي من عدة جوانب، كان أولها المقارنة التي قام بها في دراسة أكثر من مائة **(100)** دستور، ومنها استطاع أرسطو وضع "**السياسة**" في السياق الاجتماعي والتاريخي الأوسع، وقد نظر إلى أن نظام سياسي، باعتباره ومحصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل التي تشمل الوضع الجغرافي والقدرات الاقتصادية،

(1)- عبد المطلب السيد غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية(القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1985)، 45.

والتركيب الإجتماعي والبشري، وكذا الأفكار السياسية العامة السائدة أو ما تم تسميته اليوم بالثقافة السياسية، وفي تصنيفه للنظم السياسية فقد اعتمدت على معيارين أساسيين هما: عدد المشاركين في السلطة ونوعية التوجه الذي يأخذون به.[1]

وهكذا فقد كان "**أرسطو**" هو رائد النظرة الواقعية التاريخية في التحليل السياسي، فلم تكن السياسة عنده مجرد استنباطات عقلية أو مران ذهني مجرد، وإنما هي ملاحظة ومراقبة لتطور الوقائع والأحداث واستخلاص النتائج والإتجاهات ومقاربة ذلك بالمثل السياسي الأعلى.

وفي هذا السياق يمكن تقديم **مفهوما للنظام السياسي:** على أنه " نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات سلطة بين النخبة الحاكمة من ناحية والمواطنين أو الجماهير من ناحية أخرى"[2] (وبين فئات ومجموعات النخبة بعضها والبعض الآخر)، هذه العلاقات تحدث في نطاق عدد من الأطراف القانونية والمؤسسية، بمعنى وجود قواعد وإجراءات لتنظيم هذه العلاقة، والتي تتأثر بالأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، بمعنى الأفكار والمعتقدات العامة السائدة نحو السياسة والممارسة السياسية أو المشركة السياسية، في ظل هذه العلاقة تقوم النخبة الحاكمة التي تتولى مقاليد السلطة باتخاذ القرارات وتحديد السياسيات تما توم

(1)- على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006)، 06.

(2) - نفس المرجع، 06-07.

بتنفيذها ويقوم المواطنين مهمة المشاركة السياسية التي قد تقل أو تزيد والتي تختلف صورها وأشكالها من نظام الآخر، للتأثير على القرارات أو لمراجعة بعض جوانبها، وكذا للرقابة على عملية التنفيذ والمحاسبة على النتائج.

في حين **الفقه الدستوري** حاول تقديم مدلول أخر للنظم السياسية التي صنفها في معنيين هما:

1/ المعنى الدستوري الضيق التقليدي:

يعرف النظام السياسي بأنه نظام الحكم في الدولة وهو يتطابق مع مدلول القانون الدستوري الذي يتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في الدولة وهذا ما ذهب إليه "**جورج بيردو Goreg birdo**" في قوله بأن "النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة"، وقد اهتمت الدراسات الدستورية وبشكل جدري في تبيان شكل أنظمة الحكم والتنظيم سلطات الحكم فيها، دون تركيز اهتمامها بأهداف السلطة وغايتها ومجالات نشاطها، ولا بالقوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في كيفية سير السلطات العامة.[1]

لقد فهمت المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية، بأن النظام السياسي هو مجموع المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية أي

(1)- محمود عاطف البناء، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985)، 04.

السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، القضائية[1]، لكن ومع مرور الزمن هذا المدلول الدستوري القانوني لم يلائم دراسة النظم السياسية.

2/ المعنى الدستوري الواسع المعاصر:

في هذا المعنى لم يتم الاقتصار فقط على تحليل النصوص الدستورية المنظمة للسلطة في تحديد طبيعة النظام السياسي لبلد معين بل تجاوز ذلك إلى عدة أبعاد منها البحث في كيفية تطبيقها الفعلي ومدى تأثير مختلف الظروف الإقتصادية والاجتماعية للبلد، بالإضافة إلى معرفة دور القوى الفاعلية في النظام السياسي خاصة الأحزاب السياسية.[2]

وعليه فإن "**دافيد أستون**" **Davide Easton** يعرف النظام السياسي بأنه: "مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فإن عملية تخصيص لقيم تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي"[3] نظرا للخلافات التي تنشأ بين أفراد المجتمع حول توزيع القيم، يضطلع النظام السياسي في مواجهة هذا الوضع دائما بعملية التوزيع من خلال اتخاذه لقرارات ملزمة للجميع ،أما "**غبرائيل ألموند**" يرى أن التخصص السلطوي للقيم لا يميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى وعليه فقد قدم تعريف للنظام السياسي على أنه: "نظام

(1)- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، 1987)، 39.

(2)- عاطف البناء، النظم السياسية، 07.

(3)- مصطفى بلعور، " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: "دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، 1988-2008" (أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010)، 49.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين هما التكامل والتكيف داخليا في إطار المجتمع ذاته، وخارجيا بين المجتمع والمجتمعات الأخرى باستخدام التهديد والإرغام المادي المشروع"،[1] في حين "**روبرت دال**" يرى بأن النظام السياسي هو "نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة"[2].

وهناك من عرف النظام السياسي بانه "بنية من الأعضاء والوظائف تخضع فيه لسلطة الأمر "**السلطة السياسية**" ومرتبطة في كيان هذه البنيات العضوي والوظيفي بل وفي أهدافها بنسق قيمي أي مجموعة قواعد أو قوانين أو قيم أو عقائد أو أفكار فلسفية... وتأتي النظم السياسية إما معبرة عن التاريخ الطويل لواقع سياسي تسوده صراعات قوى فعلية وأن هذا الواقع هو الذي يفرز الدساتير، وإما أن تأتي النظم السياسية نتيجة قوى اقتنعت وآمنت بفلسفة سياسية معينة"[(3)] .

من خلال ما سبق يتضح أن النظام السياسي يتضمن معنيين، المعنى الأول الذي يرى بأن النظام السياسي يتضمن معنيين، المعنى الأول الذي يرى بأن النظام السياسي يشير إلى نظام الحكم السائد في دولة معينة، والمعنى الثاني أكد أن النظام السياسي يتضمن أنظمة الحكم أي العلاقات بين السلطات الثلاث التشريعية،

(1)–عادل ثابت، النظم السياسية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006)، 256–257.

(2)– ثامر آمل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، 23.

(3)– مصطفي بلعور، التحول الديمقراطي ،50.

التنفيذية، القضائية بالمعنى الدستوري إضافة إلى الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، كما يشير هذا المعنى إلى عملية التفاعل بين الإطار المجتمعي* "**بيئة النظام**" والمؤسسات الحكومية مع دراسة مدى تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها، التي تمثل همزة وصل بين النظام السياسي وبيئته، ويتوقف بقاء النظام واستقراره على مدى كفاءة النظام في أدائه لوظائفه تأسيسيا لما سبق فقد تم استنتاج مجموعة من الملاحظات حول **مفهوم النظام السياسي** وهي:

1/ أن النظام السياسي يمثل مجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة فيما بينها بظاهرة السلطة كما أنه يشكل جزء من نظام كلي هو النظام إجتماعي.

2/ النظم السياسية تؤدي عدد من الوظائف المتشابهة غير أنها تختلف في طريقة مدى ممارسة كل وظيفة وأنواع الأبنية والمؤسسات التي تقوم بها، ووفقا للاقتراب النسقي تعمل النظم السياسية على تحقيق وظيفة البقاء من خلال تركيزه على الإستقرار السياسي والتكييف مع التغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة، أما الاقتراب الوظيفي أكد على أن وظائف النظام تتمثل على مستوى المدخلات في التنشأة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجسيدها والاتصال السياسي، بينما تتمثل وظائف المخرجات في وضع وصياغة السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها والتقاضي والاحتكام بموجبها[2] .

* الإطار المجتمعي: يشير إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي فتفرض عليه بعض القيود أو تتيح له بعض الفرص في تحركاته الداخلية والخارجية.

(2)-مصطفي بلعور، التحول الديمقراطي، 51.

3/ كـون النظـام السياسـي يتكـون مـن عـدد مـن الأبنيـة والمؤسسـات السياسـية ويمكـن المقارنـة بـين الـنظم السياسـية علـى أسـاس مـدى تعقـد البنـاء السياسـي ومـدى تمـايز المؤسسات السياسية.

4/ تستند أغلب النظم السياسية إلى **04 أربعة** عناصر أساسية متمثلة في:

* **نمـط السياسـة:** بمعنـى مـدخلات ومخرجـات النظـام السياسـي فـي علاقتـه بالبيئـة الداخلية والخارجية.

* **نمـط الثقافـة السياسـية:** أي التوجهـات والتصـورات الخاصـة بالشـرعية السياسـية للنظم.

* **نمط القوة:** يقصد به كل الوسائل والآليات المتاحة لتنفيذ القرارات.

* **نمـط المصـالح:** يشـير إلـى كـل مـا يتعلـق بعمليـة صـنع السياسـة وتحديـد الأهـداف داخل المجتمع السياسي.

5/ لا تتواجـد الـنظم السياسـية فـي فـراغ وإنمـا فـي بيئـة تتـأثر بهـا وتـؤثر فيهـا، رغـم أنـه درس كنظـام مسـتقل إلا أنـه يتفاعـل مـع الـنظم المجتمعيـة الداخليـة الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، ومع النظم الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية.

المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

بالحديث عن خصائص تحليل النظم السياسية العربية، يجب التركيز على مستويين في تحليل النظم السياسية العربية، هما مستوى الدول النامية **(دول الجنوب)**، ومستوى دول الوطن العربي.

لقد اشتركت دول العالم الثالث في مجموعة من الخصائص تنبع من سمة واحدة وهي "**التخلف**"[1]، فاقتصاديا تميزت هذه الدول بالتركيز على تصدير محصول واحد وتخلف طرف الإنتاج مع نقص لرؤوس الأموال المنتجة، وشيوع البطالة إضافة إلى تمايزات الطبقة الحادة في المجتمع، أما إجتماعيا فقد تمثلت ملامح التخلف في شيوع الأمية، مع تضخم الفجوة بين الريف والحضر، إضافة إلى ارتفاع معدلات الوفيات وبالنسبة للجانب السياسي فقد تميزت دول العالم الثالث بعدم التكامل، وغياب الرشادة في صنع القرار، وانتقاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ما يفتح المجال أمام العسكريين للتدخل في تسيير نظام الحكم.

ومن أهم السمات التي تشاركت فيها الدول العربية مع الدول النامية **(دول الجنوب)** نجد:

1/ الظاهرة الاستعمارية: خضعت الدول العربية والإفريقية لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي بمختلف أنواعه، فمنذ تفكك الدولة العثمانية[2]، وإلى غاية الحرب العالمية الثانية عرفت منطقة دول الجنوب تدخلات عسكرية من

(1)- على الدين هلال ونيفين مسعد، قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز الدراسات العربية، 2000)، 19.
(2)- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، 52.

جانب القوى الغربية الأوروبية، الأمريكية التي كانت تسعى كل واحدة منها في البحث وضمان مناطق نفوذ معينة تبسط من خلالها سيطرتها على العالم.

ففي المغرب العربي تحولت الجزائر، إلى مقاطعة من فرنسا أي جزء لا يتجزأ منها في حين تم وضع المغرب وتونس تحت نظام الحماية، أما بالمشرق العربي فقد تم تطبيق نظام الإنتداب بين فرنسا وبريطانيا، فبالنسبة لفرنسا تعلق الأمر بسوريا ولبنان أما بالنسبة لبريطانيا تعلق الأمر بالعراق والأردن، وأنصاف المستعمرات كما هو الحال بالنسبة لكل من مصر والسودان وعلاقتهما ببريطانيا.

بالإضافة إلى الإمارات في شبه الجزيرة العربية، لكن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، سرعان ما تحولت التجزئة التي قام بها الاحتلال الأجنبي إلى حركات تحرر في كل قطر من دول العالم الثالث،[1] وهكذا دخلت الدول العربية التاريخ المعاصر وهي ممزقة ومتباينة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2/ التبعية: الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة تعاني نوعا من التبعية، حيث يرى بعض المحللين في كتاباتهم أن هذا المفهوم يتكون من شقين أساسيين، أحدهما شق العلاقات حيث تصير التبعية هي الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروط بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وثانيهما هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى،[2] في

(1)- علي الكنز، حول الأزمة: 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي (الجزائر: دار بوشان، 1990)، 105.
(2)- هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 23.

حين عبر العالم النرويجي "**غالتونغ**" عن تلك العلاقات غير السوية بين العالمين **(الشمال والجنوب)** باستخدام المصطلح "**الاستعمار الهيكلي**" الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة احتكار المراكز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية.[1]

وفي هذا الإطار حاولت الدول النامية التقليل من الاعتماد على الخارج وتخليص تبعيتها لدول المحور، واعتمدت لتحقيق ذلك على الذات والتنمية المستقلة، غير أن هذه المفاهيم ظلت شعارات أيديولوجية تنادي بها الدول النامية دون تحقيقها على أرض الواقع، أكثر من اعتمادها كمناهج عمل تحقق التقدم والنمو، بل إن المفارقة هو انه عندما حاولت بعض الدول تنمية القطاع الصناعي واصلاح خلله الهيكلي لجأت إلى وسائل ساهمت إلى تكريس تبعيتها ومثال ذلك: أنها قد ارتبطت بالدول الصناعية الرأسمالية، وبالشركات الدولية في لجوئها إلى نقل التكنولوجيا، كما أن تلك الدول لا تمتع بحرية كبيرة في الاختيار بين أنواع التكنولوجيا المتاحة والتي تتلاءم وظروفها وهذا راجع لأسباب تتعلق بنقص الخبرة أو أن التكنولوجيا المصدرة لها تكون في شكل قرض أو معونة أجنبية، أو أن الدول

(1)- مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث (القاهرة: بروفيشنيال للإعلام والنشر، 1996)، 206.

المصدرة لهذه التكنولوجيا تفرض حالة من السرية على مستجدات إنتاجها التكنولوجي.[1]

تشكل التبعية في الوطن العربي واقعا له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية والتكنولوجية،[2] وعلى الرغم من توفرها على الموارد والإمكانات المالية والبشرية التي تساعد في تحقيق تكامل اقتصادي ناجح ومستمر إلا أن هناك اختلالا في التوازن ويظهر ذلك في الإعتماد على إنتاج المواد الأولية والاهتمام بقطاع الخدمات مع إهمال كبير وضعف ملاحظ في الصناعة والزراعة ناهيك عن ضعف حجم التبادل التجاري بين الدول العربية التي تعتبر دول ريعية لكونها تحصل على أجزاء كبيرة من إيراداتها (40% **فأكثر**) من مصادر خارجية في شكل ريوع وخاصة من النفط[3]، أما بالنسبة إلى دول الخليج العربي فتعتبر أكثر دول العالم غنية بالنفط أين تعتمد عليه وبدرجة كبيرة في إحداث تطوراتها السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، في ظل ما يشهده النفط من تغيرات على مستوى الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد تقول "جيل كرستال": "إن النفط هو المسؤول عن كل ما هو ثابت وكل ما هو متحول في هذه المنطقة من العالم".[4]

(1)- هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 19.

(2)- توفيق إبراهيم حسنين، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005)، 61.

(3)- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، 54.

(4)- عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي المستقبل العربي 118 (1994)، 04.

3/ المعاناة من أزمات ومشاكل المرحلة الانتقالية: تحاول النظم السياسية عامة ونظم الدول النامية خاصة، أن تجتاز أهم مرحلة من مراحل تطورها السياسي والتي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية، وذلك بمواجهة مختلف أزمات التنمية السياسية يمكن حصرها في **(05) خمس** أزمات هي:

* **أزمة الهوية:** التي تعني التشردم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد.

* **أزمة التغلغل:** بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها.

* **أزمة المشاركة السياسية:** المتمثلة في عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار أو اتخاذ القرار الصائب من طرف صناع القرار وهذا راجع لنقص في المؤسسات أو لعدم فعاليتها.

* **أزمة التوزيع:** تعني إنتقاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وثروات الدولة وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الأقاليم.

* **وأخيرا أزمة الشرعية:** التي تأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة وتعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.[1]

(1)–هلال ومسعد ، النظم السياسية العربية، 21.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

وإجمالا فإن تطور النظم السياسية يتواكب والمتغيرات المجتمعية الجديدة، فهي مسألة تسعى جميع النظم السياسية في العالم إلى تحقيقها، وتشكل الوظيفة الأساسية لهذه النظم حسن التعامل مع القضايا مجتمعاتها وتلبية مطالبها وهو ما تعمل النظم السياسية العربية على بلوغه، خاصة في ظل الخصائص السابقة التي دلت على تنوع وعمق مشاكل الدولة العربية والتي يمكن إيجازها في عدة نقاط هي:

1/ الدولة العربية هي دولة فاقدة لاستقلالها الحقيقي لأنها مخترقة سياسيا وحضاريا من قبل القوى الإمبريالية لهذا السبب تعيش حالة من المجابهة المستمرة واليومية مع هذه القوى.

2/ تحتكر الدولة العربية السلطات التنفيذية والتشريعية وسلطة الإجراءات والأجهزة الأمنية، غير أن هذه الشكليات القوية التي تمارسها لا تعكس في الحقيقة ضعف الدولة العربية وذلك راجع إلى: [1]

– ضعفها في مجال الإنجاز الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بحيث لم تحقق لا التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.

– علاقة التوتر الدائم بين الدولة **(السلطة الحاكمة)** وتنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات وحتى الأفراد مما يعكس حالة من عدم اللاستقرار وتصاعد أعمال العنف.

(1)– مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، 56.

– تفتقر الدولة العربية إلى الشرعية المستقرة لأن الدولة ككيان سياسي لم تتطور ككيان مستقل بعيد عن شخص الحاكم وبذلك عرف الوطن العربي دولة الملك دولة الأمير ودولة السلطان، ودولة الرئيس وفي هذا نجد "**عبد الله العروي**" يشير إلى ما يقترب في هذا الرأي بقوله: "إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية واهنة عنيفة مرتكزة على العصبيات، والعلاقات العشائرية وعلى بنية عتيقة للشخصية".[1]

– الدولة العربية هي دولة رخوة ومظاهر ذلك كما حددها "**ميردال**" أنها دولة تصدر القوانين لكن لا تطبقها، ناسها يلهثون وراء المناصب والغنائم ويشكل الفساد بشتى أنواعه نمط الحياة السائد، كما يغيب فيها الولاء للوطن ليحل محله الولاء للأهل، الأقارب، العشائر.[2]

المطلب الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية

في دراسات حديثة في مجال تصنيف النظم السياسية استطاع "**ريمون هاينبوش**" التمييز بين أربعة أشكال من النظم السياسية العربية في كتابه المعنون بـ "نحو تحليل الدولة السلطوية التحديثية: ملاحظات بين النموذجين السوري والمصري" وما لبث أن أضاف معيارا مزدوجا يقيس به طبيعة التوجه السياسي

(1)– عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، 146.

(2)– جلال أحمد أمين، الدولة الرخوة في مصر (القاهرة: دار سيناء للنشر، 1993)، 50–70.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

للنظـام "**راديكـــالي – محـــافظ**" ومسـتوى التنميـة البنائيـة "**مرتفـــع– مـــنخفض**" لـيخلص بذلك إلى تقديم تصنيفا فرعيا لبعض النظم السياسية المتمثلة في:[1]

- نظام سلطوي – شعبي / بنظام سلطوي – محافظ.
- نظام بريتوري – راديكالي / بنظام أصولي جديد.

ومـن أهـم النتـائج التـي تـم استخلاصـها مـن هـذه الدراسـة مـن خـلال تطبيـق هـذه المعايير على كل من سوريا ومصر مطلع الثمانينيات نجد:

– النظـــامين الســـوري والمصـــري همـــا نظـــامين ســـلطويين راديكـــاليين نـــاتجين عـــن حركتين إنقلابين قام بهما العسكريون ضد النظام الحاكم،

– كمـا أنـه يمكـن وضـع النظـامين ضـمن تصـنيف فرعـي وذلـك فـي إطـار تصـنيفهما الأشـمل إلـى نظـامين سـلطويين شـعبيين، بحيـث وصـف النظـام المصـري علـى أنـه نظـام كـاريزمي شـعبوي بيروقراطـي، فـي حـين وصـف النظـام السـوري بأنـه نظـام شـبه لينيني – عسكري – حزبي.

وفـي ظـل التطـور الـذي عرفتـه المنطقـة العربيـة بشـكل عـام ، وكـلا النظـامين السـوري والمصـري بشـكل خـاص، يمكـن القـول بـأن الأصـول الجديـدة تمثـل التهديـد الـدائم للنظـام المصـري وإن خفـت حـدة التهديـد بسـبب تحـالف الدولـة مـع الطبقـة البرجوازيـة، إلا أن هـذا يعـد مـن أشـكال النظـام السـلطوي، التكنـوقراطي العقلانـي، أمـا

(1)– علي الدين هلال وآخرون، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، 12.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

النظـام السـوري لـم يعـرف أيـة محاولـة ليبراليـة يمكـن أن توسـع القاعـدة الإجتماعيـة للطبقـة الحاكمـة مـا دفـع "**ريمـون هـاينبوش**" بوصـفه هـذا النظـام مـا بعـد التعبويـة والسلطوية واللينينية مع اعترافه بأن هذا الوصف يؤدي إلى التعقيد والغموض.[1]

مـن خـلال مـا سـبق سـوف يـتم عـرض بعـض المعـايير المتاحـة لتصـنيف الـنظم السياسية العربية على النحو التالي:

1/ معيـار شـكل رئاسـة الدولـة: يسـتخدم هـذا المعيـار فـي الأسـاس لتمييـز بـين النظـامين الملكـي والجمهـوري، فالنظـام الملكـي يقـوم علـى أسـاس تـوارث السـلطة فـي داخـل الأسـرة الحاكمـة ويتسـم هـذا النظـام بأنـه يحقـق بعـض المزايـا كالحـد مـن الصـراع علـى السـلطة، ووضـع قواعـد مسـتقرة لعمليـة الخلافـة السياسـية، وتـوفر الإعـداد المسـبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم.[2]

إلـى أنـه فـي المقابـل يتنـافى مـع مبـدأ مسـاواة وتكـافؤ الفـرص وبخاصـة فـي تطبيقـات النظـام الملكـي التـي يمـارس فيهـا الملـك الحكـم فعـلا، ولا يقتصـر دوره علـى أداء بعـض المهـام الشـرفية (مثـل بريطانيـا)، أي عنـدما يملـك ويحكـم فـي نفـس الوقـت (مـثلا ذلـك المغـرب والأردن)، ومـن مشـكلات النظـام الملكـي الـوراثي مشـكلة ولـي العهـد بعـد تحديـده، وإمكانيـة نشـوء صـراع[3]، عنـد توكيـل الحكـم لـولي عهـد قاصـرا، وبالحـديث عـن النظـام الجمهـوري فيعتمـد علـى الانتخـاب كمعيـار لتـولي السـلطة وهـذا

(1)–هلال وآخرون، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، 13.

(2)–هلال ومسعد، النظم السياسية العربية ، 125.

(3)– مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، 59.

يعني أن السلطة متداولة بين أبناء مختلف فئات الشعب الذين تتوفر فيهم شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، وتتم المفاضلة واختيار أحد المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة أو عن طريق برلمان بشكل غير مباشر أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين معا بحيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد المرشحين ثم يتم التصويت على رئاسته في استفتاء عام.

ومن خصائص النظم الجمهورية العربية، أنها اشتركت في خاصية عامة وهي تبنيها الأيدولوجية الاشتراكية عقب، استقلالها وفي سياق آخر إختلفت النظم الجمهورية من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها، فهناك نظم اعتمدت على الانقلابات العسكرية للوصول إلى السلطة ومن أمثلة ذلك **سوريا، ليبيا**[1]، في حين أن هناك دول لم تعرف نمط واحد أو ثابتا للتداول على السلطة مثال ذلك **مصر، الجزائر**... أما في النظم الأميرية السلطانية في المنطقة العربية تقوم على أشكال عدة لرئاسة الدولة، فقد يتولى رئاستها شخص يلقب بالأمير مثال ذلك **الكويت، البحرين، قطر**، كما قد يتولى رئاسة تلك النظم شخص يلقب بالسلطان مثال ذلك **سلطنة عمان، الأردن.**

2/معيار نظام الحكم (العلاقة بين السلطات): يستخدم هذا المعيار عادة لتمييز بين 03 اشكال للنظم السياسية هي:

(1)–هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 126.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

الأول: هـو نظـام الحكـم الرئاسـي: الـذي تعبـر عنـه الولايـات المتحـدة الامريكيـة، ويقـوم علـى أسـاس محوريـة دور السـلطة التنفيذيـة فـي العمليـة السياسـية ولاسـيما المجـال الخـارجي حيـث يتمتـع رئـيس الدولـة بسـلطات واسـعة، مـع نـوع مـن التـوازن فـي المجـال الـداخلي بـين سـلطة الـرئيس وسـلطة البرلمـان، أي ان هنـاك رئيسـا قويـا وبرلمانـا قويـا يحتاج كلاهما الى الاخر لأداء عمله.

الثـاني: هـو نظـام الجمعيـة الوطنيـة: يكـون النظـام السياسـي فـي هـذه الحالـة قـائم علـى أسـاس عـدم المسـاواة بـين السـلطة التشـريعية والسـلطة التنفيذيـة، وذلـك لصـالح السـلطة التشـريعية، فتوجيـه وإدارة كافـة القضـايا السياسـية الهامـة، المتعلقـة بشـؤون النظـام تكـون علـى عـاتق السـلطة التشـريعية فهـي علـى راس النظـام السياسـي، ويعبـر عـن هـذا النـوع النظـام السويسـري فالسـلطة ممثلـة فـي الجمعيـة الفيدراليـة بموجـب المـادة 71 مـن الدستور وتعود لها سلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها[1].

الثالـث: النظـام البرلمـاني: تمثـل إنجلتـرا نموذجـا لهـذا النظـام، يقـوم علـى تحقيـق التـوازن بـين السـلطتين التشـريعية والتنفيذيـة، بحيـث يتمتـع البرلمـان بـالحق فـي سـحب الثقة من الحكومة، مقابل تمتع الحكومة بصلاحية حل البرلمان.

وبـالتطبيق علـى الـنظم السياسـية العربيـة، نجـد انهـا تحولـت بـنظم الحكـم فيهـا بـنظم رئاسـية، وداخـل هـذا الإطـار ضـخمت مـن صـلاحيات رئـيس الدولـة علـى حسـاب البرلمـان، وبقـول اخـر ان التمييـز بـين نظـم رئاسـية وأخـرى برلمانيـة لا يصـلح لتصـنيف

(1)- حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة (بغداد: مطبعة جامعة بغداد ،1986)، 33.

الـنظم السياسـية العربيـة، فنجـد مـثلا النظـام السياسـي لدولـة الكويـت عـامي 1988-1989 كـان مـن الممكـن نظريـا تصـنيفه كنظـام برلمـاني، ولكـن مـن الناحيـة الفعليـة فـان البرلمـان (الجمعيـة الوطنيـة) كـان يشـكل مـن 65 عضـوا يعـين 15 مـنهم بواسـطة السـلطة التنفيذيـة.... كمـا تتعـرض التجربـة البرلمانيـة الكويتيـة للفشـل أكثـر مـن مـرة، خاصـة بـين عـامي 1976-1986 تـارة لأسـباب داخليـة وتـارة لأسـباب إقليميـة، مـا يعنـي نقـل السـلطات الـي السـلطة التنفيذيـة[1]. وعلـى هـذا لا يمكـن وصـف اي نظـام عربـي بانـه نظـام برلمـاني وذلـك لغيـاب جملـة مـن السـمات اللازمـة منهـا: غيـاب الدسـتور، عـدم وجـود ممارسـات انتخابيـة شـفافة، وجـود أحـزاب شـكلية، اتسـاع صلاحيات رئيس السلطة ...

3/معيـار النخـب السياسـية: بصـفة عامـة، يمكـن الحـديث عـن **03** اتجاهـات رئيسـية في دراسة النخبة:

إتجـاه أول: وصـفي يسـعى لتحديـد النخبـة السياسـية والتمييـز بينهـا وبـين غيرهـا مـن النخـب، وتحديـد المعـايير التـي ينبغـي إسـتخدامها فـي هـذا التمييـز مثـل المنصـب، التعليم، الدخل.

اتجـاه ثـاني: يركـز علـى النخبـة السياسـية فـي حـد ذاتهـا، وعمليـة التجنيـد لهـا، والأسـس الإجتماعية لعناصرها، ومعاييرها السلوكية ومصادر تضامنها الداخلي.

(1)-هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 136-137.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

اتجـــاه ثالـــث: يركـز علـى علاقـة النخبـة الحاكمـة بعمليـة صـنع القـرار مـن ناحيـة وعلاقتهـا بالنخـب الأخـرى مـن ناحيـة ثانيـة، وعلاقاتهـا بالجماعـة السياسـية مـن ناحيـة ثالثة[1].

وفـي السـياق العربـي، تعـددت المعـايير التـي يمكـن تصـنيف النخـب السياسـية الحاكمـة وفقـا لهـا، منهـا توجههـا التنمـوي العـام، الأيديولوجيـة السياسـية، مصـادر التجنيد.

(1)–هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 138– 139.

المبحث الثاني: بيئة النظم السياسية العربية

لا يتواجد النظام السياسي في فراغ بل يتحرك في إطار بيئات مختلفة الداخلية والخارجية الاقليمية والدولة التي يتأثر بها، وعليه فإن هذا المبحث في دراسته سوف يركز على اهم المقومات والعناصر الأساسية التي تكون النظم السياسية على مستوى البيئة الداخلية والتي تنقسم إلى **(03) ثلاثة** عناصر أساسية هي:

المطلب الأول: البيئة الاجتماعية

يشير مصطلح "**السياق المجتمعي**" إلى الظروف الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والإقتصادية التي تحيط بتكوين النظام السياسي، فمن الناحية الاجتماعية والثقافية الوطن العربي هو أقرب من حيث الدخل الفردي إلى المتوسط السائد في الدول النامية ،أكثر مما هو عليه إلى الدول المتقدمة وحتى المتوسط الشامل للفرد من الناتج القومي الاجمالي لا يزال مضللا إلى حد كبير كون توزيعه بين الأقطار العربية يسوده الكثير من الاختلال ومثال ذلك نجد الصومال، والكويت، فالمراقبين الدوليين لا يصدقون أن الفرد الصومالي والفرد الكويتي هما من نفس الامة العربية ،وذلك راجع إلى درجة الإختلاف على جميع المستويات بين الفردين وفي دراسة قدمها الدكتور سعد الدين إبراهيم، تم فيها تجميع الأقطار العربية ضمن أربعة مجموعات هي:[1]

(1)- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، 55.

- **المجموعة الاولى "الاغنياء"**: تضم الكويت، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ليبيا، قطر.
- **المجموعة الثانية "الميسورون"**: تضم عمان، البحرين، العراق، لبنان، الجزائر.
- **المجموعة الثالثة "مناضلو الوسط"**: تضم سوريا، الأردن، المغرب.
- **المجموعة الرابعة "الفقراء"**: تشمل اليمن، مصر، السودان، موريتانيا، الصومال.

فقد مثل توزيع الدخل أحد المؤشرات الحاسمة في التقسيم الطبقي للبلدان العربية ضمن كل دولة وضمن كل مجموعة قطرية فرعية، غير أن هناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها تقديم وصف للحالة العربية ومنها المؤشر العلمي الثقافي، حيث تتسم الدول العربية بأزمة التخلف العلمي الثقافي لدرجة حادة.

واعتمادا على هذه المؤشرات فإن الدراسات تشير في مقارنة بحال الامة العربية، بحال دولة إسرائيل، فيما يخص الناتج المحلي للفرد في إسرائيل يوازي **ثلاث (03)** أمثاله بالنسبة للمواطن العربي سنة **1970**،[1] هذا الناتج ارتفع بعد ربع قرن إلى سبعة **(07)** أضعاف مثيله للمواطن العربي، في حين بلغ عدد الأميين نحو **70** مليون مواطن غالبيتهم من النساء وتحتاج المنطقة العربية إلى **20 سنة** على الأقل لمحو الامية بين الرجال وإلى **40** سنة لمحو الامية بين

(1)–مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي ، 56.

النساء، اما في إسرائيل فإن نسبة الأمية لا تتعدى بنسبة **05%** كما أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي نحو عشرة أضعاف ما ينفقه العالم العربي.

أما بالحديث عن براءات الاختراع حسب المقياس المعتمد من طرف منظمة اليونسكو سجل العرب **24** علامة بواقع عشر للعلامة تقريبا لكل مليون نسمة من سكان العالم العربي، في حين سجلت إسرائيل **577** علامة بواقع **102** علامة لكل مليون من سكان إسرائيل، وهذا ما أكد تفوق إسرائيل في المجالات العلمية مقارنة بالعالم العربي فهي تتوفق بنحو **10** مرات من حيث الكوادر العلمية، وبأكثر من 30 مرة من حيث الانفاق على البحث العلمي، وبأكثر من **30** مرة في استخدام الأنترنت، وكذلك بنحو **70** مرة في مجال النشر العلمي وقرابة ألف مرة في براءات الاختراع[1].

ويظهر التحليل السابق لدراستنا واقع التخلف العلمي والتقني الذي يعانيه الوطن العربي وهو واقع يستدعي تفكيرا حقيقيا في ساحة غير مطروحة في أعماق البنية الفكرية والحضارية العربية لأنها مسائل تتعلق بالأمة العربية.

أما الناحية الجغرافية فيشكل الموقع الجغرافي للوطن العربي مركزا ليس فقط بين القارات بل وفي منطقة الصراع بين الحضارات والقوى الاقليمية والدولية، كما تشغل سواحله الطويلة شواطئ البحار والمحيطات، كما تهيمن أقطاره على العديد من المضايق والقنوات البحرية التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب إضافة

(1)- وليد عبد الحي وآخرون العرب والعالم (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، 2001)، 135.

إلى ما تملكه هذه أقطار من ثروات طبيعية مازال معظمها لم يستغل بعد أو لم يكتشف... كل هذه المقومات جعلت الوطن العربي محور تنافس القوى الدولية وتأثيره الواضح في استقرار المناطق الجغرافية المجاورة له لا سيما افريقيا وآسيا وأوروبا ،وتأثيره الفعال والناجح في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الأوروبية، تعتمد هذه الدول اعتمادا مباشرا أو غير مباشرة في رسم سياستها الخارجية[1] وتخطط استراتيجيتها على أمن استقرار أقطار الوطن العربي، وهذا ما أكدته بوضوح نصوص الوثائق الرسمية الدولية التي تناولت مستقبل الشرق الأوسط عامة، والوطن العربي بصفة خاصة منذ قرن ونصف القرن من الزمان، وعليه يمكن القول بأن :"منطقة الشرق الأوسط كانت ولا زالت بمدلولها الجغرافي الواسع، ومحورها الرئيسي الوطن العربي يمثل مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الدولي بين الدول صغيرها وكبيرها، وقد سعت أطراف هذا الصراع بكافة الوسائل المتاحة لديها، السياسية، الاقتصادية والثقافية والعسكرية إلى فرض سيطرتها ونفوذها على هذه المنطقة بهدف احتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها لتحقيق مصالحها، والتي تمثل تأثير فعال في ميزان القوى سواء على المستوى الإقليمي والدولي".

(1)- محمد مصطفى صفوت، محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)، 03.

المطلب الثاني: البيئة القانونية الدستورية

يعرف **الدستور** بأنه "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم".

بالحديث عن الدساتير العربية فقد تمت دراستها من (04) اربعة زوايا اساسية والمتمثلة في :

1/ تاريخ إصدار الدساتير: لقد صنفت دساتير الدول العربية من حيث تاريخ إصدارها إلى **(03) ثلاث** مجموعات أساسية هي:

***دول عرفت حركة دستورية قبل خضوعها للاستعمار**[1] **الأجنبي**، ومن أهم نماذجها مصر وسوريا فقد بدأت الحركة الدستورية في مصر أواخر عهد "**الخديو**" إسماعيل وذلك بصدور اللائحة التأسيسية التي أقامت مجلس شورى النواب في **1866**، أما في عهد "**الخديو**" توفيق نجحت الحركة الدستورية بتأييد من الجيش بزعامة "**أحمد عرابي**" عام **1881** في دفع مصر على إصدار دستور أكثر ديموقراطية وهو لائحة **1882**، وبذلك يعد أول دستور ديموقراطي يصدر من طرف دولة عربية، وإن لم يتم تطبيقه إلا لبضعة أشهر فقط أين بادرت انجلترا فور احتلال مصر بإلغائها هذا الدستور، لكن على أثر ثورة **1919** واعتراف انجلترا باستقلال مصر في تصريح **28 شباط/فبراير/1922**، تم بذلك صدور دستور

(1)- صفوت، محاضرات في المسألة الشرقية ، 04.

جديد **نيسان/أفريل 1923**، وبعد ثورة **23 تموز/يوليو** تم إلغاء وإصدار عدة دساتير، إلى أن اعتمدت الجمهورية المصرية العربية اصدار اخر دستور في **11** أيلول/سبتمبر **1971** والذي مازال ساري المفعول إلى الآن[1].

أما في سوريا، قامت الحكومة بدعوة ممثلين لجميع البلاد السورية، وذلك بهدف عقد المؤتمر السوري العام، فهو بمثابة المجلس النيابي **(البرلمان)** من أجل وضع دستور للبلاد وفي عام **1920** أعلن المؤتمر استقلال المملكة العربية السورية عن الحكم العثماني ووضع لها دستور جديد شبه اتحادي يسري على جميع البلاد السالفة الذكر، إلا أن بريطانيا وفرنسا احتجتا على ذلك، لكن سرعان ما صدر قرار من عصبة الأمم بانتداب بريطانيا لإدارة فلسطين وانتداب فرنسا لسوريا وفي ظل هذا الانتداب دعيت جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد غير أن فرنسا رفضت إصداره إلا بعد إدخال تعديلات عليه، هذا ما رفضته الجمعية التأسيسية ما أدى إلى اضطرابات شعبية، ما دفع بفرنسا قبول إصدار الدستور **1930** وتوالت الأحداث وإصدار الدساتير إلى غاية صدور دستور الجمهورية العربية السورية عام **1973** والمعمول به حاليا.

* **دول عرفت أول دستور لها أثناء الحقبة الاستعمارية**، من أمثلتها العراق، لبنان، الأردن، أين تم وضع كل من العراق ولبنان تحت الانتداب البريطاني، فصدر أول دستور بالعراق عام **1922** والتوقيع على معاهدة تكرس علاقة الاحتلال وتعمقها، أما بصدور أول دستور بلبنان كان ببيان صدر من طرف

(1)–هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 298.

مجلس عصبة الأمم بتاريخ **27 تموز/يوليو 1922**، في حين أن الأردن كانت إمارة خاضعة لسلطة الانتداب البريطاني التي سمحت بوضع دستور للبلاد عام **1928** ومع تطور الأحداث في الأردن تم إصدار دستور جديد عام **1952**الساري به حاليا.

* **دول تأخر صدور أول دستور بها حتى حصولها على الاستقلال**، تضم هذه المجموعة عدة دول مثل: المغرب، الجزائر، اليمن، الكويت، البحرين، لقد أثرت طبيعة الخبرة الاستعمارية وطريقة حصول هذه الدول على الاستقلال، على طبيعة الدساتير الصادرة بها وأهم النقاط التي احتوتها هذه الدساتير كونه تعبر عن الخلفية التي ورثتها هذه الدول عن الاحتلال ومدى تأثرها بالأفكار الاشتراكية[1].

2/طريقة إصدار الدساتير: لقد صنفت الدول العربية من حيث طريقة إصدار دساتيرها إلى **(03) ثلاث** فئات رئيسية هي:

* دول تصدر دساتيرها بمنحة من الحاكم وبموجب إرادته، فتكون بذلك قابلة للتعديل أو الإلغاء متى بدا له أن يفعل، ومن نماذج ذلك السعودية، العراق....

* دول تصدر دساتيرها بطريقة ديمقراطية، بمعنى تأتي ثمرة لجهود جمعية تأسيسية منتخبة أو بواسطة لجنة منبثقة عن البرلمان ومن نماذج ذلك نجد تونس.

(1)- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي: تكوينها واختصاصها والعلاقة بينهما (القاهرة: دار الفكر العربي، 1974)، 06.

* دول تصدر دساتيرها بالمزاوجة بين الطريقتين السابقتين، بمعنى تصدر من لجنة معينة بواسطة القيادة السياسية، ثم تقدم لاحقا على الشعب للاستفتاء ومن أمثلة ذلك اليمن وموريتانيا.

3/الخبرة الدستورية: تم توزيع خبرة الدول العربية الدستورية إلى **03** مجموعات متمثلة في[1] :

* دول ليس لديها دستور، تم حصرها في ليبيا بعد أن كان السودان آخر دولة عربية تنضم إلى قافلة النظم الدستورية في عام **1997**.

* دول لديها دستور، وهي الأغلبية الساحقة من الدول العربية فآخر الدول التي أقدمت على وضع دستور لها السعودية، سلطنة عمان، السودان.

* دول تعاني ازدواجية دستورية، بمعنى أنها تضع وثائق أخرى إلى جانب دساتيرها تتازعها تلك القوة القانونية وأحيانا أخرى تسمو عليها وتصبح هي المرجعية الأساسية للدولة، ويعد لبنان النموذج الأبرز.

4/السمات المشتركة بين الدساتير العربية: تم تحديد سمات الدساتير العربية على ضوء **(03) ثلاث** قضايا رئيسية ممثلة في:

* **هوية الدولة:** تنص كل الدساتير العربية على أن الإسلام هو دين الدولة باستثناء الدستور اللبناني الصادر عام **1926** الذي جاءا خالي من هذا النص مع

(1) – هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 330.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية ومصدر الانتماء إضافة إلى النص على أن الشعب جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

* **العلاقة بين السلطات:** تعبر الدساتير العربية عن خلل في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية التنفيذية لمصلحة الأخيرة مع تركيز خاص على دور رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية، وأبرز نموذج لهذا نجد النظام العراقي والنظام الجزائري.

* **حقوق المواطنين وحرياتهم:** تنص سائر الدساتير العربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فنجد أن دستور قطر الصادر عام **1972** نص على ان: "الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة وذلك دون التمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين" كما نص الدستور المصري لعام **1971** على مبدأ نفسه بقوله: "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة"[1].

في حين ان الواقع كشف الفجوة بينها وبين النصوص القانونية وذلك من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية او سلالية للسلطة وممارسة التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات، كما يحدث في كثير من الأحيان ان تأتي القوانين الاخرى مقيدة كما أباحه الدستور.

(1)- هلال ومسعد، النظم السياسية العربية ، ص 333.

المطلب الثالث: ممارسة العملية السياسية

لقد عرف البعض الممارسة السياسية بأنها: "الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة، أو التي تعبر عن ممارستهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعتهم"، وعليه سيتم عرض لأهم عناصر ممارسة العملية السياسية في الدول العربية.

1/ الايديولوجيـــة: تعرف الايديولوجية على "وجود مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقا فكريا، يتضمن تقديرا لماضي الأمة، أو الدولة أو الجماعة، وتحليلا للأوضاع الراهنة، أو انتقادا لها، مع رسم صورة لمجتمع أفضل وتحديد وسائل الانتقال هذا المجتمع استنادا إلى قيم معينة تشكل دليلا لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده ومن هنا تنبع أهمية الايديولوجية كأحد مكونات العملية السياسية من قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، وبالانتقال إلى الحديث عن الايديولوجيات السائدة في المنطقة العربية، فقد أمكن لنا التمييز بين أربع ايديولوجيات أساسية مستندة في ذلك على الدين، الاشتراكية، القومية، الليبرالية.

* **الايديولوجيـــة المستندة إلـــى الـــدين:** هذه الايديولوجية واسعة الانتشار لأكثر من سبب، فالثقافة السياسية في المجتمعات العربية تستند إلى الدين، كونه يشكل عنصرا تكوينيا من عناصر الهوية الوطنية والقومية، فقد سعت الدول الوطنية الحديثة إلى توظيف الدين وجعله أحد مصادر شرعيتها، ويلعب الدين دورا محوريا

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية،[1] ما جعله قوة محتملة للتعبئة السياسية سواء في فترة ما قبل الاستقلال أو بعدها، بالإضافة إلى ذلك تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة العربية عامل جذ الأقليات الشيعية، فقد تبنت سياسة تصدير الثورة لفترة من الزمن أين طرحت نموذجها السياسي **(حكم الفقهاء)** باعتباره يمثل أفضل نماذج الحكم وبالحديث عن نماذج الايديولوجية المستندة إلى الدين في المنطقة العربية يمكن التمييز بين نماذج يمثل فيها الدين أساسا لشرعية النظام السياسي مثل السعودية والمغرب وأخرى يلجأ فيها إلى الدين لمواجهة أزمة بذاتها تعترض النظام السياسي مثال ذلك مصر والعراق.

* **الايديولوجية الاشتراكية:** مع تبني الاشتراكية اتفقت الدول العربية على مجموعة من المبادئ والسياسات الأساسية كان أهمها تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي وتأميم الشركات الأجنبية الكبرى، وإنشاء قطاع عام يقوم بعملية التنمية الاقتصادية كما حلت الأحزاب السياسية وتم اعتماد نظام الحزب الواحد على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فقد انخرطت الدول المعنية في حركة عدم الانحياز، وحاولت مقاومة سياسة الأحلاف العسكرية والتورط في الحرب الباردة ووثقت علاقاتها بالبلدان النامية وبمعنى أخر فقد عبرت التجارب الاشتراكية العربية عما يمكن وضعه بالعقد الضمني بين القيادة والجماهير، أين تعهدت بموجبه القيادة بإرساء قواعد الاستقلال، وتحقيق الوحدة العربية وتحرير الأراضي المحتلة، في حين التزمت الجماهير بالالتفاف حول قيادتها وإرجاء حقها في الديمقراطية

(1)- حسنين توفيق ابراهيم، "مشكلة الشرعية النامية" (رسالة ماجستير: جامعة القاهرة، 1985)، 176-181.

والمشاركة السياسية، ومن أهم الدول التي تبنت نظام الاشتراكية نجد اليمن، سوريا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، العراق[1].

* **الايديولوجية القومية:** هنا القومية ليست مجرد ايديولوجية لكنها "تمثل شعور بانتماء الفرد إلى جماعة أكبر توصف الأمة، وهنا يمكن الحديث عن قومية النظم العربية التي ترددت بين انتماءين إما الانتماء الوطني بمعنى الارتباط بقطعة من الأرض تعرف باسم الوطن أو الانتماء القومي بمعنى الارتباط بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة".

وعادة ما برز الاتجاه الأول في أعقاب الأزمات التي اجتازها النظام العربي، وفي أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وعزل مصر عن مؤسسات العمل العربي المشترك، كما تكرر ذلك أعقاب حرب الخليج الثانية مع غلبة منطق الدولة في التفاعلات العربية–العربية، كما قد تفرقت الايديولوجية القومية إلى تحدي من نوع مختلف جسدته الايديولوجيات والانتماءات الأثنية دون القطرية، وارتبط ذلك بدوره بتأزم أوضاع النظم العربية فضلا عن تأثره بالمتغيرات الجديدة على الساحة الدولية **(صحوة الإثنيات)**، و في إطار آخر طرحت العديد من صياغات مختلفة في ظل الفكر القومي حول كيفية إقامة دولة الوحدة وشكلها في **المرحلة الأولى** اقترح الفكر القومي الدولة الفيديرالية العربية المستقلة عن الحكم العثماني ونوع من الحكم اللامركزي للعرب في إطار الخلافة العثمانية، أما **المرحلة الثانية** اتجه الفكر القومي إلى المناداة بالدولة الازدواجية التي يتحمل مسؤولية تأسيسها زعيم سياسي

(1)– هلال ومسعد، النظم السياسية العربية ، 182.

تـؤازره القـوة الشـعبية، فـي حـين نجـد **المرحلــة الثالثــة** كـان التـردد غـي اختيـار أيهمـا الأنسـب بـين الشـكلين الانـدماجي والفيـديرالي فـي ظـل الظـروف السـائدة مـع التركيـز علـى دور التنظـيم الثـوري فـي تحقيـق أي الخيـارين، وأخيـرا **المرحلــة الرابعــة** فقـد تحققـت الغلبة للشكل الفيدرالي للوحدة المرغوبة[1].

* **الايديولوجيـــة الليبيراليـــة:** أو مـا عـرف بالليبيراليـة الديمقراطيـة التـي تقـوم علـى مجموعـة مـن الأسـس أهمهـا: التعدديـة السياسـية وهـذا مـا اتجهـت إليـه الجزائـر بعـد سـقوط الاتحـاد السـوفياتي، وتـداول الأحـزاب علـى السـلطة عبـر انتخابـات دوريـة، واتخـاذ القـرار السياسـي بنـاءا علـى التفاعـل بـين مختلـف القـوى السياسـية بمـا يضـمن الوصـول إلـى حـل وسـط وإقامـة هيئـات تشـريعية تحتـرم رأي الأغلبيـة عنـد حسـم الخلافـات بـين وجهـات النظـر وإعمـال المسـاواة السياسـية مـن خـلال إعطـاء صـوت واحد لكل مواطن....

كـل هـذه النقـاط وغيرهـا دفعـت بالـدول العربيـة خاصـة بعـد نيلهـا اسـتقلالها منـذ بدايـة القـرن بالمطالبـة بوضـع دسـتور وسـيادة القـانون وتقييـد سـلطة الحـاكم، والتوجـه نحـو إقامـة مؤسسـات تمثيليـة، وحريـة الصـحافة والتحـول الجـذري فـي النظـام الاقتصادي تلاه فيما بعد تغيير في النظام السياسي.

2/ النخـب: تعـد مجموعـة الأفـراد الـذين يقومـون المجتمـع، وهـذا مـا دفعنـا إلـى تصـنيف النخب في النظم السياسية العربية اعتمادا على (03) ثلاث نوعيات أساسية هي:

(1)-هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 358-359.

* **النخب التقليدية- التكيفية** (Traditional Adoptive Elites): تجسدها طائفة كبار ملاك الأراضي وأثرياء التجار وزعماء القبائل، وتعد أسرة القرابة هي سند الانتماء لهذه النوعية من النخب، تقوم هذه النخب على الصيغة الدينية الواضحة وتتخذها أساسا لشرعيتها، كما تحاول النخب التقليدية التصدي لمشاكل التغيير إما ان عن طريق المقاومة أو الاستجابة لضمان حد ادنى من التكاليف.

* **النخب الإصلاحية التحديثية (Modernizing Reformist Elites)**: تعبر عنها الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي والمشتغلين بالعملين التجاري والصناعي[1]، فضلا عن المنتمين للجيش والجهاز الإداري.

* **النخب الثورية التعبوية (Revolutionary Mobilization Elites)**: هي نتاج لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا من صغار الموظفين والعسكريين ولما كانت هذه النخبة عادة ما تصل إلى السلطة عن طريق فعل ثوري، فهي تتبنى التغيير الشامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما ترفض التدرج في أعمالها والتسامح في التعامل مع النخب البديلة والجماهير...

هذا التصنيف من الناحية النظرية، أما من الناحية العلمية لم يتم التعامل مع هذه الأنماط كونها أنماط جامدة، ذلك أن الواقع يشهد خليطا من أكثر من نمط واحد فمثلا نجد النخب الخليجية هي نخب تقليدية لكنها قد تسعى إلى تنويع مصادر شرعيتها وتحقيق أكبر قدر من الانفتاح على المجتمع لاستيعاب مطالب الطبقة الوسطى النامية بمزيد من المشاركة وهو ما ينطبق على النخب الأردنية، أما

(1)- بوتمور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، تر محمد الجوهري وأخرون (القاهرة: دار المعارف،1972)، 30.

من ناحية أخرى نجد أن النخبة المعنية ترفض التكيف مع مقتضيات العصر أي تلجأ إلى مقاومة التغيير، الأمر الذي يضعها أمام احتمالين: أحدهما أن تتعايش النخبة الجديدة والقديمة لفترة من الوقت بسبب شعور الثانية بالعجز عن فرض سيطرتها الكاملة على الدولة، والآخر هو أن تزاح النخبة القديمة تماما من السلطة وتتم مصادرة أسباب قوتها بإجراءات مثل التأميم والإصلاح الزراعي وحظر نشاطها السياسي، وهو النموذج الذي تطرحه مصر بعد ثورة **1956** والعراق بعد ثورة **1958**... وفي الأخير نخلص إلى مجموعة من السمات التي تميز النخب السياسية العربية:

- ضعف الحراك الاجتماعي.
- السلطوية التي تمثل الوجه الآخر للطابع الرعوي للثقافة السياسية العربية[1].
- الاعتماد على عدة معايير في تجنيد النجب السياسية العربي كالولاء الحزبي الانتماء الإقليمي، علاقات القرابة والنسب.

3/ الأحزاب السياسية: على الرغم من تعدد تعاريف الحزب السياسي واختلاف نقاط ارتكازها فقد تم التمييز بين اتجاهين أساسين هما:

الاتجاه الأول ركز على الطبقة باعتبار أن الحزب يعبر عن طبقة بذاتها، وربما عن تحالف بين طبقات، أما **الاتجاه الثاني** فقد ركز على المبادئ ودرجة الالتزام بوضوح والتحديد في صياغتها، غير ان هذين الاتجاهين قد تعرضا للنقد لكون عنصري الطبقة والمبادئ ليس العنصرين الجامعين المانعين، الأحزاب

(1)- علي الدين هلال، "مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث" (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1987) 41-44.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

السياسية تعكس مصالح مجموعة معينة من الأفراد الإثنيات أو الأقليات فمن أهم مبادئها هو الوصول إلى السلطة وممارسة العملية السياسية[1].

على هذا الأساس يمكن الحديث عن الأحزاب السياسية العربية التي أفرزها الواقع العربي والمختلفة الأنواع على مدار **القرن العشرين** فقد اندثر بعضها ولا يزال بعضها الآخر يمارس نشاطه على الساحة السياسية، علما أن هذا التصنيف يدخل في عداد فئات الأحزاب التي لها هذه الصفة القانونية فعلا، وتلك التي تمارس وظائف الأحزاب السياسية، لكنها إما ترفض اقترابها بالصفة الحزبية، وإما يحظر عليها من طرف السلطة أن تحملها أو تعبر عنها ولهذا فقد صنفت الأحزاب السياسية العربية إلى:

1/ أحزاب الأشخاص: من أهم ممثليها أبناء الطبقة العليا ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار وبعض المهنيين، يدعو هذا التصنيف من الاحزاب إلى التغيير المعتدل وتقبل بالمنافسة الحزبية، من أهم أساليبها لتحقيق مطالبها الخطابة والحوار تطوير صحافتها السياسية، فضلا عن اعتمادها على الثروة والمراكز الاجتماعية المرموقة لأعضائها.

ومن نماذج هذه الأحزاب التي عرفتها الدول العربية في مراحل مختلفة من تطورها السياسي، حزب السعديين في مصر قبل الثورة، والأحزاب اللبنانية، علاوة أن السمة الشخصية تميز كل الأحزاب العربية بدرجة أو بأخرى.

(1)-هلال ومسعد، النظم السياسية العربية، 385-388.

2/ الأحـزاب الطائفيـة: هـي أحـزاب الأقليـات ظهـرت للـدفاع عـن مصـالح أبنائهـا وعـادة مـا تتبنـى ايديولوجيـة محافظـة، ومـن أهـم هـذه النمـاذج الطائفيـة فـي الـوطن العربـي نجـد حـزب الكتائـب اللبنـاني، والحريـات الـديموقراطي الكردسـتاني والاتحـاد الـوطني الكردسـتاني العراقـي، وحـزب الحركـة الشـعبية فـي المغـرب، وحـزب التجمـع مـن أجـل الثقافة والديموقراطية في الجزائر.

3/ أحـزاب النظـام الحـاكم: هـي التـي كونتهـا الـنظم العسـكرية فـي عقـد الخمسـينات والسـتينات عنـدما شـعرت بحاجتهـا إلـى قاعـدة شـعبية منظمـة، وقـد تـدرجت ايـديولوجيتها بـين الإصـلاحية والثوريـة... ومـن أهـم نمـاذجهم الاتحـاد الاشـتراكي فـي مصر، العراق وليبيا والسودان والاتحاد القومي في مصر وسوريا.

فـي ظـل هـذا التطـور والتنـوع الـذي عرفتـه الأحـزاب السياسـية العربيـة يمكـن ان نخلص إلى جملة من الخصائص منها:

- ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسته[1] .
- التشـرذم والانشـقاق، فاسـتقراء الواقـع العربـي فـي الـوطن العربـي يثبـت بشـكل كبيـر درجـة الانقسـان بـين السـلطة والأحـزاب والجمـاهير وعـدم القـدرة علـى التواصل من أجل الوصول إلى حل الخلافات والصراعات.
- ضعف القدرة على تعبئة وحشد الجماهير.

(1)- هلال ومسعد، النظم السياسية العربية 392-395.

المبحث الثالث: تأثير المؤسسة العسكرية على بعض الأنظمة السياسية العربية

ان المتتبع لواقع تأثير المؤسسة العسكرية على النظم السياسية العربية يلاحظ درجة التأثير وقوة السيطرة والنفوذ المتغلغل داخل مؤسسات الدولة، وهذا ما سيتم غرضه في بعض النماذج العربية: منها الأنظمة الملكية نموذج "المغرب"، الأنظمة الجمهورية نموذج "موريتانيا".

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على الأنظمة الملكية نموذج "المغرب"

لم يستطيع الجيش المغربي السيطرة على مقاليد الحكم بشكل مباشر على امتداد التاريخ المعاصر وحتى في الفترات التي اكتسب فيها الجيش قوة ونفوذ[1]، فبعد محاولة الانقلاب ضد الملك الراحل في صيف **1972**،تحولت بنية المؤسسة العسكرية ونتج عن هذا التحول تداعيات كبيرة أبرزها: إلغاء وزارة الدفاع بموجب الظهير الشريف الصادر سنة **1972**، وتكريس الانضباط العام في حظيرة القوات المسلحة، لتجنيب الدولة نفوذ المؤسسة العسكرية وجعلها خاضعة لسلطة الدولة كونها تمثل حليفا أساسيا من أجل التصدي للعديد

(1)- سعيد الصديقي، " تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ 23 مارس،2017.

http://studies.aljazeera.net

مـن المشـاكل والتمـردات الداخليـة كالانتفاضـات الشـعبية كـان أبرزهـا انتفاضـة العيـون **2010**[1].

وعلـى ضـوء القـوانين المنظمـة للمؤسسـة العسـكرية بـالمغرب، يتضـح أن الخليـة كانـت للتشـريع الملكـي سـواء بواسـطة الظهـائر أو المراسـيم، فكلمـا توجهنـا إلـى الحـديث عـن المؤسسـة العسـكرية يحضـر النظـام الملكـي بقـوة، أيـن يجـد النفـوذ الملكـي قانونـا علـى تنظـيم جهـاز الجـيش مبـررات موضـوعية، تكمـن فـي أن المؤسسـة العسـكرية إحداثها سابق من إحداث نفسه الذي يوزع الاختصاصات ويحد مجالات التسلط[2].

لقـد تأسـس قطـاع القـوات المسـلحة الملكيـة بموجـب الظهيـر رقـم **138-56-1** الصـادر بتـاريخ **20 يوليـو 1956**، لكـن وضـع هـذا الجهـاز تحـت التصـرف المباشـر للملـك، وحـدد مهامـه فـي الـدفاع عـن الـوطن والمسـاهمة فـي حفـظ النظـام العـام، وعرفـت السـلطة الرئاسـية تراجعـا تـدريجيا نحـو الاحتكـار الملكـي، ففـي البدايـة كـان الجهـاز يخضـع لـوزير الـدفاع ثـم اسـتقر بـه الأمـر تبعيتـه إلـى إدارة مكلفـة بالـدفاع الوطني، يتخذ صفة وزير منتدب في الحكومة الحالية.

واسـتطاع الجهـاز العسـكري المغربـي أن يسـاهم فـي حمايـة الأمـن والنظـام العـام، بصـفته فـاعلا أمنيـا اسـتثنائيا فـي أمـور النظـام العـام والأمـن الـداخلي، إذ تسـجل تـدخلات أفـراده فـي حـالات الطـوارئ أو وضـعيات أمنيـة اسـتثنائية ينتشـر خلالهـا أفـراد

(1)-سعيد الصديقي، " تطور الجيش المغربي.

(2)- احسـان الحـافظي، "العلاقـة بـين الملكيـة والجـيش والنخبـة السياسـية" (ورقـة مقدمـة فـي المـؤتمر الـوطني الجيش والسياسة في العالم العربي، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، 07 أكتوبر 2016).

الجيش لتأمين المؤسسات وحمايتها، كما يمكن لقوات الجيش أن تشارك في حفظ الأمن الداخلي في حال وجود أخطار داهمه، من خلال تشكيلات أمنية مشتركة مهمتها حراسة بعض المرافق الحيوية داخل الدولة وهذا ما أحدثته المملكة المغربية فيما يسمى "بوحدات حذر" التي تشكل من الجيش وعناصر الشرطة، في شكل دوريات مكلفة بحماية الأمن الداخلي ضد التهديدات الإرهابية[1].

بلغ عدد القوات المسلحة الملكية في سنة **2010** ما يقرب من **198 ألف** عنصر موزعين بين الجيش الملكي الذي يمثل العمود الفقري، بلغ عدد القوات البرية **175 ألف** عنصر، والبحرية الملكية بـ**7800** عنصر، والقوات الجوية الملكية **بـ 13 ألف** عنصر، والحرس الملكي **بـ 23 ألف** عنصر والدرك الملكي بـثلاث ألاف عنصر، في حين بلغ عدد القوات الاحتياطية إلى **150 ألف** عنصر[2]، ويتوقع أن يسهم إلغاء التجنيد الإجباري سنة **2006** بعد أن ثبت عن انضمام بعض المجندين إلى الحركات الإرهابية المناصرة لتنظيم القاعدة، وذلك من أجل ضبط تركيبة الجيش الاجتماعية، كما سيجعل سياسة الدفاع المغربية تفقد مع الوقت جيشها الاحتياطي الذي يمثل أحد عناصر قوة الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن انفتاح المغرب على المؤسسات الدولية كان له الأثر الإيجابي على الاحترافية العسكرية والتشغيل البيئي للجيش المغربي.

(1)-الصديقي، تطور الجيش المغربي، 03-04.

(2)- Said Haddad: Des armés Maghrebines oppelies a se reforecee, observatoire des mutations politiques dans les pays arabes, institut des relations internationals et stratégiques, IRIS, fevrie 2013, 03.

ومع أن المؤسسة العسكرية تميزت في بدايتها بطابعها العمودي لكونها نخبوية وغير نخبوية في الوقت ذاته، حيث كان عناصرها ينتمون إلى كل طبقات المجتمع ومن مختلف المناطق، وكانوا يمثلون عينة مهمة من السكان فإن هذه العينة تحكمت فيها دائما مجموعة أخرى صغيرة تنتمي إلى النخبة[1].

وقد كشفت النصوص المنظمة لقطاع الجيش حضورا قويا للمؤسسة العسكرية الملكية أين يبدو فيها البرلمان إلى حدود ما قبل دستور **2011** غائبا عن التشريعات الهيكلية للمؤسسة، وبقدر ما ساهم هذا الوضع الاحتكاري في إبقاء بنية القطاع خارج الجدل السياسي، بقدر ما كرس حضورا مكثفا للمؤسسة الملكية في مجال التأطير والتشريع والتنظيم العسكري، إن اختصاص المؤسسة الملكية بسلطة التعيين في قطاع الجيش يحد من تأثير الرقابة السياسية، وفي هذا السياق بقيت وظيفة النخبة السياسية في مجال مراقبة قطاع الجيش معطلة وغير ذات أثر على التشريعات المؤطرة له، فقد افتقد الفعل الرقابي للنخب إلى المبادرة السياسية، وذلك لأسباب ذاتية ترتبط بطبيعة النخب السياسية لموجودة في البرلمان، وأخرى موضوعية تتعلق بصعوبة فهم آليات انتاج العقيدة العسكرية، كما أن الرقابة على القطاع العسكري تتطلب نوعا من المسؤولية لضمان السرية، وهو ما يفقد بعض البرلمانيين صلاحياتهم.

(1) – Ibid, 4.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

لقد برز الاحتكار الملكي للمؤسسة العسكرية، تنظيما وتوجيها، في سلسلة من القوانين والتشريعات المنظمة التي صدرت خارج البرلمان وكذا في سلطة التعيين والإشراف التي يتمتع بها الملك، بصفته رئيسا للدولة [1].

ومن أهم الخصائص التي تميز الجيش المغربي ضعف مركزه السياسي في مجال الشأن العام، ويعود أهم أسباب هذا الضعف بصفة عامة إلى تبعية الجيش المغربي المطلقة للملك، وما يتمتع به هذا الأخير من سلطات مطلقة على هذا القطاع تسمح له بالتحكم في كل صغيرة وكبيرة تمس هذه المؤسسة، ومن جهة أخرى فإن ظاهرة بعد الجيش في المغرب عن الشؤون السياسية تم تكريسها عبر القوانين المنظمة لهذا القطاع التي جعلت دور الجيش المغربي يقتصر على تنفيذ التعليمات والأوامر في ميدان الدفاع الوطني والمساهمة في بعض عمليات الإنقاذ أو التنمية ،دون أن يكون له الحق في التدخل فيما تموج به الساحة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي إضافة إلى العديد من النصوص الدستورية التي عززت بشكل كبير مركز الملك وعلاقته بالجيش فهو الذي يحدد سياسة الدفاع الوطني[2].

المطلب الثاني: أثر المؤسسة العسكرية على الأنظمة الجمهورية "نموذج موريتانيا"

(1)-الحافظي، العلاقة بين الملكية والجيش والنخبة السياسية ، 03.

(2)-الصديقي، تطور الجيش المغربي، 07.

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

تميز النظام السياسي الموريتاني منذ استقلال البلاد بسيطرة العسكر على الحكم، ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد، حتى وان طالت فترة حكم النظام، كما حدث مع نظام "ولد الطايع " الذي استمر لنحو 20سنة.

فبعد 56 عاما لم تشهد موريتانيا استقرارا سياسيا يفضي الى تنمية حقيقية تساعد على تلبية حاجات الطبقات الفقيرة، لكن مع تولي الزعيم السياسي المختار" ولد داداه" عاشت نواكشوط في ظل حكومة مدنية طلية 18 عاما، في هذه الفترة عانت البلاد من استمرار حرب الصحراء واشتداد ضربات جبهة البوليساريو، في هذه الفترة ساد نوع من التوتر بين مجموعة من الضباط الفاعلين في المؤسسة العسكرية واعتبروا ان الوقت قد حان لوضع حد لهذه الحرب التي تبدو في الأفق بلا نهاية.

وجاء قرر العقيد " مصطفى ولد السالك " في بلورة هذا الغضب داخل المؤسسة العسكرية، بتحرك عسكري صباح العاشر من يوليو 1978 ما أدى الى نهاية حكم الرئيس " ولد داداه"، وحاول "مصطفى ولد السالك" الحفاظ على مركزه في الجيش والحيلولة دون وصول زملائه العسكريين الى سدة الحكم السياسي، بهدف ضمان بقاءه في السلطة[1].

كان للخلاف الجزائري المغربي حول التعامل مع ملف الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو دور كبير فيما الت اليه الأوضاع، اين استطاع العقيد" محمد ولد ولي"

(1)- محمد عبد العاطي، تاريخ الإنقلابات العسكرية في موريتانيا، الجزيرة 2003/06/08، اطلع عليه بتاريخ 23 ماي2017

http://www.eljazira.net/amp/news/arbic/

ورئيس وزرائه " القوي احمد ولد بوسيف " التغلب على الوضع والوصول الى سدة الحكم، بالقيام بانقلاب عسكري ازاح على إثره " ولد السالك" عن الحكم عام 1979، الا ان " ولد ولي" لم يهنا بكرسي الرئاسة لأكثر من عام واحد.

لم يستقر النظام السياسي الموريتاني واستمرت الانقلابات عليه متأثرا بعدة عوامل من أهمها العوامل الخارجية، فسرعان ما عاد الصراع السياسي يتأرجح من جديد، بين الاستقطابات الخارجية التي لعبت دورا فعلا بين اجنحة المؤسسة العسكرية، فكانت الغلبة للعقيد "محمد خونة ولد هيدالة "الذي كان تربطه علاقة وطيدة بالجزائر، فوصل الى سدة الحكم عام 1980، في ظل هذه التطورات على الساحة السياسية الموريتانية، لم تغفل فرنسا عن مستعمرتها القديمة وظلت تراقب الوضع داخل المؤسسة العسكرية من بعيد، وتفكر بجدية في ان يكون لها دور فيما يحدث، وفي 1984/12/12 استطاع الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران" في اقناع " محمد خونة ولد هيدالة" بمغادرة البلاد لحضور مؤتمر لقمة تجمع بين فرنسا وبعض الرؤساء الأفارق تم عقدها في بوجمبورا بورندي.

وما ان خرج " ولد هيدالة" من نواكشوط حتى قام العقيد "معاوية ولد سيدي احمد الطايع" بانقلاب عسكري عام 1984 استولي من خلاله على الحكم.

وبعد عقدين عادت موريتانيا للانقلابات فشهدت محاولة فاشلة قام بها العقيد "صالح ولد حننا" في يونيو 2003،[1]وبعد عامين في 03 أغسطس 2005 نجح العقيد

(1)- ....، استعراض عسكري للجيش بموريتانيا، الجزيرة، 2011/11/25، اطلع عليه بتاريخ 12افريل 2017
http://wwwaljazeera.net/amp/news/arbic/ reportsamdinte.

"اعلى ولد محمد فال" في انقلابه ضد "معاوية ولد سيدي احمد الطايع"، ثم عاد وسلم السلطة طواعية الى الرئيس المنتخب "سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله" في أبريل 2007، وفي أغسطس 2008 عقب قرار رئاسي بإقالة قائد اركان الحرس الرئاسي "محمد ولد عبد العزيز" وقائد اركان الجيش" محمد ولد الغزواني" فقاما الاثنان معا بانقلاب عسكري على الفور اعتقل فيه رئيس الجمهورية و رئيس وزرائه "ولد احمد الوقف " واصدر الانقلابين بيانا يعلنون فيه تشكيل " مجلس الدولة".

ومع تولى " محمد ولد عبد العزيز" سدة الحكم حاول تهدئه الأوضاع والسيطرة على الأمور، فنظم الجيش استعراضات عسكرية هي الاضخم والاهم منذ انشائه قبل 51عاما، اين اعتبرها كثيرون رسائل تهديد واضحة لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي الذي بات يشكل أكبر التهديدات الأمنية التي تواجهها المؤسسة العسكرية في موريتانيا.

وقد حضر العرض العسكري الرئيس الموريتاني "ولد عبد العزيز" الذي فرض سيطرته على العسكر خوفا من الاطاحة به كما حدث مع اسلافه الرؤساء، إضافة الى طاقم حكومته وأعضاء السلك الديبلوماسي وقادة الجيش، وجاءت هذه الاستعراضات مبينة نوع من التقدم في العتاد العسكري الموريتاني.

غير ان المعارضة قبل هذه الاحتفالات كان لها رأي اخر، اين خرجت مطالبة الجيش بالابتعاد عن السياسة والتركيز على حماية الامن القومي للبلاد من الاخطار الداخلية والخارجية، ومحاولة الحفاظ على استقرار البلاد لأن هذا هو دوره

الأساسي، وليس مساندة نظام يخرق الدستور ويصل الى سدة الحكم بطرق غير شرعية[1].

(1)-....، استعراض عسكري للجيش بموريتانيا، الجزيرة

التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تحليله بدراسة نخلص إلى أن ظهور الدول العربية تزامن مع حصولها على الاستقلال بعد معاناة كبيرة في الحقبة الاستعمارية، ما أثر على طبيعة وشكل الأنظمة السياسية العربية المختلفة والمعقدة خاصة في مسالة ممارسة السلطة، فقد عرفت الدول العربية مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة ساهمت في التقارب في وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى النظري، في حين أن الوقع يبرز عكس ذلك تماما، فكثير من الدول العربية تعاني عدة أزمات ومشاكل متغلغلة في أوساط الدولة منها: شرعية النظام، التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم رغم تمتعها بثروات طبيعية مختلفة، غياب الشفافية والنزاهة، غياب أحزاب ونخب سياسية فاعلة تمارس دور المعارضة على النظام الحاكم، غياب أليات الرقابة بسبب ضعف دور المؤسسة التشريعية ..... علاوة على ذلك سيطرة الجيش على مؤسسات الدولة وتدخله في إدارة شؤون البلاد، فكثير من الأنظمة الحاكمة وصلت الى سدة الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية على الشرعية، ما جعل النظم السياسية العربية تتميز بطابع العنف السياسي واحتكار السلطة .

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013

المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013

تقديم الفصل:

شـهدت مصـر علـى مـدار تاريخهـا المعاصـر العديـد مـن الثـورات والإنتفاضـات بـدأ مـن القـرن التاسـع عشـر وصـولا إلـى القـرن الحـادي والعشـرين، حيـث تبـاين دور المطـالبين بـالتغيير مـا بـين الجـيش ضـد النظـام الحـاكم، أو الشـعب لمواجهـة الإسـتبداد والقمع والقهر عن طريق الإنتفاضات والإحتجاجات الشعبية.

وقـد كـان آخـر هـذه الإنتفاضـات الشـعبية فـي مصـر ثـورة **25 ينـــاير 2011**، أيـن لعـب الجـيش دورا مهمـا فـي السـقوط السـريع وغيـر العنيـف للنظـام الحـاكم، وخـروج محمـد حسـني مبـارك مـن سـدة الحكـم، بعـد ان إنحـاز الجـيش لـدعم الإنتفاضـة الشـعبية ومحاولـة إنجاحهـا، كمـا توجـه نحـو الإنخـراط فـي العمليـة السياسـية وتـولي إدارة المرحلة الإنتقالية.

هـذا مـا دفعنـا إلـى تقسـيم الفصـل إلـى **03 مباحـث** نحـاول مـن خلالهـا التعـرف علـى مـدى تـأثير المؤسسـة العسـكرية علـى الحيـاة السياسـية فـي عهـد مبـارك، ثـم الإنتقـال إلـى ثـورة **25 ينـــاير** التـي أطاحـت بالنظـام الحـاكم ومحاولـة معرفـة الـدور الـذي لعبتـه المؤسسـة العسـكرية فـي توجيـه الثـورة، وأخيـرا دراسـة الأداء السياسـي للمؤسسـة العسكرية خلال المرحلة الإنتقالية.

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك 2011/1981

تم في هذا المبحث دراسة تطور المؤسسة العسكرية في فترة حكم مبارك، وكيف مارس مبارك سياسته تجاه الجيش، ثم دراسة دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي في عهده.

المطلب الأول: تطور المؤسسة العسكرية في فترة حكم محمد حسني مبارك

يعتبر الرئيس محمد حسني مبارك أطول من تولى منصب رئيس الجمهورية منذ إعلان النظام الجمهوري في مصر، فقد دامت فترة حكمه **30 عاما** بعد إنتخابه لولاية خامسة من **15 أكتوبر 1981** إلى **2011**، خلال هذه الفترة تمكن من إعطاء حكمه سمات مميزة، فقد حافظ على تماسك المؤسسة العسكرية، بعد تعيينه للمشير "**محمد حسين طنطاوي**" كوزير للدفاع والذي ضمن ولاءه خلال فترة حكمه.[1]

لقد سعى الرئيس مبارك إلى تعزيز مكانة الجيش والمؤسسة العسكرية وذلك لتقوية نفوذه، خاصة عقب أحداث الأمن المركزي عام **1986** التي أخمدتها القوات العسكرية المسلحة بكفاءة، وقد بلغ ذلك النفوذ السياسي أقصاه في التشكيل الوزاري

(1)- على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005 (القاهرة: لجنة كتب عربية، 2006)، 238.

واستيعاد الجيش عددا من المناصب الوزارية التي كانت حكرا على المدنيين في الوزارات السابقة، حيث إن نسبة العسكريين من الوزراء في الوزارات التي تشكلت في عهد مبارك كان في حدود 10% من مجموع الوزراء.[1]

وهذا يتبين أن المؤسسة العسكرية ليست فقط طرفا في اللعبة السياسية، وإنما هي التي تصنعها في أغلب الأحيان.

إن تصاعد نفوذ العسكريين في الحكم وإشتراكهم في الحياة السياسية، برز من عام **1992** وهو عهد المحاكم العسكرية أين بلغ عدد القضايا التي أحيلت إلى القضاء العسكري **34 قضية**، أحيل بمقتضاها **1033** شخص إلى محاكم عسكرية قضى **بإعدام 92** متهما **وبسجن 644 وببراءة 297**، وعلى الرغم من أنه جرى إستخدام القضاء العسكري في البداية ضد الجماعات المسلحة إلا أنه إعتبارا من عام **1995** بدأت إحالة المدنيين من غير المتهمين بإرتكاب احداث عنف إلى المحكمات العسكرية.[2]

تعد المؤسسة العسكرية في عهد "**مبارك**" بأنها يد الدولة السلطوية في تنفيذ مشروعات متعلقة بالإصلاح والتطوير التكنولوجي[3]، ما ساعدها على تطوير قواتها ومواكبة الأسلحة المتطورة، فقد قدرت القوات العسكرية المصرية في عهد

(1)- محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية" (رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر 2014-2015)، 52.

(2)- نفس المرجع.

(3)- هاني سليمان، العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015)، 42.

مبـارك البريـة **480.000 ألـف مقاتـل، ومليـون مـن الجنـود الإحتيـاط،** يمتلـك الجـيش المصـري **3980 دبابـة قتاليـة** و **2760 مـدافع،** وفرقـا خاصـة مثـل: **العقـرب وفرقـة 777** و**الصاعقة.**

وشـاركت هـذه الفـرق فـي منـاورات كبـرى مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و بريطانيـا وألمانيـا وفرنسـا وإيطاليـا، وقـد تـزود سـلاح المـدرعات المصـري فـي العشـر سـنوات الأخيـرة بحـوالي **1125 دبابـــة** متقدمـة مـن طـراز **M1A1ABAMS** الأمريكيـة، وتـم تطويرهـا إلـى **M1A2** فـي نهايـة **2010**، ودبابـات "**البرادلـــي**" وقـام خـط الإنتـاج المصـري الأمريكـي للـدبابات فـي عـامي **2011/2010** بتصـنيع مـا بـين **100** و **200** دبابـة جديـدة، أمـا بالنسـبة للقـوات الجويـة المصـرية تقـدر بـ**19 ألـف طـائرة ميـراج 2000**، بالإضـافة إلـى تطـوير **32 ألـف طـائرة** مـن أنـواع **إف-4 فـانتوم الثانيـة، وسـي 130 هيركـوليز**، وتسـتخدم **6+2** طـائرة إنـذار وتحكم مـن طـراز **إي- 2 هـوك آي**، ويقـول "**شـتاينتز يوفـال chtaintez yeuval**" الـرئيس السـابق للجنـة الشـؤون الخارجيـة والـدفاع فـي الكنيسـة الإسـرائيلي: "إن الأسـطول البحـري المصري، أكبر **03** مرات من نظيره الإسرائيلي".[1]

وبعـد مـا تـم تشـكيل أكبـر جهـاز فـي المؤسسـة العسـكرية المصـرية "المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة" إنـدرجت تحتـه الأفـرع الرئيسـية للقـوات المسـلحة مثـل: القـوات الجويـة والقـوات البحريـة وقـوات الـدفاع الجـوي، والقـوات البريـة المتضـمنة المشـاة

(1)- ياسر علي محمد لوز،" دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011" (رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر، 2013-2014)، 65.

والمـدرعات والمهندسـين العسـكريين والمدفعيـة مـن اهـم مهامـه قيـادة غرفـة العمليـات الرئيسية خاصة في حالة الحرب.

يتشكل المجلس من عدة أعضاء أبرزهم:

- ✓ القائد الاعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع المشير "**محمد حسين طنطاوي**".
- ✓ رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق "**سامي عنان**".
- ✓ قائد القوات الجوية المصرية الفريق "**رضا محمود حافظ**".
- ✓ قائد القوات البحرية المصرية الفريق "**أسامة أحمد الجندي**".
- ✓ قائد قوات الدفاع الجوي المصري الفريق "**عبد المنعم إبراهيم بيومي**".
- ✓ رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اللواء أركان حرب "**محمد عبد الله**".
- ✓ قائد المنطقة العسكرية اللواء "**توحيد توفيق عبد السميع**".
- ✓ قائد المنطقة الشمالية العسكرية اللواء أركان حرب "**تبيل محمد فهمي**".
- ✓ قائد المنطقة الجنوبية العسكرية اللواء أركان حرب "**محسن الشاذلي**".
- ✓ قائد قوات حرس الحدود المصري اللواء أركان حرب "**أحمد يوسف عبد النبي**".
- ✓ قائد الجيش الثاني الميداني اللواء أركان حرب "**محمود فريد حجازي**".
- ✓ قائد الجيش الثالث الميداني اللواء أركان حرب "**صدقي صبحي**".
- ✓ مساعد وزير الدفاع للشؤون الدستورية والقانونية اللواء "**ممدوح شاهين**".
- ✓ مساعد وزير الدفاع رئيس هيئة التنظيم والإدارة اللواء "**محسن الفنجري**"[1].
- ✓ مدير إدارة الشؤون المعنوية اللواء أركان حرب "**أحمد أبو الدهب**".

(1)- الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 30-31.

- ✓ مساعد وزير الدفاع لشؤون التسليح اللواء "**محمد العصار**".
- ✓ مساعد وزير الدفاع اللواء "**مختار الملا**".
- ✓ مساعد وزير الدفاع اللواء "**عادل عمارة**".
- ✓ اللواء "**ممدوح عبد الحق**"، واللواء "**طارق المهدي**".
- ✓ رئيس المخابرات الحربية والإستطلاع اللواء "عبد الفتاح السيسي".

ومن أهم العوامل التي ساعدت النخب العسكرية داخل بيئة النظام السياسي من ممارسة دورها السياسي والتأثير في الحياة السياسية:

- ميراث النخبة العسكرية المصري، وتعزيز صورة العسكريين في الذاكرة المصرية وإرتباطه بمواصفات طولية من خلال الحروب التي خاضتها.
- الأصول الإجتماعية للنخبة العسكرية المصرية حيث ظل الجيش على الدوام أحد وسائل التحديث والتنمية والحراك الإجتماعي، وهي المؤسسة الوحيدة التي ينخرط بها كل المصريين.
- العقيدة الوطنية للجيش المصري، حيث لا تسيطر على النخب العسكرية المصرية وتوجهات أيديولوجية معينة، كما لم يتضح ميول يسارية أو يمينية أو دينية متشددة لقادتها السياسيين، ولكن هناك توجهات إستقلالية وطنية، وهي تمثل جوهر العقيدة السياسية للمؤسسة العسكرية المصرية.[1]

(1)- سلامة معتز، الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة مجلة الديمقراطية 53(2014)، 61-63.

المطلب الثاني: سياسة حسني مبارك تجاه المؤسسة العسكرية

بعد ما تولى محمد حسني مبارك سدة الحكم عمد إلى دمج القوات المسلحة ضمن نظامه، ووضع في المناصب العسكرية كل شخص يراه مواليا له ويشكل سندا لبقائه في الحكم.

فقد نزع مبارك عن المؤسسة العسكرية الصبغة والدور السياسي الذي كانت تتمتع به في المقابل عزز من نفوذها والمحسوبية في المؤسسات المدنية دولة، وبداية من عام **1991** وسعت القوات المسلحة توغلها في كل مجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في نظام محمد حسني مبارك، يتم تعيين الضباط الكبار بعد التعاقد في مناصب رئيسية في الوزرات والهيئات الحكومية والشركات التي تملكها الدولة، فقد ساهمت هذه السياسة التي إنتهجها محمد حسني مبارك تجاه القوات المسلحة للمؤسسة العسكرية في خلق "**جمهورية الضباط**" التي صارت أداة أساسية لدعم السلطة الرئاسية مع قدرتها في الحفاظ على نفوذها السياسي.[1]

كما إتبع نظام محمد حسني مبارك سبيلين للتحفيف من تبرم الجيش: **الأول** بترقيته من خلال منح مزايا مادية جديدة لمنتسبي القوات المسلحة ولا سيما الضباط، وتوسيع الخدمات والإمتيازات التي يحصلون عليها، مثل الإسكان والرعاية الصحية والإجتماعية والإستفادة من دعم السلع الإستهلاكية، وحتى فتح مجال

(1)- منه الله جلال، دولة الجيش من محمد علي السيسي، بوست ، اطلع عليه بتاريخ 25ماي 2017
HTTPS//WWW. Soso post.com/ the- egyption- history

التعليم العالي لأبناء الضباط، أما السبيل **الثاني** التوسع في الدور الجديد للجيش في مجال التحديث والتنمية.

لقد وسع الجيش نشاطه في ظل النفوذ الممنوحة له من طرف الرئيس محمد حسني مبارك بشكل ضخم في المجالات التي كانت حكرا على المدنيين فقط، وجرى التوسع بشكل أسرع في **03** مجالات عامة: إنتاج السلاح وغيره من المصنوعات والزراعة والإصلاح الزراعي والبناء والمرافق هذا النشاط للجيش سمح له من تحقيق مكتسبات مادية كبيرة[1]، حيث يسيطر على تلث1/3 الناتج المحلي المصري، كما تميز بقدرته على جذب شركاء الإستثمار الاجنبي بشكل قوى، ما جعل الدخل السنوي للمؤسسات الإقتصادية التابعة للجيش المصري مليارات الدولارات[2]، كونها مؤسسة غير خاضعة للرقابة من أي جهة مدنية بإعتبار أن نشاط القوات المسلحة الإقتصادية يدخل في نطاق "**الأمن القومي المصري**".

إلا انه في فترة الثمانينات شهدت الصحافة المصرية سِجَالاً غير مسبوق عن النفوذ التي يتمتع بها الجيش المصري وبسط قوته على جل مقدرات الدولة وتغلغله داخل مؤسسات الدولة المدنية، وقد أثيرت قضايا الدور السياسي للجيش وإخضاع ميزانيته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والفصل بين وظيفة وزير الدفاع ووظيفة قائد الجيش، ورفض الضوابط الخاصة والمباشرة بين القوات المسلحة والولايات المتحدة الأمريكية والإعتراض على إمتيازات العسكريين وتدخلهم في

(1)- سليمان، العلاقات المدنية العسكرية، 44.

(2)- الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 52.

النشـــاط الإقتصـــادي والإجتمـــاعي، وكـــذلك الإمتيـــازات القضـــائية للعســـكريين وغيرهـــا ومثلـت هـذه الإعتراضـات التـي تناولتهـا الصـحافة المصـرية عنصـرا مهمـا مـن عناصـر التـوتر بـين قطـاع مـن الصـفوة المدنيـة مـن ناحيـة والصـفوة العسـكرية المدنيـة الحاكمـة من ناحية أخرى[1].

ومـن أهـم العوامـل الداخليـة التـي سـاهمت فـي قـوة المؤسسـة العسـكرية فـي مصـر وأدت إلـى نقـص السـيطرة المدنيـة فـي عهـد الـرئيس مبـارك نجـد أهـم هـذه العوامل متمثلة في:

1/ عقيدة المؤسسة العسكرية:

بغـض النظـر عـن أي خـلاف مـع المؤسسـة العسـكرية فـي إدارة شـؤون الـبلاد إلا ان عقيـدة المؤسسـة العسـكرية فـي مصـر تبقـى عقيـدة وطنيـة قوميـة، فـلا شـك أن الجـيش المصـري لا يحمـي عقيـدة دينيـة أو طائفيـة عرقيـة بـذاتها ولكنـه يحمـي النظـام الجمهـوري المصـري وهـي نقطـة لا يجـب إغفالهـا ضـمن عناصـر قـوة وإسـتقلالية المؤسسة العسكرية في مصر.

2/ التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية:

كـذلك يلاحـظ ان الجـيش المصـري يمتـع بهيراركيـة وتماسـك شـديد بـين أجنحتـه المختلفة و يحافظ على صفوفه من الإنشقاق في ظروف عصيبة قد تشهدها البلاد.

(1)- سليمان، العلاقات المدنية العسكرية، 45.

3/ الموارد الإقتصادية المتاحة للمؤسسة العسكرية:

كما أسلفنا سابقا ناهية عن إدارته مجموعة من المشاريع الإقتصادية بشكل مستقل ومنفصل عن ميزانية الدولة.[1]

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صنع القرار السياسي في عهد مبارك

لقد تميزت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية في عهد "**مبارك**" بالإنسجام التام، حيث تولى العديد من أفراد المؤسسة العسكرية مناصب مهمة ومميزة داخل السلطة التنفيذية، وتولى عدة أشخاص منصب وزارة الدفاع وكان آخرهم المشير "**محمد حسين الطنطاوي**" الذي تولى المنصب من **20** ماي **1991**، وفي عام **1993** ترقى إلى رتبة مشير وهي أطول فترة حكم لمنصب وزير الدفاع، حيث كان يتمتع المشير بعلاقة وطيدة ومرموقة لدى "مبارك".[2]

وطبقا لدستور **1971** الذي إستمر العمل به في عهد الرئيس "**مبارك**" يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويضع بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها بالإضافة إلى توليه لمنصب القائد الاعلى

(1)- فريق سياسي، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر، التحرك للأمام"، مشكاة، بيت الحكمة لصناعة القرار، 01 (2012)، 26-28.

(2)- محمد الباز، سقوط الآلهة: كيف إنهار مبارك ورجاله جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012)، 30.

للقـوات المسـلحة، ورئاسـة المجلـس الأعلـى للشـرطة ورئاسـة مجلـس الـدفاع الـوطني الذي خصه الدستور بالنظر في الشؤن الخاصة بوسائل تأمين الدولة وسلامتها.[1]

العديد من القرارات التي إتخذها **مبارك** على الصعيد الداخلي أهمها:[2]

- ✓ **فـي سـبتمبر 2003:** تـم إلغـاء **14** مـادة بصـفته الحـاكم العسـكري للـبلاد، مـن الـ **21** مادة من قوانين الطوارئ المعمول بها بعد إغتيال السادات.
- ✓ **فـي سـبتمبر 2003:** أعطـى أوامـره لـوزير الداخليـة المصـري بوضـع قـانون جديـدة يسـمح لكـل مصـرية متزوجـة أجنبـي بحصـول أبنائهـا علـى الجنسـية المصرية.
- ✓ **فـي ديسـمبر 2006:** قـام بإحالـة **40** مـن قيـادات الإخـوان المسـلمين إلـى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد.
- ✓ **فـي ينـاير 2011:** قـرر فـرض حظـر التجـوال لأول مـرة منـذ **1981** مـن تطبيق قانون الطوارئ.

كثيـرا مـن البـاحثين يـرون أن عمليـة صـنع القـرار العسـكري فـي عهـد الـرئيس "**مبـارك**" أصـبحت أكثـر مؤسسـية، وأن أسـلوب "**مبـارك**" وقدرتـه علـى صـنع القـرار السياسـي فـي المجـال العسـكري تسـتند إلـى التـأني والهـدوء والثقـة فـي الـنفس والموضـوعية وعـدم ردة الفعـل، وأن إتخـاذ القـرار يقـوم علـى الدقـة فـي المعلومـات مـن أجهـزة ومؤسسـات الدولـة التـي تصـب عنـد هيئـة المستشـارين والتـي تتعامـل معهـا

(1)- هلال، تطور النظام السياسي في مصر، 236.

(2)- إيهاب كمال، صناعة الطغاة: ثورية البدايات والنهايات المؤلمة (القاهرة: دار الكرنك للنشر والتوزيع، 2012)، 104.

بموضـوعية طبقـا للأهـداف القوميـة، بحيـث يصـبح أي قـرار سياسـي يتخـذ صـحيحا ومناسب للمواقف أو المشاكل.[1]

كمـا أكـد وزيـر الخارجيـة فـي حكومـة "**مبـارك**" "**أحمـد أبـو الغـيط**" أن جهـاز المخـابرات العامـة لـديها تـأثير كبيـر فـي تنفيـذ عناصـر محـددة فـي السياسـة الخارجيـة علـى مـدى سـنوات مـن إنشـائها منـذ عـام **1957**، كمـا كـان لهـا تأثيرهـا الواضـح فـي علاقـات مصـر بالـدول العربيـة أبرزهـا علاقـات مصـر بليبيـا منـذ الإنقـلاب العسـكري للـرئيس "**معمـــر القـــذافي**" فـي **أول ســبتمبر 1969** وفـي العلاقـة مـع الجزائـر منـذ الحصـول علـى الإسـتقلال عـام **1963**، فبـالرغم مـن وجـود سـفراء مصـريين ناشـطين ذوي معرفـة وثقـة بـأمور هـذه الـدول فقـد كـان ضـباط المخـابرات يمثلـون نفـوذا هامـة فـي مصر مهما كان وزراء الخارجية لديهم نفوذ وتأثير على الرئيس الحاكم.[2]

وتحـدث **أبـو الغـيط** علـى أن السـودان خيـر مثـال واضـح لـدور المخـابرات فيهـا مـن حيـث التواجـد والنفـوذ، فبعـد ان مـارس "**مجـدي عبـد المـنعم عمـر**" مهامـه كسـفير لمصر لدى الخرطوم، ثم عاد ورشح وكيل المخابرات العامة في مصر.

والمتتبـع لعمليـة صـنع القـرار فـي مصـر بالتـداول مـا بـين العسـكريين والمـدنيين فـي السـلطة يلاحـظ أنهـا قـد شـهدت بـروزا واضـحا لـدور جهـاز المخـابرات العامـة، حيـث وضـع مبـارك ملفـات محـددة ومهمـة فـي يـد هـذا الجهـاز، نتيجـة لتمتعـه بثقـة مـن

(1)- أحمد علي، جمال عبد الناصر زعيم مصر والعروبة (القاهرة: فاروس للنشر والتوزيع، 2010)، 485.

(2)- الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 89.

الـرئيس، ويعتمـد الجهـاز فـي صـنع القـرار علـى المعلومـات ويعـرض علـى الـرئيس آراء وبدائل للإختيار الأنسب لأي قرار سياسي.

ونظـرا لأهميـة جهـاز المخـابرات فـي المؤسسـة العسـكرية قـام مبـارك بإحالـة العديـد مـن القضـايا العربيـة المهمـة إليـه فكـان أبرزهـا ملـف المصـالحة الفلسـطينية، أيـن لعـب هـذا الجهـاز دورا رئيسـيا وفعـالا فـي تسـيير ملـف المصـالحة، وكانـت جـل اجتماعاتـه المنعقـدة فـي مصـر هـو حرصـها علـى تـأمين حـدودها الشـمالية الشـرقية ذات الحساسـية العالميـة، والسـبب الآخـر أنـه لا يمكـن للفصـائل تجـاوز مصـر سياسـيا وجغرافيـا، فقـد وضـع مبـارك فـي فتـرة حكمـه نقـل سياسـاته علـى المتحـاورين الفلسـطينيين حفاظـا علـى أمنهـا القـومي وتعـددت أوجـه هـذا الضـغط بهـدف إتمـام المصـالحة سـواء بـإغلاق معبـر رفـع أو منـع السـفر لرمـوز العمـل الـوطني، مـا دفـع حركـة حمـاس إلـى إعتبـار هـذا الضـغط موجـه إليهـا وإتهمـت القيـادة المصـرية بإتبـاع سياسـة الكيـل بمكيـالين والوقـوف مـع حركـة فـتح فـي مواجهـة حركـة حمـاس، مـع ان حماس كانت دائما حاضرة في إجتماعات القاهرة ولم يتم إستبعاد ممثليها مطلقا.[1]

(1)-أشرف المبيض، المصالحة الفلسطينية ما بين رئاسة مبارك ومرسي، وكالة معا الإخبارية: 2013،أطلع عليه بتاريخ 13 ماي، 2017،

http//www.moonneus.net/orh/view details.aspx. !?id. 592248،

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها تجاه ثورة 25 يناير 201

إن الظـــروف الصـــعبة والمزريـــة التـــي يعيشـــها الشـــارع المصـــري، دفعـــت بـالملايين مـن المصـريين بـالخروج إلـى **ميـدان التحريـر** والمطالبـة بـالتغيير والإصـلاح وتلبيـة إحتياجـاتهم فـي **25 مـــن ينـــاير 2011**، وهنـا سـنتطرق لتفصـيل فـي اهـم الأسـباب الدافعـة إلـى إعـلان ثـورة الغضـب ضـد النظـام، وكيـف تعاملـت المؤسسـة العسكرية مع الوضع.

المطلب الأول: أسباب ثورة 25 يناير 2011

ظـل الـرئيس المصـري **حسـني مبـارك** فـي الحكـم لمـدة **30 عامـا** ولـو إسـتطاع أن يظـل أكثـر مـن ذلـك لفعـل، لكنـه أراد أن يكـرس وجـوده بمحاولـة التوريـث لإبنـه جمـال، ونتيجـة للظـروف المزريـة التـي يعيشـها المصـريون أدركـوا أن تغييـر أحـوالهم الإقتصـادية والإجتماعيـة والسياسـية لـن تتحقـق إلا عـن طريـق تغييـر السـلطة الحاكمـة، ومن بين اهم الأسباب التي دفعت بالشعب المصري للخروج والمناداة بالتغيير:[1]

1/ الأسباب الداخلية: لقد تنوعت بين جوانب أساسية هي:

* **الجانـــب السياســـي:** مـن اهـم الأسـباب السياسـية التـي دفعـت بالشـعب للخـروج إلـى الشوارع ضد النظام ما يلي:

(1)-علي لوز، دور المؤسسة العسكرية، 86.

- إستبدادية الحكم ومحاولة التوريث من خلال جعل جمال مبارك من أبرز أعضاء الحزب الوطني وإظهاره بالمقدمة في المؤتمرات والندوات، كما مارست السلطة الحاكمة سياسة التضييق بوضع قيود وشروط تعجيزية تعيق الاحزاب الصغرى من ممارسة نشاطها، واللجنة المسؤولة عن قبول تشكيل أي حزب أو رفضه عادة ما يترأسها مسؤول من الحزب الوطني.
- إعلان قانون الطوارئ وممارسة سياسة القمع من طرف الشرطة وجهاز الأمن ضد المواطنين، كما شهدت مصر عدة حالات من التعذيب والسجن العمد بحق المواطنين المدنيين التي قد تؤدي إلى الموت أحيانا من طرف جهاز امن الدولة بحجة محاربة الإرهاب.[1]
- تزوير الإنتخابات التشريعية وعدم توفير قنوات سليمة للمشاركة السياسية، فنتائج الإنتخابات أفرزت عن فوز الحزب الوطني بأغلبية ساحقة بنسبة **90% عام 2010.**[2]
- هيمنة الدولة والحزب الوطني على مؤسسات الدولة خاصة الإعلام، فقد أصبح الإعلام في عهد مبارك أداة يسيرها النظام كيف ما يشاء ووفق ما يتناسب ومصالحه ما جعله فاقدا للمصداقية الإعلامية.
- عدم توفر أحزاب معارضة للسلطة الحاكمة فهي عبارة عن أحزاب صورية وهشة وبعيدة عن السلطة السياسية، فالحزب الوحيد الذي يملك النفوذ والقوة والتأثير على المؤسسات الدولة هو الحزب الوطني الحاكم.

(1)-علي لوز، دور المؤسسة العسكرية ، 87.

(2)- عماد ناصف، محاكمات الثورة (القاهرة: المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، 2011)، 20.

* **الجانب الإجتماعي:** تمثلت المشاكل الاجتماعية التي يعانيها الشعب المصري في

- معانـــاة المـــواطن المصـــري مـــن المشـــاكل اليوميـــة مثـــل صـــعوبة المواصـــلات، ضـــعف التعلـــيم، إرتفـــاع نســـبة الاميـــة إلـــى **39.4%**، فســـاد الإعـــلام وتســـخيره لتحقيـق أهـداف النظـام دون الإهتمـام بمطالـب الشـعب، مـع إنتشـار الطبقيـة فـي اوسـاط المجتمـع وزيـادة الفجـوة بـين طبقـة الأغنيـاء المتمثلـة فـي رجـال الأعمـال والتجار والفنانين والطبقة الفقيرة الكادحة.
- تـــدهور الحالـــة الصـــحية لأغلـــب ســـكان المجتمـــع المصـــري وتضـــاعف نســـبة الإصـــابة بالســـرطان ثمـــاني **(08)** مـــرات، إضـــافة إلـــى مرضـــى الســـكري حيـــث بلـــغ عـــددهم حـــوالي ســـبعة ملايـــين، وكـــذلك إرتفـــاع نســـبة المـــدخنين إلـــى **80%** من الشباب.
- إنتهـــاج سياســـة القمـــع والترهيـــب والإعتقـــالات مـــن طـــرف الشـــرطة ضـــد الشـــعب وإتبـــاع أســـلوب ســـوء المعاملـــة، مـــا ادى هـــذا إلـــى إمـــتلاء المعـــتقلات بأصـــحاب الآراء والأفكـــار، حيـــث بلـــغ عـــدد القضـــايا فـــي المحـــاكم إلـــى حـــوالي **20 مليـــون قضية** أقدمها منذ **38 عاما** إلى الآن.[1]

(1)-علي لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية، 87.

*** الجانب الإقتصادي:**

- إنتشـار ظـاهرة الفقـر حيـث أن **80%** مـن المصـريين يعيشـون تحـت خـط الفقـر[1]، نتيجـة إنخفـاض الـدخل الفـردي وسـيطرة الطبقـة الأرسـتقراطية علـى أموال وخيرات البلاد.
- إنتشـار البطالـة داخـل الوسـط المصـري حيـث بلغـت عـام **2006** إلـى **29%**.[2]
- إرتفـاع الأسـعار وتراجـع قيمـة العملـة وتـراكم الـديون الخارجيـة علـى مصـدرها، أعـاق الحكومـة مـن تنفيـذ سياسـتها العامـة وتأديـة مهامهـا الإقتصادية، أدى ذلك إلى تدني الاجور وعدم رضى الشعب على النظام.
- تصـدير الغـاز الطبيعـي مـن مصـر لإسـرائيل بأسـعار متدنيـة منـذ توقيـع إتفاقيـة **2005** عكـس مـا يبـاع فـي السـوق، مـا جعـل المـواطن المصـري يشـعر بالضـيق، لان خيـرات بلـده تبـاع لإسـرائيل التـي كانـت ولا زالـت تمثـل خطرا على الامن القومي المصري خاصة في شبه جزيرة سيناء.[3]
- فـي عهـد وزيـر الإقتصـاد "**يوسـف بطـرس غـالي**" ارتفعـت الضـرائب علـى السـلع وتـم بيـع الاراضـي الزراعيـة بأسـعار زهيـدة للمسـتثمرين إضـافة إلـى

(1)- طارق زكريا، ثورة شعب مصر (مصر: طنطا بوك هاوس للنشر والتوزيع، 2011)، 100.

(2)- ناصف، محاكمات الثورة، 21.

(3)- علي لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية، 88.

بيـع الشـركات الحكوميـة الكبيـرة[1]، للأجانـب، مـا أثـر سـلبا علـى الحيـاة المعيشية للمواطن الذي وقف عاجزا عن تلبية إحتياجاته.

*** الأسباب الخارجية:**

لـم يكـن الشـعب المصـري راضـيا عـن السياسـة الخارجيـة فـي عهـد الـرئيس "مبـارك" تجـاه الـوطن العربـي خاصـة فـي السـنوات **العشـرة (10)** الأخيـرة التـي شـهدت مواقف سلبية غامضة وضعفها السياسي في مواجهة الأزمات كان أبرزها:

- ✓ الغـزو الأمريكـي للعـراق عـام **2003** والـدور السـلبي الـذي لعبتـه مصـر تجـاه دولـة عربيـة تحتـل، ومـا ترتـب عليـه مـن فتنـة طائفيـة بـين السـنة والشـيعة وإعـدام الـرئيس "**صـــدام حســين**"، مـا دفـع الأطـراف العراقيـة بـدعوة مصـر إلـى تفعيـل دورها ونشاطها السياسي في المنطقة.[2]
- ✓ السياسـة الخارجيـة لمصـر تجـاه القضـية الفلسـطينية خاصـة فـي العقـد الاول مـن القـرن الحـادي والعشـرين أشـبه مـا يكـون بـالمتفرج، فمنـذ بدايـة الحصـار الإسـرائيلي علـى قطـاع غـزة والحكومـة المصـرية تمـارس دور تضـييق الخنـاق علـى الشـعب الفلسـطيني بغلـق معبـر رفـع البـري، وبنـاء جـدار فـولاذي فـي محاولـة لإغـلاق الانفـاق الآتيـة مـن فلسـطين إلـى مصـر وفشـل هـذه الاخيـرة فـي إيقاف الحرب على قطاع غزة عام 2008.

(1)- ناصيف، محاكمات الثورة، 102.

(2)- أحمد أبو الغيظ، شهادتي في السياسة الخارجية المصرية 2004-2011(الجيزة: دار نهضة، مصر للنشر، 2013)، 334.

- ✓ زيـادة التـدخل الإسـرائيلي فـي المنطقـة دون مواجهـة حازمـة مـن الطـرف المصـري فـي قـارة أفريقيـا بعـد إنقسـام السـودان إلـى دولتـين، والمشـكل الـذي يهـدد الامـن القـومي المصـري بعـد هـذا الإنقسـام أن الدولـة الجديـدة أصـبحت ركيـزة أمريكية إسرائيلية **(قاعدة عسكرية)**.
- ✓ حـرب إسـرائيل علـى لبنـان عـام **2006** وتراجـع الـدور الإقليمـي المصـري فـي المنطقـة، حيـث تمثـل الموقـف الرسـمي المصـري تجـاه عمليـة إختطـاف الجنـديين الإسـرائيليين بوصـفها "**المغـامرات غيـر المحسـوبة وغيـر المسـؤولة دون الرجـوع إلـى السـلطة الشـرعية والتنسـيق مـع الـدول العربيـة**" هـذه التصريحات من وزارة الخارجية لم تكن مرضية للشعب المصري.[1]

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية تجاه مجريات الثورة

إختـار المتظـاهرون يـوم الثلاثـاء 25 ينـاير 2011 للنـزول إلـى الشـوارع والمطالبـة بإسـقاط النظـام ورحيلـه مـن سـدة الحكـم، وأطلقـوا عليـه إسـم يـوم الغضـب، الموافـق "**لعيـد الشـرطة المصـرية**"، كانـت الـدعوى عامـة بـادرت بهـا بعـض الحركـات الإحتجاجيـة والقـوى السياسـية المعارضـة ومـن أهـم المسـتجابين للـدعوة "**حركـة كفايـة**" "**وشـباب 6 أبريـل**"، وتباينـت مواقـف الاحـزاب السياسـية منهـا مـن شـارك بشـكل رسـمي ومنهـا مـن إكتفـى بالتضـامن مـع المظـاهرات، ومنهـا مـن أغلـق مقـره بحجـة أن يـوم **25 يناير** عطلة رسمية.

(1)-علي لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية، 91.

المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013

كانـت هتافـات الثـوار فـي ميـدان التحريـر تنـادي "الشـعب يريـد إسـقاط النظـام إرحـل- إرحـل"[1]، وفـي هـذا اليـوم نلاحـظ بدايـة تـدخل أجهـزة الأمـن، دون ظهـور لأي تـدخل مـن طـرف الجـيش، حيـث نشـرت سـيارات الأمـن المركـزي والسـيارات المصـفحة، وعربـات الإطفـاء، وسـيارات الإسـعاف، وإنتشـر رجـال الامـن بـالزي المـدني والعسـكري، ولـوحظ تواجـد أمنـي بشـكل كثيـف فـي منـاطق وسـط القـاهرة، ومـع تـوالي أيـام التظـاهرات وتمسـك الجمـاهير بمطالبهـا، قـرر الـرئيس حسـني مبـارك بصـفته الحـاكم العسـكري الأعلـى حظـر التجـول فـي جميـع أنحـاء الجمهوريـة إبتـداءا مـن السـاعة **18:00 مســاءا** وحتـى السـاعة **07:00 صــباحا**، وفـي نفـس اليـوم عـرض الـرئيس "**مبــارك**" علـى "**المشــير طنطــاوي**" منصـب نائـب الـرئيس وتشـكيل الحكومـة الجديـدة لكنـه رفـض[2]، لإدراك "**مبــارك**" أن الجـيش لـن يقـف بجانبـه، ولـن يسـاند الشـرطة فـي قمـع المظـاهرات، وهنـا أصـدرت الأوامـر بتـدخل القـوات المسـلحة لفـض التظـاهرات مـن وسـط الـبلاد لكـن التعليمـات التـي قـدمت للجـيش بعـد نزولـه إلـى الشـوارع تقضـي بالتعامـل الحسـن مـع المتظـاهرين، ومراعـاة الـروح المعنويـة، وعـدم إسـتخدام العنـف مـع المتظاهرين ومنع إستخدام النيران في جميع الأحوال.

(1)- مصطفى مندور، حتى نجنى ثمار الثورة (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، 41.

(2)-الباز، سقوط الالهة، 63.

ومن أبرز التدخلات المنظمة التي قام بها الجيش على النحو التالي:[1]

- **في تمام الساعة 05:30ص**: صدر توجيه بعدم إستخدام أي من أنواع الأسلحة ضد المتظاهرين، والإكتفاء بالنداءات والمياه لتفريق المحتجين في حالة حدوث أي إعتداءات.
- **في تمام الساعة 06:30ص**: وصول قوات مدرعة لتامين مطار القاهرة.
- **في تمام الساعة 08:30ص**: وصول قوات خاصة لتأمين جميع السفارات داخل محافظتي القاهرة والجيزة، ووصول مدرعات لتأمين الميادين الرئيسية ميدان التحرير، رمسيس، المطرية.....إلخ.
- **في تمام الساعة 20:00ص**: مساءا نجحت القوات الخاصة المصرية تامين المتحف المصري، ومحاولة السيطرة على اعمال النهب والسرقة، كما أمنت مقار مجلس الشعب والشوري والإذاعة والتلفزيون.
- **في تمام الساعة 21:00ص: إلى حدود الساعة 22:00ص مساءا:** وصول قوات مدرعة لتامين المطبعة الخاصة بالنقود وسجن طرة وقلعة صلاح الدين والمناطق الأثرية.

تؤكد التحليلات أن نزول الجيش للشارع ليس الهدف منه الصدام مع المتظاهرين، ولكن لتامين البلاد التي أوشكت أن تنهار بعض المناطق الحيوية فيها، وفي ظل هذه الظروف شعر "**مبارك**" بالفجوة بينه وبين المؤسسة العسكرية، فقام بزيارة غرفة

(1)- مصطفى بكري، الجيش والثورة قصة الأيام الأخيرة (القاهرة: دار أخبار اليوم، 2011)، 118.

العمليات التي تدار منها الحروب ليشعر الشارع المصري بأن زمام الامور ما زالت بيده، لكن في الحقيقة أن السلطة بدأت تنفلت منه تدريجيا، عندما حدد الجيش موقفه بمساندة الشعب في ثورته، ومع توالى الأيام وتصاعد العنف وتدخل الجيش لفض النزاعات والصراعات، حاول الرئيس مبارك جذب المتظاهرين من خلال خطابه العاطفي يوم **10 فبراير** إلا أنه فشل، وفي يوم الجمعة التي سميت **(جمعة الحسم - جمعة الزحف) 11 فبراير 2011** خرجت مظاهرات حاشدة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون مطالبة بتنحي الرئيس **مبارك**، وفي تمام الساعة **السادسة مساءا** قرر الرئيس **مبارك** التنحي عن سدة الحكم، فعمت فرحة عارمة وسط الشارع المصري نتيجة هذا القرار، وقد جاء هذا البيان الذي ألقاه نائب رئيس الجمهورية "**عمر سليمان**" نتيجة لضغوط المؤسسة العسكرية على الرئيس والنائب معا، كون الجيش في بدايات الثورة لم يظهر نيته في الخروج على الرئيس أو مناصرة الشعب بل كان حياديا، ومع تزايد تأزم الأوضاع مارس الجيش ضغوطاته في دفع النائب "**عمر سليمان**" بالخروج وإلقاء بيان التنحي، وهنا يمكن القول بأنه إنقلاب أبيض على رئيس فقد شرعيته من الشعب، وفي اليوم التالي حسم المجلس العسكري الاعلى الأمر، بشروعه في حل البرلمان وتعليق الدستور، وأنه سيتولى إدارة شؤون البلاد لمدة **06 أشهر** لحين إجراء إنتخابات[1]، وتكوين أحزاب سياسية تكون قادرة على خوض العراك السياسي.

(1)- بكري، الجيش والثورة قصة الأيام الأخيرة، 294.

ولقد خلص الأستاذ "**محمد حسنين هيكل**" موقف الجيش من الثورة والمهام الملقاة عليه، بعد نزوله إلى الميدان وإلتحاقه مع الجماهير في شوارع مصر، في عدة نقاط أهمها ما يلي:[1]

- أن القوات المسلحة المصرية هي فكر الدولة وأساسها، ليست مجرد أداة تحت سلطة أي نظام يظهر على الساحة.
- أن القوات المسلحة بعد خروجها إلى ميادين الشوارع هي بمثابة حكم فاصل بين الشعب صاحب الشرعية ومصدرها، وبين نظام فقد شرعيته ولم يعد يملك إلا أدوات الإجبار وإستعمال العنف للبقاء.
- الملايين من الجماهير المصرية أمسكت بالشرعية في يدها، لكنها لم تجد هذه اللحظة تعبيرا سياسيا عتها، يستطيع أن يحدث من موضع ثقة.

لكن عند تنحي "**مبارك**" عن السلطة وتولى المجلس العسكري إدارة البلاد، تخوف الشعب من إستمرار حكم العسكر، لذلك طالب المتظاهرون بضرورة الإنتقال السلمي للسلطة في أقرب الآجال، وقد نشرت صحيفة الأهرام يوم **13 فبراير 2011**، رسالة من المجلس العسكري يتعهد فيها بسلطة مدنية مع إنتقال سلمي للسلطة وبطريقة ديمقراطية شرعية، مع الحفاظ على المعاهدات الدولية.

(1)-على لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية، 99.

المطلـــب الثالـــث: المـــؤثرات الداخليـــة الخارجيـــة إنعكاســـها علـــى دور المؤسسة العسكرية تجاه الثورة

لقد شكلت البيئة الداخلية والخارجية مسرحا للقوات العسكرية المصرية لتبسط نفوذها وسيطرتها على الوضع الامني داخليا، ولتشكل قوة إقليمية لفرض هيمنتها وضغوطها في منطقة الشرق الأوسط في ظل وجود مجموعة من المؤثرات أبرزها:

1/ على المستوى الداخلي: هناك مجموعة من المؤثرات الداخلية أهمها:

* **هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد:** الجيش المصري قوة عسكرية ضخمة، من حيث العدة والعتاد المذهل الذي يعتبر عبئا على ميزانية الدولة، فالمؤسسة العسكرية المصرية تختلف عن الكثير من المؤسسات العسكرية في دول أخرى فهي تتحكم في **ثلث** الإقتصاد المصري، كما لها نفوذ وصلاحيات في شتى المجالات وفي جميع مؤسسات الدولة المدنية بمختلف ميادينها، ولعل السبب وراء منح الرئيس **مبارك** جل هذه الإمتيازات للجيش ليضمن ولاءه وعدم معارضته في سياساته الداخلية والخارجية .[1]

هذه الهيمنة والنفوذ التي يتمتع بها الجيش المصري مكنته من التدخل في ثورة **25 يناير 2011** والتخلي عن مبارك ومساندة الشعب، وفتح المجال له لتدخل في أي صراع سياسي قام ويكون هو صاحب الدور الفعال.

(1)- أحمد شهاب الدين،" الإقتصاد المدني المصري منذ عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 25 يناير"، الحوار المتمدن،3268 (2013)، 05.

* **تتمتـع المؤسسـة العسـكرية بامتيـازات دسـتورية:** يوجـد **ثمـاني (08)** مـواد تخـص الجـيش فـي مشـروع الدسـتور المصـري الـذي خـرج للإسـتفتاء، لكنهـا خلـت مـن الشـفاهية فيمـا يتعلـق بالميزانيـة وعظمـت مـن سـلطات وزيـر الـدفاع، وتؤكـد الدراسـات أن الإمتيـازات الدسـتورية التـي تتمتـع بهـا المؤسسـة العسـكرية هـي التـي زادت مـن نفوذهـا، وتغلغـل تواجـدها داخـل مؤسسـات الدولـة، وبعـد سـقوط مبـارك عـرض الدسـتور للإسـتفتاء الشـعبي بعـد إجـراء تعـديلات عليـه وإعـادة صـياغته فـي أسـلوب جديـد، فبلغـت نسـبة المشـاركة فـي الإسـتفتاء والقبـول بالتعـديلات بنسـبة **77.6%** [1]، وبعـد نجـاح الثـورة كانـت مقاليـد السـلطة بيـد المجلـس العسـكري، فـأعلن الدسـتور المكمـل وهـو بمثابـة إنقـلاب نـاعم "علـى القواعـد الدسـتورية المدنيـة، بعـد فـوز **محمـد مرسـي** بالإنتخابـات الرئيسـية، وجـاء تصـرف المؤسسـة العسـكرية علـى هـذا النحـو بهـدف تقلـيص نفـوذ وصـلاحيات الـرئيس، وبقـاء الجـيش هـو المـتحكم بزمـام الأمـور والسـلطات لكـن مـع تـولى "**مرسـي**" السـلطة، تـم عـزل المشـير "**طنطـاوي**" و "**سـامي عنـان**" وبـدا أن الـرئيس المصـري الجديـد المـدعوم مـن طـرف الإخـوان المسـلمين بتوسـيع دائـرة نفـوذه وسـيطرته على البلاد.

* **الأحـداث البـارزة فـي ثـورة 25 ينـاير 2011 وموقـف المؤسسـة العسـكرية منهـا:** هنـاك العديـد مـن الأحـداث الداخليـة التـي توالـت أثنـاء ثـورة الغضـب للإطاحـة بالنظـام الحـاكم كـان أبرزهـا: "تفجيـر كنيسـة القدسـيين بالإسـكندرية، موقعـة الجمـل، أحـداث ماسـبيرو، أحـداث شـارع محمـد محمـود، احـداث العباسـية، احـداث مجلـس الـوزراء، حـل مجلـس

(1)- عصام العريان، يوميات الثورة (القاهرة: مؤسسة بداية، 2011)، 191.

الشعب، محاكمة الرئيس "**مبارك**"... وغيرها، غير أن المؤسسة العسكرية فشلت في مواجهة هذه الأحداث ومحاولة إحتوائها، أين قتل العديد من المدنيين نتيجة هذه الأحداث وتأزم الوضع الأمني بين الجيش والمتظاهرين، إلى أن تم إجراء إنتخابات ديمقراطية وضمان إنتقال سلمي للسلطة ثم محاكمة مبارك التي لم تظهر تفصيلها بعد".[1]

2/ على المستوى الخارجي: أهم المؤثرات الخارجية ما يلي:

* **علاقة المؤسسة العسكرية مع الدول العربية**: في وسط أجواء دولية، تحاول روسيا إستعادة دورها في العالم، وفي ظل أجواء إقليمية، تسعى من خلالها تركيا إستعادة أمجادها العثمانية، وطموح إيراني في المنطقة باستعادة المجد الفارسي، نجد مصر في **عهد الرئيس مبارك** أصبحت دولة غير فعالة فيما يجرى حولها من أحداث .

ففي حرب إسرائيل على قطاع غزة **2008**، كان موقف الجيش بمثابة الرجل الصامت الذي يرى الأحداث ولا يحرك ساكنا، لكن بعد ثورة **25 يناير 2011** بدأت مصر تتجه نحو تحسين علاقتها الخارجية، وإبراز دورها الفعال في القضايا الإقليمية خاصة القضية **الفلسطينية** أين أعلنت عزمها في فتح معبر رفع بشكل دائم، وفي حرب **2012** أرسلت رئيس الوزراء لتفقد الأوضاع، كذلك جاء خطاب الرئيس "**مرسى**" بلهجة داعمة للفلسطينيين مهما كان الثمن باهظا.[2]

(1)-علي لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية، 120.

(2)- عبد العليم محمد، الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية والقضية الفلسطينية (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، 191.

* **علاقــة المؤسســة العســكرية بــالمجتمع الغربــي:** تميـزت علاقـة مصـر عمومـا والجـيش علـى وجـه الخصـوص فـي عهـد مبـارك مـع الغـرب بعلاقـات جيـدة خاصـة مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، وقد حرص كلا البلدين على تحديد **(03)** أهداف لتعاونهما معا:

- ✓ تحقيق السلام والإستقرار الإقليمي.
- ✓ التصدي للإرهاب.
- ✓ الإصلاح الدائم هي المنظومة الإقتصادية لمواكبة التطور.

كما قرر كلا البلدين العمل في مجالات مشتركة منها:

- التحالف الإستراتيجي والتعاون العسكري.
- القيـام بتـدريبات ومنـاورات عسـكرية مشـتركة وتطـوير بـرامج التسـلح والتصـنيع العسكري.
- الإلتـزام بتحقيـق السـلام فـي المنطقـة ومـن الأولويـات الدسـتورية السـلمية للصـراع العربي-الإسرائيلي.

لكـن ومـع إنـدلاع الثـورة المصـرية، بـدأت مخـاوف الـدول الغربيـة مـن تغيـر سياسـة مصـر تجـاه العـالم الغربـي، إلا أن المجلـس العسـكري حـاول جاهـدا فـي فتـرة الثـورة وحتـى بعـد سـقوط مبـارك طمأنـة الـدول الغربيـة عامـة وإسـرائيل خاصـة فـي بيانـه الرابع قائلا: "بأن مصر ملتزمة بكافة الإلتزامات والمعاهدات الإقليمية والدولية".[1]

(1)- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، علاقات مصرية أمريكية، اطلع عليه بتاريخ 2017/05/25
http:// Ar, Wikipédia, org/ wiki/

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وادائها السياسي خلال المرحلة الإنتقالية

يحـــاول هـــذا المبحـــث دراســـة المؤسســـة العســـكرية فـــي توليهـــا إدارة المرحلـــة الانتقاليـة، وكيـف سـاهمت فـي إنجـاح الإنتخابـات التشـريعية والرئاسـية وتسـليم السـلطة، ثم التطرق إلى مرحلة ما بعد الإطاحة بالشرعية.

المطلب الأول: المجلس العسكري في إدارة المرحلة الإنتقالية

تسـلم المجـس الأعلـى للقـوات المسـلحة فـي مصـر إدارة شـؤون الـبلاد بعـد تنحـي مبـارك، والإعـداد لمرحلـة بديلـة لمسـتقبل مصـر، ولـم يكـن مـدركا لطريقـة رسـم الخارطـة السياســية الداخليــة للــبلاد، أو الإطــلاع علــى المشــكلات الإقتصــادية والإجتماعيــة كونــه، لا يتمتــع بــالخبرة الكافيــة لإدارة شــؤون الحكــم، ومــا يؤكــد ذلــك هــو عــدم جديتــه فـي تحقيـق أهـداف ومطالـب الثـورة وحـاول كـل الوقـت الـتملص مـن تحقيـق مطالبهـا، وأن القـرارات التـي كـان يتخـذها كـان يـدفع إليهـا دفعـا بعـد خـروج الجمـاهير منـددة بسياسـاته، ومـن أبـرز **المطالــب** التـي حققهـا المجلـس العسـكري، حـل الحـزب الـوطني الـديمقراطي الحـاكم واعتقـال رجـالات النظـام السـابق فـي مقـدمتهم مبـارك ونجـلاه جمـال وعــلاء ووزيــر داخليــة الحبيــب العــادلي، وإخضــاعهم جميعــا للمحاكمــة، فــي حــين لــم يتجــه إلــى إلغــاء قــانون الطــوارئ المفــروض منــذ عــام **1981** ولا إيقــاف محاكمــة المدنيين في المحاكم العسكرية ولا تفكيك جهاز الأمن.[1]

(1)-سليمان، العلاقات المدنية العسكرية، 57-58.

المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013

في ظل مد وجزر للأحداث تعهد المجلس العسكري من تسليم إدارة شؤون البلاد لحكومة مدنية منتخبة، إلا أنه سعى إلى تحصين مركزه وحماية نفوذه ومصالحه تحسبا للمرحلة المقبلة، وأبرز دليل على ذلك هو ما أعلنه بإسم "**وثيقة السلمي**" المعلنة في **1 نوفمبر 2011** وهي وثيقة تحمل مبادئ أساسية للدستور تم صياغتها من طرف "**علي السلمي**" نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي في حكومة "**عصام شرف**" تنص على منح صلاحيات للقوات المسلحة عدت فوق الدستور في حد ذاته.[1]

إلا أن هذه الوثيقة رفضت من طرف القوى السياسية والثورية التي نظمت "**حشدا مليونيا**" في ميدان التحرير في وسط القاهرة في **18 نوفمبر 2011** تنديدا بهذه الوثيقة وطالبة بإلغائها، وإنهاء حكم المجلس العسكري وتحديد موعد لإنتخابات رئاسية وتسليم السلطة لحكومة مدنية في موعد أقصاه **30 أفريل 2012**، مع وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن النشطاء المعتقلين.

هذه الآراء المناهضة لسياسة المشير "**طنطاوي**" وأعضاء المجلس العسكري، دفعت بهذا الاخير إلى تحديد فترة إجراء الإنتخابات الرئاسية في شهر **يونيو2012** لنقل السلطة إلى المدنيين، فأجريت الانتخابات في جو ديمقراطي ومع نهايتها أعلن عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة و جماعة الإخوان المسلمين برئاسة الجمهورية "**محمد مرسي**" يوم **29 يونيو2012**.[2]

(1)- سليمان، العلاقات المدنية العسكرية ، 59.

(2) - الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 140.

وبعـد نقـل السـلطة وتـرأس "**محمــد مرســي**" الرئاسـة انحسـر دور الجـيش تهدئـة الاوضـاع فـي الشـارع، وتـوارى وجـوده مـن المشـهد السياسـي، غيـر أنـه ظـل مـؤثرا فيـه كونه يعد أحد أجهزة الدولة العميقة التي تسعى إلى إفشال حكم **مرسي**.

وجـاءت حادثـة قتـل جماعـة إرهابيـة **لــ 16 عســكريا** فـي سـيناء **04 أغســطس 2012**، ومـا تلاهـا مـن إسـاءة الجـيش إلـى مركـز الرئاسـة، ليسـتغل "**مرســي**" الوضـع لصـالحه ويـتخلص مـن أبـرز قـادة المجلـس العسـكري، فأقـال فـي البدايـة قائـد الحـرس الجمهـوري ورئـيس جهـاز المخـابرات العامـة، ثـم تنحيـة رئـيس المجلـس العسـكري ووزيـر الـدفاع المشـير "**طنطــاوي**" ورئـيس الأركـان الفريـق **ســامي عنــان**، وعـددا مـن أعضـاء المجلس البارزين.

وعـين أصـغر أعضـاء المجلـس سـنا اللـواء "**عبــد الفتــاح السيســي**" رئـيس المخـابرات الحربيـة والإسـتطلاع **وزيــرا للــدفاع**، تـلاه إلغـاء الإعـلان الدسـتوري المكمـل الـذي أصـدره المجلـس العسـكري فـي **17 مــاي 2012** المحـدد لسـلطات رئـيس الجمهورية[1].

وقـد جـاءت قـرارات "**مرســي**" مفاجئـة للكثـرين، ففـي إعتقـاده أنـه بـدأ أولـى خطواتـه بالسـيطرة علـى زمـام الامـور بإبعـاد الجـيش عـن السياسـة سـعيا منـه لتحقيـق مدنيـة الدولـة، إلا أنـه عمـل علـى تحصـين إمتيـازات الجـيش وحمايـة موازنتـه مـن الرقابـة البرلمانيـة، مـع تأكيـده فـي الدسـتور بـأن القـوات المسـلحة مؤسسـة وطنيـة محترفـة محايـدة، لا تتـدخل فـي الشـأن السياسـي، وعلـى خلفيـة الإعـلان الدسـتوري

(1)- الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية ، 144.

الـذي أصـدره "**مرســـي**" فـي **22 نــوفمبر 2012** والشـقاق السياســي الـذي أثـاره، حـاول الجـيش المصـري إسـتعادة مـا فقـده مـن شـعبية، مـن خـلال محاولـة تقـديم نفسـه طرفـا راعيا للحوار في أزمة الإعلان الدستوري.

ومــع تصــاعد الإســتقطاب وتوســع الهــوة بــين الطــرفين المتصــارعين "**مرســـي**" وجماعـة "**الإخــوان المســلمين**"، مقابـل القـوى الليبراليـة السـيارية التـي إصـطفت ضـمن مـا سـمى "**جبهـــة الإنقـــاذ الـــوطني**" فأصـبح الجـيش يعـد نفسـه الحكـم بـين القـوى المختلفــة وأنــه صــاحب الكلمــة، فالإنهــاء الصــراع يجــب علــى جماعــة الإخــوان المسـلمين أن تحـرص علـى مسـاندة الجـيش فـي فـرض الإسـتقرار وكـذا الحصـول علـى موافقة في رسم وتطبيق الخطة الإنتقالية.[1]

إلا أن جماعــة الإخــوان المســلمين لــم تغيــر موقفهــا تجــاه المجلــس العســكري، ودخلـت مـع القـوى المتصـارعة فـي خـلاف حـاد ، مـا دفـع بـالمجلس الأعلـى للقـوات المسـلحة إعـادة حسـاباته وتنظـيم صـفوفه مـن جديـد وتحديـد سياسـاته وتوجهاتـه بـأن تحـالف مـع القـوى المناوئـة للإخـوان المسـلمين ولاسـيما جبهـة الانقـاذ الـوطني هـذه الاخيرة التي وفرت له غطاءا مدنيا للإطاحة بحكم الرئيس الشرعي محمد مرسي.

(1)- سليمان، العلاقات المدنية العسكرية، 61.

المطلـب الثـاني: سـقوط مرسـي وتـدخل المؤسسـة العسـكرية فـي توجيـه الثورة

نتيجـة للصـراعات الداخليـة بـين السـلطة الرئاسـية وأطـراف الطبقـة السياسـية منـذ أن تـولى "**مرســي**" سـدة الحكـم، دخلـت مصـر فـي **30 يونيــو2013** حالـة ثوريـة جديـدة، أدت إلـى نـزول ملايـين المصـريين إلـى الشـوارع والميـادين مطـالبين بإزاحـة حكـم الإخـوان المسـلمين عـن السـلطة وعـزل **الـرئيس مرسـي** ومحاكمتـه عـن سياسـته الغيـر فعالـة، وإصـدار قـرارات لمرحلـة إنتقاليـة جديـدة لإدارة شـؤون الـبلاد، وفـي هـذا الصـدد ظهـرت المؤسسـة العسـكرية هـي المؤسسـة الأقـوى واللاعـب الأساسـي فـي إدارة الأزمـات فـي الـبلاد كونهـا أعلنـت تضـامنها مـع الموجـة الثوريـة الثانيـة **30 يونيــو** والإطاحـة بحكـم الإخـوان المسـلمين، خاصـة بعـد القـرارات غيـر الحكيمـة التـي إتخـذها **مرســي** فـي حـق المؤسسـة العسـكرية مـا أفقـده مسـاندتها فـي الظـروف العصـبية إضـافة إلـى سـوء إتخـاذ القـرارات ووضـع وتنفيـذ السياسـات الداخليـة أو الإقليميـة أو الدوليـة، مـا زاد حـــدة الغضـــب والشـــعور بعـــدم الرضـــى مـــن طـــرف الشـــعب عـــن ممارســـاته السياسية.[1]

ومـن أبـرز القـرارات التـي إتخـذها **مرســي** أدت إلـى انـدلاع الموجـة الثوريـة الثانية :

(1)-الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 133-134.

- إصـدار "**مرســي**" إعلانـا دسـتوريا فـي **22 نــوفمبر 2012** الـذي يقضـي بحمايـة وتحصــين الجمعيــة التأسيســية مــن الحــل وإطالــة مــدتها لاســتكمال إعــداد الدســتور، إلا ان إصــدار هــذا الدســتور انعكــس ســلبا علــى مجريــات الســاحة السياسـية، وإسـتمرت الأزمـة بإتجـاه التصـعيد إلـى أن أصـدر "**محمــد مرســي**" إعـلان دسـتوري جديـد فـي **8 ديســمبر 2012** يلغـي بـه الأول والـذي نـص بأنـه فـي حالـة عـدم موافقـة الشـعب علـى الدسـتور فـي الإسـتفتاء القـائم فـإن الـرئيس ملـزم بالـدعوة إلـى إنتخـاب جمعيـة تأسيسـية جديـدة إنتخابـا حـرا مباشـرا فـي مـدة أقصاها **(03) أشهر**.
- إصـداره لجملـة قـرارات مسـت بنيـة المؤسسـة العسـكرية فـي أهـم قادتهـا وضـباطها مـن خـلال إحـالتهم عـن مناصـبهم، مـع تعيـين ضـباط جـدد فـي مناصـب عليـا لإدارة المؤسسة العسكرية وليكونوا سندا لمرسي في مراحل القادمة.
- تعيـين العديـد مـن أعضـاء جماعـة الإخـوان المسـلمين فـي مناصـب عليـا فـي مؤسسات الدولة المدنية بهدف تحقيق حلمهم فيما يسمى اخونة الدولة [1] .

نتيجــة لحالــة الغضــب وعــدم الرضــى وســط الشــعب المصــري الــذي خلفتــه قـرارات "**مرســي**" أضـيف لهـا بعـض القـرارات والإختراقـات الأمنيـة غيـر سـوية، التـي قـام بها مرسي وجماعته مع القوى الإقليمية كان أبرزها "**إيران**" وعلاقته بالحرس الثوري.

(1)- برهان دويكات، "الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر"(رسالة ماجستير: نابلس، 2013،)، 162.

بالإضـافة إلـى مـا تـم توضـيحه مـن قبـل جهـاز الأمـن الـوطني فـي تقريـره الصـادر فـي مـارس **2013** العريضـة رقـم **308 لسـنة 2013** وتنفيـذا للتأشـيرة المؤرخـة فـي **13 مـارس 2013**، والـذي أتـى فيـه " أفـادت التحريـات والمعلومـات الموثوقـة بأنـه علـى أثـر تلـك الفعاليـات الإحتجاجيـة قـام المرشـد العـام للإخـوان المسـلمين "**محمـد بـديع**" "**خيـرت الشـاطر**" "**محمـود عـزت**" بعقـد إجتمـاع وقـرروا فيـه ضـرورة كيفيـة الـرد علـى حصـار المتظـاهرين امـام القصـر الجمهـوري وحمايـة مؤسسـة الرئاسـة وإخـلاء المعتصـمين، وتـم تكليـف القيـادي "**محمـد البلتـاجي**" **و** "**أيمـن عبـد الـرؤوف**" **و** "**أحمـد هدهـد**" بتكليـف بعـض مجموعـات الـردع بإسـتخدام الأسـلحة والوسائل المناسبة لفض المتظاهرين".[1]

ولقـد حـاول "**السيسـي**" إقنـاع "**مرسـي**" بتغييـر نهجـه وسياسـاته والتوقـف عـن إسـتفزاز مشـاعر المصـريين، إلا أن الـرئيس صـمم علـى المضـي فـي مخططاتـه، وكانـت قيـادة المؤسسـة العسـكرية أكثـر قلقـا جـراء التطـورات التـي بـدأت تحـدث علـى مسـتوى مؤسسـات الدولـة، التـي تمضـى نحـو تقسـيم الـبلاد وإشـعال حـرب أهليـة، وإعتبر الرئيس مجرد مندوب لمكتب الإرشاد في المؤسسة الرئاسة.[2]

(1)- علي أحمد محمد، بالفيديو المتحدث العسكري يكشف حقيقة "حرب الجيل الرابع" وآخر تطورات سيناء، موقع مصري، اطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2017،

http//www.masrawy.com/neurs/genrol/2013/de cember/28/579a19,aspx.

(2)- مصطفى بكري، سقوط الإخوان.....اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014)، 333.

وبـالرغم مـن واجـب النصـيحة الـذي حملتـه المؤسسـة العسـكرية علـى عاتقهـا بمقتضـيات الأمانـة الوطنيـة تجـاه **مرســي** حثـه علـى دعـوة النـاخبين إلـى إسـتفتاء عـام على بقائه، إلا أن الرد جاءها بالرفض المطلق.

وهكـذا تصـاعدت الأزمـة عبـر الأفعـال والأقـوال بـين المؤسسـة العسـكرية والسـلطة السياسـية وأصـبحت الخيـارات مفتوحـة للجـانبين، فالجماعـة تطلـق التصـريحات والقـرارات المفاجئـة التـي تربـك الجـيش وتجبـر قيادتـه علـى الإنصـياع، لأنهـا تـدرك أن الجـيش هـو العقبـة الوحيـدة أمـام الإسـتمرار فـي مخططتهـا، ومـن ناحيـة أخـرى يـدرك الجـيش أن سـعي الإخـوان للإطاحـة بـأبرز قيادتـه هـو معركـة أخيـرة يقودهـا الإخوان حتى يدوم حكمهم في البلاد.[1]

مـا أدى هـذا إلـى تـدخل سـريع وفـوري مـن طـرف المؤسسـة العسـكرية حفـاظ علـى التماسـك الـداخلي والإجتمـاعي للـبلاد، وتجنـب إنـدلاع الفوضـى ونشـوب صـراعات يصـعب السـيطرة عليهـا لـتخلص المؤسسـة العسـكرية بلانهايـة إلـى الإطاحـة بحكـم جماعـة الإخـوان المسـلمين وعـزل "**محمـد مرسـي**" عـن رئاسـة الجمهوريـة المصرية ومن أهم خصائص ثورة **30 يونيو** هي:

- ✓ خـروج المصـرين لتشـكيل ملامـح ثـورة شـعبية فرديـة فـي تـاريخ الإنسـانية، بـل إنـه كـان ممتـدا فـي المجتمـع بأسـره، حيـث تحولـت كـل ميـادين مصـر تقريبـا الـى ميادين ثورية.

(1)- مصطفى بكري، الجيش والإخوان....أسرار حلف الستار (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، 433.

- ✓ ثـورة شـعبية مدنيـة ملزمـة ومتزنـة فـي فعلهـا الثـوري، إنضـمت إليهـا القـوات المسـلحة كمـا حـدث مـع ثـورة 25 ينـاير، وذلـك خوفـا مـن دخـول الـبلاد فـي حرب أهلية.
- ✓ غيـاب جماعـات النخبـة التـي تسـعى إلـى اسـتغلال الثـورة لصـالحها، مـا دفـع حركـات شـباب عـاديين تلقائيـا للخـروج والمطالبـة بـالتغيير خاصـة انهـم لا يدعون لأنفسهم زعامة ولا رئاسة.
- ✓ ظهـور وجـه جديـد لزعامـة وطنيـة تجسـدت فـي شخصـية القائـد العـام للقـوات المسـلحة الفريـق أول "**عبـد الفتـاح السيسـي**" ،ورفـع النـاس لصـورته إلـى جانـب صـورة الـزعيم الراحـل "**جمـال عبـد الناصـر**" فـي سـلوك رمـزي دال علـى التنـاظر والتشـابه بـين الشخصـيتين، ومـن أبـرز مـا تميـزت بـه المؤسسـة العسـكرية فـي تدخلها لإنهاء ثورة **30 ماي** وفق معايير جديدة لم تكن من قبل :

- تعيين رئيس مؤقت.
- تعليق العمل بدستور 2012.
- الدعوة لمصالحة وطنية دون إقصاء لأي تيار.
- تـدخل الجـيش جـاء بنـاءا علـى مطالـب شـعبية بعـزل مرسـي وتعهـد الجـيش بكـل وضوح أن من أولوياته حماية الشعب والأمن القومي المصري.[1]

(1)- يوسف العرباوي، "ثورة 30 يونيو.....تصحيح المسار"، مجلة أحول مصرية 50 (2013)، 81.

المطلب الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ما بعد ثورة 30 يونيو 2013

بعدما أبت السلطة الرئاسية بضرورة التطلع لأهداف ومطالب الشعب في المهلتين الممنوحة لها من طرف المؤسسة العسكرية، وفشل القوى والأطراف المعنية في إستثمار الفرصة المحددة والأخيرة في تحقيق الوعد والأمل، كما قد ردت الرئاسة على ما قدم من حلول من طرف المؤسسة العسكرية بالرفض المطلق.[1]

وهنا توجب على المؤسسة العسكرية إعلان خارطة مستقبل وإجراءات أشرفت على تنفيذها بمشاركة جميع الأطياف والإتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب.

وهذا دلالة على أن المؤسسة العسكرية لم يكن أمامها إلا خيار واحد، وهو ممارسة دورها السياسي من جديد وعزل الرئيس "**مرسي**" والعمل على رسم طريق إنقاذ البلاد، فقررت المؤسسة العسكرية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشبابية دون إستبعاد أو إقصاء أحد، حيث إتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصي أحد من أبنائه وتياراتهن وينهي حالة الصراع والانقسام وتشتمل هذه الخارطة على ما يلي:[2]

(1)-الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية، 156.

(2)- زكريا شلش،" دور المحكمة الدستورية العليا في المرحلة الانتقالية"، مجلة الديمقراطية 47(2013)، 20.

- ✓ يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- ✓ إجـراء إنتخابـات رئاسـية مبكـرة علـى أن يتـولى رئـيس المحكمـة الدسـتورية العليـا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الإنتقالية لحين إنتخاب رئيس جديد.
- ✓ لـرئيس المحكمـة الدسـتورية العليـا سـلطة إصـدار إعلانـات دسـتورية خـلال المرحلة الإنتقالية.
- ✓ تشـكيل حكومـة كفـاءات وطنيـة قويـة وقـادرة تتمتـع بجميـع الصـلاحيات لإدارة المرحلة الإنتقالية.
- ✓ تشـكيل لجنـة تضـم كافـة الأطيـاف والخبـرات لمراجعـة التعـديلات الدسـتورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا.
- ✓ مناشـدة المحكمـة الدسـتورية العليـا لسـرعة إقـرار مشـروع قـانون إنتخابـات مجلـس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للإنتخابات البرلمانية.
- ✓ وضـع ميثـاق شـرف إعلامـي يكفـل حريـة الإعـلام ويحقـق القواعـد المهنيـة والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن[1].
- ✓ إتخـاذ الإجـراءات التنفيذيـة لتمكـين ودمـج الشـباب فـي مؤسسـات الدولـة، ليكـون شـريكا فـي قـرار كمسـاعدين للـوزراء والمحـافظين ومواقـع السـلطة التنفيذيـة المختلفة.

(1)- الجالي محمد، قرار جمهوري بترقية الفريق أول عبد الفتاح السيسي لرتبة مشير، جريدة اليوم السابع، 27-1، (2014)، اطلع بتاريخ 25 ماي 2017 : http// :www. Youm7.com/ Neurs. Asp ? Neus.ID : 1476429#, UudPB9KEDIU.

- ✓ تشـكيل لجنـة عليـا للمصـالحة الوطنيـة مـن شخصـيات تتمتـع بمصـداقية وقبـول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

ومـع تـوالي الأحـداث وعـزل "**مرســي**" تـم التعـديل فـي "**خارطــة الطريــق**" وفـي خطـاب موجـه للشـعب المصـري مـن الـرئيس المؤقـت "**عـدلي منصـور**" يـوم **السـبت 26 ينـــاير 2015** [1]علـى أنــه تـم تحديـد إجـراء الإنتخابـات الرئاسـية أولا علـى أن تليهـا الإنتخابـــات النيابيـــة، ومطالبـــة اللجنـــة العليـــا للإنتخابـــات الرئاســـية لممارســـة إختصاصـاتها المنوطـة بهـا طبقـا للقـانون وفـتح بـاب الترشـح لرئاسـة الجمهوريـة علـى النحـو الـذي حددتــه **المــادة 230** مـن **دســتور 2013** المعـدل، وإجـراء الإنتخابـات التشـريعية اللازمـة علـى تعـديل قـانون مباشـرة الإنتخابـات الرئاسـية والنيابيـة بمـا ينفـق وأحكــام الدســتور، ويــرى بعــض البــاحثين أن تعــديل خارطــة الطريــق وتقــديم موعــد الإنتخابـات الرئاسـية علـى النيابيـة، قـد فـتح البـاب مجـددا لإحـتلال المؤسسـة العسـكرية صــدارة المشــهد السياســي وأعــاد الطريــق امــام النائــب الأول رئــيس الــوزراء ووزيــر الـدفاع الفريـق الأول "**عبـد الفتــاح السيســي**" للإعـلان عـن ترشـحه للرئاسـة، وعلـى هـذا النحـو فقـد أصـدر الـرئيس المؤقـت "**عــدلي منصــور**" يـوم **الإثنــين 27 ينــاير 2014** بقـرار ترقيـة الفريـق الأول "**عبــد الفتــاح السيســي**" إلـى رتبـة مشـير وهـذه الترقيـة تمـنح دائمـا بعـد إنتصـار عسـكري هـام، ممـا يعنـي أن تفـويض الشـعب للمؤسسـة العسـكرية بمواجهــة العنــف والقضــاء علــى الإرهــاب إعتبــر إنتصــار "**للمشــير السيســي**" علــى

(1)- الجالي محمد، "رئيس الجمهورية: يعلن إجراء الانتخابات الرئاسية أولا"، جريدة اليوم السابع، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/26"،

http//www1,youm7.com/neuy. aspweurs ID :o#.UuWKg.9.KEBIW.

أرض المعركـة، ومـع صـدور بيـان المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة فـي **27 ينـــاير 2014**، والـذي جـاء علـى أثـر جلسـة طارئـة للمجلـس وذلـك لإسـتعراض مـا مـرت بـه الـبلاد فـي هـذه الأوقـات التاريخيـة الحافلـة بالأحـداث الكبـرى منـذ ثـورة **24 ينـــاير 2011**، وثـورة **30 يونيـــو 2013**، والمسـئوليات الكبيـرة التـي تحملتهـا قـوى الشـعب والجـيش معـا فـي خنـدق واحـد لتحقيـق أهـدافهما المشـتركة لحفـظ أمـن الـوطن وإسـتقراره ،فقـد فـوض المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة الفريـق أول "**عبـــد الفتـــاح السيســـي**" لخوض سباق الرئاسة في **2014.**

حيـث بـررت المؤسسـة العسـكرية ذلـك مـا جـاء فـي البيـان "**لـم يكـن فـي وسـع المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة إلا أن يتطلـع لإحتـرام وإجـلال لرغبـة الجمـاهير العريضـة مـن شـعب مصـر العظـيم فـي ترشـح المشـير "عبـد الفتـاح السيسـي" لرئاسـة الجمهوريـة وهـي تعتبـر تكليفـا وإلتزامـا، وقـد قـرر المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة أنـه للفريـق أول "عبـد الفتـاح السيسـي" أن يتصـرف وفـق ضـميره الـوطني ويتحمـل مسـؤولية الواجـب، وخاصـة أن الحكـم فيـه هـو صـوت جمـاهير الشـعب فـي صـناديق الإقتـراع، وأن المجلـس فـي كـل الأحـوال يعتبـر أن الإرادة العليـا لجمـاهير الشـعب هـي الأمر المطاع والواجب النفاذ في كل الظروف**[1]".

وتجـدر الإشـارة هنـا أن الفريـق أول "**عبـــد الفتـــاح السيســـي**" رفـض قبولـه لترشـح لرئاسـة إلا بعـد تفـويض مـن الجـيش والشـعب معـا، وفـي **26 مـــارس 2014**

(1)- البيان رقم 05 المجلس الأعلى للقوات المسلحة، 01 فبراير 2011.

تقدم المشير "**عبـد الفتـاح السيسـي**" باستقالته من وزارة الدفاع المصرية، نعلنا عزمه على الترشح لإنتخابات الرئاسة المصرية وقرر إنهاء خدمته كوزير للدفاع.

وهنـا يتضـح لنـا أن تفـويض المؤسسـة العسـكرية "**السيسـي**" لرئاسـة البلاد **2014** أعـاد مـن جديـد دور المؤسسـة العسـكرية فـي التـأثير فـي الحيـاة السياسـية وممارسـة دورهـا السياسـي مـن جديـد كونهـا المؤسسـة المصـرية الوحيـدة التـي تتمتـع بتوافق وطني.[1]

(1)- العربية، نت، "السيسي يستقيل ويعلن ترشحه للرئاسة"، 2017/05/16،
http://www.alarabiya.net/ar/ards-and-world/egupt/2014/03/16.

خاتمة الفصل:

نتيجة لتصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية المصرية في الحكم وإشتراكهم في الحياة السياسية، زاد ذلك من بسط قوتها ونفوذها داخل بنية النظام السياسي المصري وبرز دورها السياسي إلى العلن، ونظرا لما لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار السياسي، خاصة في أكبر الأزمات التي قد تعصف بالنظام السياسي المصري كان أخرها ثورة **25 ينـاير 2011** التي أطاحت بنظام مبارك، أين فرض على المؤسسة العسكرية مهمة إدارة المرحلة الإنتقالية والسعي للإستجابة لمطالب التحول الديمقراطي والشروع في برامج إصلاحية في شتى المجالات، وتسليم السلطة للمدنيين في أقرب الآجال وإقامة إنتخابات رئاسية نيابية تسودها الشفافية والنزاهة، إلا ان المتتبع لشأن المصري يدرك بأن الجيش ليس مؤسسة خيرية مهمتها تلبية مطالب الثورة التي تنادي بالتغيير، بل مهمته الحفاظ على الأمن القومي المصري من الأخطار الداخلية والخارجية، غير أن الواقع يعكس ذلك تماما لان ثورة **25 ينـاير 2011** فتحت من جهة باب التحول الديمقراطي ومن جهة أخرى تكريس دور الجيش في السياسة، وهذا ما تحقق بعد ثورة **30 يونيو 2013** التي أطاحت بالرئيس الشرعي "**محمد مرسي**"، ليفوض الفريق أول وزير الدفاع "**عبد الفتاح السيسي**" لخوض سباق الرئاسة **2014**، لتعاد من جديد مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري بعد فوز "**السيسي برئاسة الجمهورية**".

الخاتمة

خــاتمــة:

مـا يمكـن اسـتنتاجه فـي نهايـة دراسـتنا هـو أن المؤسسـة العسـكرية كانـت ولازالـت تحتــل دورا أساســيا فــي الــنظم الاساســية العربيــة، فالمؤسســة العســكرية مــن أهــم المؤسسات القائمة في الدولة والركيزة الأساسية لضمان استمرار الأنظمة الحاكمة.

إن الــدور الــوطني الــذي تمارســه المؤسســة العســكرية فــي حمايــة الــبلاد مــن الاعتــداءات الخارجيــة فضــلا عــن حمايتهــا لوحــدة نســيج بلادهــا الاجتمــاعي، مكنهــا ذلـك مـن أن تلعـب دورا محوريـا فـي الحيـاة السياسـية فـي المنطقـة العربيـة وقـدرة تأثيرهـا على النظام السياسي وصانع القرار.

هنــاك العديــد مــن الدارســين والبــاحثين الأكــاديميين الــذين حــاولوا الاشــارة إلــى فهـم سـلوك الجـيش ودوره فـي النظـام السياسـي، مـع ابـراز مـدى احترافيـة هـذه المؤسسـة ودرجــة اســتقلاليتها عــن الحكومــة، ادراك موقــع الجــيش داخــل النظــام السياســي وعلاقتــه ببقية مؤسسات الدولة.

فبــروز دور المؤسســة العســكرية فــي توجيــه الأنظمــة الحاكمــة بــالوطن العربــي ليسـت بالظـاهرة الجديـدة فهـي تعـود إلـى مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، كمـا أن العديـد مـن الحكـام العـرب وصـلوا لسـدة الحكـم بـالانقلاب علـى الشـرعية بـدعم مـن الجـيش، مـا أدى ذلــك إلــى تعزيــز نفــوذ العســكريين وبســط ســيطرتهم علــى المؤسســات المدنيــة بالدولة.

نتيجــة للظــروف التــي تعانيهــا الأنظمــة السياســية العربيــة مــن هشاشــة مؤسســاتها المدنيــة وغيــاب ملامــح لممارســة الديمقراطيــة وانتشــار مظــاهر الفســاد السياســي وســوء

التعامــل مــع القضــايا الداخليــة وعــدم قــدرة النظــام الحــاكم علــى تلبيــة مطالــب الجماهير...

دفعـت هـذه الظـروف الشـعوب بـالخروج إلـى الشـوارع مطالبـة بـالتغيير وداعمـة للمبـادئ الديمقراطيـة، فمـا شـهدته المنطقـة العربيـة مـن ثـورات شـعبية تسـعى إلـى الإطاحـة بالأنظمـة الحاكمـة وتحقيـق تعبيـر جـذري فـي المجتمـع، مكـن ذلـك مـن إعـادة تفعيـل دور المؤسسـة العسـكرية فـي توجيـه الحيـاة السياسـية وإدارة شـؤون الـبلاد، وأفضـل نمـوذج لهـذه الثـورات الثـورة المصـرية فـي 25 ينـاير 2011، التـي طالبـت بتنحـي النظـام الحـاكم وتلبيـة مطالبهـا الاجتماعيـة والاقتصـادية مـع تـوالي الأحـداث بـين الحشـود الشـعبية وسـلطة الرئاسـة، بـرز دور المؤسسـة العسـكرية صـاحبة المكانـة والنفـوذ علـى السـاحة السياسـية، لتنحـاز لثـورة الشـعب متخليـة بـذلك عـن ولائهـا ضـد الرئيس محمد حسني مبارك.

فقد كـان لهـا الـدور الفعـال فـي إنجـاح الثـورة وإسـقاط الـرئيس حسـني مبـارك عـن سـدة الحكـم بعـد ضـغوط شـعبية عسـكرية، غيـر أن سـقوط الـرئيس لا يعنـي سـقوط النظـام لان جـذوره لا تـزال ممتـدة داخـل مؤسسـات الدولـة فمـن غيـر المعقـول أن جـذور النظـام السياسـي دام لأكثـر مـن ثلاثـين عامـا ان يقتلـع فـي يـوم واحـد، ومـن المعـروف أن لكـل ثـورة، ثـورة مضـادة لهـا يقـوم بهـا بقايـا النظـام أصـحاب النفـوذ وذلـك بهـدف اسـترجاع مكـانتهم وأمـوالهم خيـر دليـل علـى ذلـك الانقـلاب علـى الشـرعية وعـزل الـرئيس محمـد مرسـي عـن سـلطة الرئاسـة وعـودة الحكـم العسـكري إلـى السـاحة السياسية المصرية بتولي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر.

إن الصـراع بـين مؤسسـة الرئاسـة والمؤسسـة العسـكرية فـي مصـر تعـود جـذوره لثـورة الضـباط الأحـرار، ومـا زال مسـتمرا إلـى الآن فكـل مؤسسـة تحـاول إبـراز سـيطرتها

وقـدرتها علــى إدارة شـؤون الـبلاد، غيـر أن النظـام الحـاكم لتأكـده مـن قـوة المؤسسـة العســكرية يحــاول شــراء ولاء الجــيش لبقــاء اســتمراريته، لــذا تعــد عمليــة التحــول الـديمقراطي مرتبطــة بمــدى حياديــة المؤسســة العســكرية، ومــدى قــدرة المــدنيين علــى بسط سيطرتهم على مقاليد السلطة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا:

– أن المؤسســة العســكرية أصــبحت مجــالا خصــبا للدراســة مــن طــرف البــاحثين نظــرا لأهميتها في النظام السياسي ومدى قدرتها على التأثير على الحياة السياسية.

– الإرث الاســتعماري الــذي أرثتــه الــدول العربيــة أثــر بشــكل ســلبي علــى طبيعــة الأنظمــة الحاكمــة والسياســات المنتهجــة، إضــافة إلــى طريقــة وصــول الحكــام إلــى الرئاسة.

– تميــز الأنظمــة السياســية العربيــة بطــابع الديكتاتوريــة ســاعد ذلــك علــى انتشــار مظــاهر الفســاد بأنواعــه، وفــرض هيمنتهــا بــالقوة العســكرية، مــا دفــع الجمــاهير الخــروج إلى الشوارع والمطالبة بالتغيير.

– الربيــع العربــي الــذي شــهدته المنطقــة العربيــة أطــاح بالعديــد مــن الأنظمــة السياســية كــان أبرزهــا النظــام المصــري، أيــن ظهــرت المؤسســة العســكرية كحامــل للثــورة ومطالــب الشعب، ما عجل في سقوط نظام حسني مبارك.

– مســاندة المؤسســة العســكرية لثــورة الشــعب جــاء بعــد إدراكهــا وتخوفهــا مــن حــدوث انقســامات داخــل الجــيش المصــري ودخــول الــبلاد فــي حالــة فوضــى مــا يســتدعي التدخلات الخارجية.

قائمة المراجع والمصادر:

❖ **فئة الكتب:**

1- أحمد إبراهيم خضرة، علم الإجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، القاهرة: دار المعارف،1980.

2-أحمد أبو الغيظ، شهادتي السياسة الخارجية المصرية 2004-2011، الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

3- أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

4- أحمد على، جمال عبد الناصر زعيم مصر والعروبة، القاهرة: فاروس للنشر والتوزيع، 2010

5- إسماعيل على سعد، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1978.

أشرف سليمان غبريال، علم الإجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

6- إيهاب كمال، صناعة الطغاة، ثورية البدايات والنهايات المؤلمة، القاهرة: دار الكرنك للنشر والتوزيع، 2014.

7- بسام طيبي، الجيش والإشتراكية، القاهرة: دار المعارف، 1980.

8- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004.

9- توفيق إبراهيم حسنين، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005.

10- جلال احمد أمين، الدولة الرخوة في مصر، القاهرة: دار سيناء للنشر، 1993.

11- سامي عازر جبران، مفهوم القيادة المسلحة، لبنان: باريس المكتب العربي اللبناني للدراسات، 1980.

12- طارق زكريا، ثورب شعب مصر، القاهرة: طنطا بوك هاوس للنشر والتوزيع، 2011.

13- عبد العليم محمد، الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية والقضية الفلسطينية، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011.

14- عبد الله الفروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.

15- عبد المطلب السيد غانم، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1985.

16- عصام العريان، يوميات الثورة، القاهرة: مؤسسة بداية، 2011.

17- على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005، القاهرة: لجنة كتب عربية، 2006.

18- علي الكنز، حول الأزمة 05: دراسات حول الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار بوشان، 1990.

19- عماد ناصف، محاكمات الثورة، القاهرة: المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، 2011.

20- فؤاد الآغا، علم الإجتماع العسكري، عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2008.

21- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، 1987.

22- لطيفة محمد سالم، القوى الإجتماعية في الثورة العربية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1981.

23- محمد الباز، سقوط الألهة كيف إنها مبارك ورجاله: جنرالات وقوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012.

24- محمد سبيلا، الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992.

25- محمود عاطف، البناء النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي وصورة الرئيسية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985.

26- مصطفى بكري، الجيش والإخوان... أسرار خلف الستار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

27- مصطفى بكري، الجيش والثورة: قصة الأيام الأخيرة، القاهرة، دار أخيار اليوم. 2011.

28- مصطفى بكري، سقوط الإخوان ... اللحظات الاخيرة بين مرسي والسيسي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.

29- مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1996.

30- مصطفى مندور، حتى نجني ثمار الثورة، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

31- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

32- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الإجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

33- هاني سليمان، العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

35- هلال، علي الدين وأخرون، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988.

36- هلال، على الدين ومسعد، ينفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

❖ **فئة الكتب المترجمة:**

1- بوتمور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الإجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف، 1972.

❖ **فئة الرسائل والاطروحات:**

1- حسين توفيق إبراهيم، "مشكلة الشرعية في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1985.

2- دريكات برهان، "الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر"، رسالة ماجستير، فلسطين، نابلس، 2013.

3- عمر فرحاني، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

4- محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، غزة جامعة الأزهر، 2014.

5- مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"، رسالة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2009.

6- نصيب عتيقة، نموشي نسرين، "النظام السياسي في إيران"، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

7- ياسر على محمد لوز، "دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير، غزة جامعة الأزهر، 2013.

❖ **فئة المجالات والدوريات:**

1- العزباوي يوسف، "ثورة 30 يونيو... تصحيح المسار"، مجلة أحوال نصرية، 50 (2013)، 30.

2- حمادة محمد عطية عبد الرحمن، "المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي: المصرية"، مركز الديمقراطي العربي، القاهرة.

3- زكريا شلش، "دور المحكمة الدستورية العليا في المرحلة الإنتقالية"، مجلة الديمقراطية 47، (2013)، 30.

4- سلامة معتز، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية 53 (2014)، 61-63.

5- عبد الخالق عبد الله، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي 118 (1994): 04.

6- عبد المعطي ذكي إبراهيم، "وضعية الجيش في النظم السياسية: رؤية تحليلية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 07 (2016): 03-04.

7- فريق سياسي، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر: التحرك للأمام، مشكاة، بيت الحكمة لصانع القرار، العدد الأول (2012)،28.

❖ **فئة التقارير:**

1- أحمد شهاب الدين، "الإقتصاد المدني للجيش المصري منذ عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 25 يناير"، الجوار المتمدن (2012)

http// :www, aheurar, orgdebat/sheut. Art. asp ? aid

2- أشرف المبيض، "المصالحة الفلسطينية ما بين رئاسة مبارك ومرسي"، وكالة معا الإخبارية (2013)،

http://www, maormews. Net /arb/ vieudetarls. Aspx ? ID : 592248.1.

3- سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مركز الجزيرة للدراسات 23 مارس (2015)/

،03http:// studies, alejazeera.net.

4- محمد عطية، "الاحزاب السيارية والقومية وثورة يناير 2011"، 22 أغسطس (2014)، .02

http://عباس المرشد، "المؤسسة العسكرية: عقيدة الإقصاء والزبائنية"، 06/14 (2013): 01-02، BAHREN centre for studios London.

5- منه الله جلال، "دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي"، ساسة بوست (2015): 11،

http://www,soso post. Com/ the – egyptan – militray – history.

6- وكالة أنباء البحرين "بنا"، "السيرة الذاتية للملك حمد بن عيسى أل خليفة"، 12/17

http:// bna. Bh/ portal/ neurs/ 485567 03-02.

❖ **ورقة مقدمة في مؤتمر:**

1- إحسان الحافظي، العلاقة بين الملكية والجيش والنخبة السياسية، ورقة مقدمة في مؤتمر الجيش والسياسة في العالم العربي، الدوحة، 7 أكتوبر 2016.

2- علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ورقة قدمت إلى مؤتمر أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، 1987.

❖ **الموسوعات:**

1/ الموسوعة العسكرية، الإستراتيجية، بيروت المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، (1981).

2/ الموسوعة العسكرية (شارل ديغول)، بيروت المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، (1990).

3/ الموسوعة السياسية (جمال عبد الناصر)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1985).

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، علاقات مصرية أمريكية:

http:// Ar, Wikipédia, org/ wiki.

2- علي أحمد محمد، بالفيديو... المتحدث العسكري يكشف حقيقة "حرب الجيل الرابع" وأخر تطورات سيناء، موقع مصري 2013/12/28،

http://www. Masrawy.com/ news/ genrol/ 2013/ décembre/ 28/ 5792043.Aspx.

3- الجالي محمد، رئيس الجمهورية: "يعلن إجراء الإنتخابات الرئاسية أولا" جريدة اليوم السابع 2014/01/26،

http://www.1, youm 7, com/ news, asp ?news, ID : 1474828× sec ID : 12× Issue ID : o#, UuwKgg, KEbIW.

4- الجـالي محمـد، قـرار جمهـوري بترقيـة الفريـق أول عبـد الفتـاح السيسـي لرتبـة مشـير، جريـدة اليوم السابع، 2014/01/27،

http://www,Youm 7.com/ news, asp? News ID: 1476429# Uud PB9KEbIu.

5- العربية نت، السيسي يستقيل ويعلن ترشحه للرئاسة: 2014/03/16،

http://www,abarbiya net/ ar/ arbs- and- world/ Egypt.

❖ **فئة الكتب الأجنبية:**

1- Samwale, Huntington, the soldier and the state, new York : Random house, 1957.

2-Saïd Haddad, des armés magrébines apâlies a se refercer: adservatone des mutations politiques dans les pays arabes: institution des relation internationales et stratège iques.IRIS. 2013.

الفهرس

الفـهـرس:

المقدمة	**2**
الفصل الأول: التطور السيسيولوجي للمؤسسة العسكرية: دراسة مفاهيمية نظرية	**14**
المبحث الأول: التطور الفكري لعلم الاجتماع العسكري	**14**
المطلب الأول: تطور مفهوم علم الاجتماع العسكري	**14**
المطلب الثاني: ميادين دراسة علم الاجتماع العسكري	**19**
1/ المهنية العسكرية profession of armés:	**19**
2/ التنظيم العسكري military organisation:	**20**
3/ الأنشطة العسكرية وعلاقاتها بالمجتمع:	**21**
4/ العلاقات المدنية – العسكرية cvic –military relations :	**21**
5/ سوسيولوجيا الحرب: sociology of war:	**22**
6/ قوات حفظ السلام الدولية كميدان جديد لعلم الاجتماع العسكري:	**23**
المطلب الثالث: الفكر السوسيولوجي العسكري للقرن 20	**24**
1/ الفكر الإستراتيجي عند بازل ليدل هارت:	**24**
2/ علاقة الدفاع الوطني بالتطور العلمي العسكري لشارل ديغول:	**25**
الفكر الإجتماعي العسكري لدى الرؤساء العرب:	**26**
المبحث الثاني: بروز المؤسسة العسكرية كنسق البناء الاجتماعي	**30**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية	**30**
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية كنسق في التفاعلات الداخلية للنظام السياسي	**33**
1/ الاعتبارات الأساسية في السلطة العسكرية	**34**
2/ تقسيم العمل في التدرج الهرمي العسكري:	**36**
المطلب الثالث: أبرز حالات التداخل بين الجيش و السياسة	**38**
1/الجيش كحكم بين المؤسسات arbiter:	**38**
2/ نمط الحارس لا الممارس guardian:	**39**
3/ نمط الرقيب صاحب قوة الاعتراض veto:	**39**

4/النمط الحاكم Ruler:	**39**
المبحث الثالث: ظاهرة المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث	**44**
المطلب الأول: بروز المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث	**44**
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للظاهرة العسكرية في العالم الثالث	**48**
المطلب الثالث: العلاقات المدنية – العسكرية في العالم الثالث	**51**
أولا: نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة	**52**
ثانيا: نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية	**55**
خلاصة الفصل:	**58**
الفصل الثاني: التأصيل النظري لتطور مفهوم النظم السياسية العربية	**60**
المبحث الأول: النظم السياسية العربية: دراسة في التطور والمأسسة	**61**
المطلب الأول: مفهوم النظم السياسية العربية	**61**
1/ المعنى الدستوري الضيق التقليدي:	**63**
2/ المعنى الدستوري الواسع المعاصر:	**64**
المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية	**68**
1/ الظاهرة الاستعمارية:	**68**
2/ التبعية	**69**
3/ المعاناة من أزمات ومشاكل المرحلة الانتقالية	**72**
المطلب الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية	**74**
1/ معيار شكل رئاسة الدولة	**76**
2/ معيار نظام الحكم	**77**
3/ معيار النخب السياسية	**79**
المبحث الثاني: بيئة النظم السياسية العربية	**81**
المطلب الأول: البيئة الاجتماعية	**81**
المطلب الثاني: البيئة القانونية الدستورية	**85**
1/ تاريخ إصدار الدساتير	**85**
2/طريقة إصدار الدساتير	**87**

3/الخبرة الدستورية:	**88**
4/السمات المشتركة بين الدساتير العربية:	**88**
المطلب الثالث: ممارسة العملية السياسية	**90**
1/ الايديولوجية	**90**
2/ النخب	**93**
3/ الأحزاب السياسية	**95**
1/ أحزاب الأشخاص	**96**
2/ الأحزاب الطائفية	**97**
3/ أحزاب النظام الحاكم	**97**
المبحث الثالث: تأثير المؤسسة العسكرية على بعض الأنظمة السياسية العربية	**98**
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على الأنظمة الملكية نموذج "المغرب"	**98**
المطلب الثاني: أثر المؤسسة العسكرية على الأنظمة الجمهورية "نموذج موريتانيا"	**103**
خلاصة الفصل:	**107**
الفصل الثالث: المؤسسة العسكرية وتأثيرها على النظام السياسي المصري 1981-2013	**109**
المبحث الأول: المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك 2011/1981	**110**
المطلب الأول: تطور المؤسسة العسكرية في فترة حكم محمد حسني مبارك	**110**
المطلب الثاني: سياسة حسني مبارك تجاه المؤسسة العسكرية	**115**
1/ عقيدة المؤسسة العسكرية	**117**
2/ التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية	**117**
3/ الموارد الإقتصادية المتاحة للمؤسسة العسكرية	**118**
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صنع القرار السياسي في عهد مبارك	**118**
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها تجاه ثورة 25 يناير 2011	**122**
المطلب الأول: أسباب ثورة 25 يناير 2011	**122**
1/ الأسباب الداخلية	**122**
2/ الأسباب الخارجية	**126**

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية تجاه مجريات الثورة	**127**
المطلب الثالث: المؤثرات الداخلية الخارجية إنعكاسها على دور المؤسسة العسكرية تجاه الثورة	**132**
1/ على المستوى الداخلي	**132**
2/ على المستوى الخارجي	**134**
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وادائها السياسي خلال المرحلة الإنتقالية	**136**
المطلب الأول: المجلس العسكري في إدارة المرحلة الإنتقالية	**136**
المطلب الثاني: سقوط مرسي وتدخل المؤسسة العسكرية في توجيه الثورة	**140**
المطلب الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ما بعد ثورة 30 يونيو 2013	**145**
خاتمة الفصل:	**150**
الخاتمة	**152**
قائمة المراجع	**156**
الفهرس	

ملخص الدراسة:

عرفت أغلب النظم السياسية العربية منذ الاستقلال تدخلا لمؤسستها العسكرية في العملية السياسية، فكثير من الدول العربية قامت جيوشها بأدوار بارزة في تغيير سياسات البلاد وحتى تغيير الأنظمة الحاكمة من خلال قيامها بانقلابات عسكرية بهدف الوصول إلى السلطة.

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول معالجة دور المؤسسة العسكرية في قدرتها على التأثير على النظام السياسي العربي وطبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين، لذا تم اختيار مصر كنموذج لهذه الدراسة، والسؤال الرئيسي الذي تتمحور حوله دراستنا يدور حول طبيعة العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكري والنظام السياسي المصري وكيف أثرت هذه العلاقة على التحولات السياسية في البلاد بعد ثورة يناير 2011.

الكلمات المفتاحية للدراسة: المؤسسة العسكرية/ الظاهرة العسكرية في دول العالم الثالث/ الانظمة السياسية العربية/الربيع العربي.